

70.5



٢١٦٤

م

(المنهاج) • بخط ابراهيم بن خليل بن علي سنة ٨٥٤هـ

٨٤ق ١٥ س ٥١٧ × ١٣ سم

نسخة حسنة ، قديمة ، خطها نسخ معتاد .

كشف الظنون ٢ : ١٢٥٠ الاسكندرية (الفرائض)

١ - ٢ : ١٧

٦٥٠٢

١- الفرائض، الفقه الاسلامي وأصوله أ- الناسخ

ب- تاريخ النسخ ج- شرح السراجية د- شرح

الفرائض السراجية للسجاوندي .

٥١١٢٠٤

٥١٤٧١٩١٩

قریبا فی عمر ۶۰ بر جزو هدایه
 و بر جزو صدر السیاسة به دهنده
 حسن علی افندی مدرس سندھ

مکتبه الراحمین
 لا محذورین

مکتبه جماعه الملک سعود "قسم النسخات"
 الرقم: ۶۵۰۴ فی ۱۲۰۲/۹
 التعداد: (المسجل ج)
 المؤلف:
 تاریخ النسخ: ۸۵۴ هـ
 اسم الناشر: ابراهيم بن خليل بن علي
 عدد النسخ: ۸۴
 ملاحظات:

فرايض

شرح شهاب الدين للفرايض

ملكه
من من من من على عبده
المحتاج الى عفو الله
احمد ابن الشيخ
عمر خليفه
الشيخ
منصور
مروم

وكتبت في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٥٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ابرز بالفرايض نهجاً رياض الشرع واطم بها قوايين اصل
والفرع والصلوة على الهادي الى المنهج القويم والدايع الى المراط المستقيم محمد
واله التابعين لسنن الحق والسالكين مسلك الصدق اما بعد فلا
فلما كان خير ما يصف الانسان اليه عين وسعة وكبر واو لي ما يبرز فيه
العاقل غاية جهده وجده هو علم الفرائض الذي هو ما يقصده به وجه
تعليمه وتعليمه ويدرك في الدارين اقصى مقاصد تحصيله بالعمل مما فيه من جليلة
وتفصيله وكان مما صنف فيه كتاب الشيخ الامام الفاضل العالم العامل
سراج الائمة سقى الله تعالى ثراه وجعل الجنة مثواه كتاب مفصّل عن الله
الثر قواعده ومبين لاعم فوائده وقد كنت سامعاً من افواه العلماء والسن
الفضلاء فيه ابحاثاً شريفة وتكاثرت لطيفة بعبارات رقيقة وتقريرات
شائقة فوجه عنان الالتماس لي طائفة من الطلبة المتردين علي ان اجمع لهم
تلك الفوائد كما سمعتها عنهم بالفاظهم الفريدة فجمعها بجمعها بضم
الكتاب غناية الوضوح من غير تعرض لزيادة في سائر الشروح لئلا يحرم نفعه
لهم وللغير من الطاب ويكون ذريعة الى الحصول الاجر والثواب انا سال الله

تعالى التوفيق الصالح القول والعمل والعصمة من الزيف والذالك
علي كل شيء قديراً بالاجابة جديده **قوله** الحمد لله رب العالمين علي
اخره للفضلاء في ابتداء التاليف سبع لم يبق ثلثة منها واجبة الاستعمال
كاليسيلة لقوله عليه السلام كل امرؤي بالي لم يبدأ فيه بيسم الله فهو بائس
والتعقيب بالحمد للناسي بالكتاب العزيز حيث ذكر الحمد بعد التسمية
والصلوة علي النبي للتشجيع علي ان المؤلف من المؤلفات الاسلامية واربعة
فيها جائزة الاستعمال الاول ذكر باعث التاليف الثاني تسمية الكتاب
الثالث مدح الفن الذي فيه التاليف الرابع ذكر كيفية وقوع المؤلف
اجملاً واذا تحققت هذا تقول قوله الحمد عبارة عن الوصف بالجميل
علي جهة التفصيل قصداً مطلقاً قوله الوصف اشارة الي ان الحمد لا
يكون الا باللسان قوله بالجميل احتراز عن الوصف بالقبيل قوله
علي جهة التفصيل احتراز عن الاستهزاء قوله قصداً احتراز عن
قول القائل فلان فاضل نحري وقد قراء علي فانه في الحقيقة حمد
نفسه دون غيره قوله مطلقاً اي سواء كان علي النعمة او علي غيره
وسواء كان بعد الاحسان او قبل اشارة خبر لقوله الي الفرق بين الحمد

وغيره من المدح والشكر والثناء فان المدح قبل التسمية والشكر بعد
التسمية والثناء اعم من الجميع لكن الفارق بين الثناء والمدح هو
اختصاص المدح باللسان دون الكثرة والالف واللام في المدح قبل
الاستغراق وهو مذهب اهل السنة والجماعة وقيل للعهد الذي هو
مذهب المعتزلة وموجب الخلاف افعال العباد فمن اضاف جميعها الى الله
تعالى فعنده الاستغراق ومن اضافها الى العباد فعنده للعهد فيكون المعنى على
الاقل جميع الحامد العينية والعرضية تعالى وعلى الثاني الحامد العينية لله
تعالى دون العرضية وكل من الفريقين حجج ومنا فضا لا يلتقي ابدا
منها فليطلب في موضعها وانما قرن الحمد باسم الله دون غيره من الاسماء لكونه
اسم الذات المسمى بجميع الصفات فيصير جميع الحامد مقابلا لجميع الصفات
المسحقة لان يحمدها بخلاف غيره ومن الاسماء فانه لا يدل الا على معناه
المطابق لقوله رب العالمين الرب هو المالك ويجوز ان يكون بمعنى التربة
وهي اصلاح فيكون من قبيل وصف الشئ بالمصدر للمبالغة نحو رجل عدل
والعالم اسم لكل موجود سوي الله تعالى واصله علم بمعنى العلامة لكونه
والاعلى حدوته ووجود الحديث الغير الحديث فاشبع فتحة فضاء عالما

وجمع مع انه اسم جنس لانه اريد به الانواع والافراد وجمع بالواو والنون
او بالياء والنون وان كان متناوذا للعقلاء وغيرهم للتغليب والتغليب
انما يعتبى اذا كان الغالب صلا ومهنا كذلك قوله حمد الشاكرين من
انما اضاف الحمد الى الشاكرين دون الذاكرين لان الثاني داخل في الاول
من غير عكس وتقدير الكلام الحمد لله حمد الشاكرين فيكون زحما
على المصدر مجارا قوله والصلوة على خير البية الصلوة هي الرحمة من الله تعالى
والاستغفار من الملائكة والدعاء من الانس والجن وقد جمعها قوله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
والبرية من ابراهيم الخلق وجمعها برأيا الى الخلائق ومحمد عطف بيان للخير
معناه الوضي او لا هو البليغ في كونه محمودا فيحوز ان يكون سبب التسمية
به النبي عليه السلام ثبوت هذا المعنى في ذاته ثم اعلم ان الزمخشري دحمة الله
قال لا يتوهم ان الاسم اذا سمي به شخص باعتبار معناه الاصلي الثابت
فيه ثم زال ذلك المعنى عن ذاته يترك ذلك الاسم عن الاطلاق عليه بسبب زواله
قوله وآله الطيبين الطاهرين الا لا يطلق بالاشتراك للفظ على ثلثة
معان احدها المجند والاتباع نحو آل فرعون والثاني النفس نحو آل موسى

وَالْهَادُونَ عَنْ نَفْسِهِمَا وَالثَّالِثُ بِعَنِ أَهْلِ الْبَيْتِ خَاصَّةً بِخَوَالِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ
وَأَنَا وَجِبَتْ كَرَامَةُ إِيضًا فِي الصَّلَاةِ مَعَهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا صَلَّيْتُمْ فَعَمِّمُوا
وَأَرَادَ بِالْعَمِيمِ التَّعِيمَ عَلَى آلٍ وَأَمَّا قَوَاصِفُ الْأَلْبَابِ بِالطَّيِّبِينَ وَالطَّاهِرِينَ
مَعًا فَلَا نَحُلُّ وَاحِدًا مِنْهَا لِمَا كَانَ مَوْجُودًا بِدُونِ الْآخَرِ جَمْعَ بَيْنَهُمَا تَكْمِيلًا لِلْعَمِيمِ
قَوْلُهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَالَوْا الْآخِرَةَ أَقُولُ وَأَجِبْ عَلَى
كُلِّ شَيْءٍ فِي عِلْمٍ أَنْ يَتَصَوَّرَ وَلَوْ بَوَّجَ إِذَا الشُّرُوعُ بِدُونِ التَّصَوُّرِ مَحَالٌ وَأَنْ
يَتَصَوَّرَ غَرَضُهُ مِنْ ذِكْرِ الْعَالَمِ كَيْلًا يَقَعُ طَلِبُهُ عُبُثًا فَلَا كَانَ شِدْوَعُنَا فِي عِلْمِ الْفَرْقِ
وَوَجِبَ لَا تَقْرِيفُهُ وَتَبْيِينُ الْفَرَضِ مِنْهُ أَمَّا تَقْرِيفُهُ فَهُوَ عِلْمٌ يَجُتُّ فِيهِ عَنْ مَعْرِفَةِ
قِسْمَةِ تَرْكَةِ الْمَيْتِ بَيْنَ الْوَرَثَةِ وَأَمَّا الْفَرَضُ مِنْهُ فَهُوَ مَعْرِفَةُ إِطْلَالِ الْحَقِّ لِلْمُسْتَحَقِّ
وَأَسْتِنَاعُ النَّفْسِ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي سَائِلِ الْغَيْرِ وَالْأَخْبَارِ وَالْوَادِعَةِ لِقَوْلِهِ
لِخَلَايِقٍ عَلَى تَعَالَمِهِ وَتَعْلِيمِهِ كَثِيرَةً وَمِنْ جَمَلِهِ مَشْهُورَاتُهَا مَا دَوَّى عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ تَعَالَوْا الْفَرَائِضُ وَاعْلَمُوا أَنَّ النَّاسَ قَانِي أَسْرَدُ مَقْبُوضٍ وَيَقْبِضُ
هَذَا الْعَالَمُ مِنْ جَعْدِي وَفِي رِوَايَةٍ قَانِي أَوَّلُ قَضِيَّةٍ تُنْشَرُ فِي رِوَايَةٍ فَإِنَّهُ يَنْصَفُ
الْعَالَمَ وَالْأَمْرُ هُوَ الثَّالِثُ وَهَذَا أَسْرَدُ رَدِيدٍ لِي عَلَى أَنْ تَعْلَمَ وَتَعْلِيمُهُ فَرَضٌ لَكِنَّهُ
فَرَضٌ كَفَايَةٌ وَأَنَا سَمِي هَذَا الْعَالَمَ فَرَائِضٌ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ جَمْعُ فَرِيضَةٍ فَهُوَ السَّهْمُ

وَالْفَرِيضَةُ

هُوَ السَّهْمُ الْمَقْدَرُ لِلْوَارِثِ وَهَذَا الْعَالَمُ إِنَّمَا يَجْتَمِعُ عَنْ هَذَا نَكَانَ تَحْمِيَّةً بِذَلِكَ
مُنَاسِبًا وَأَنَا قَالَا نَصَفَ الْعَالَمِ مَعَ أَنَّهُ بَعْضُ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي لَا تَكَادُ تَخْطُ لَنَا
لِلنَّاسِ خَالِيزًا لِلْحَقِيقَةِ وَحَالَ الْمَمَاتِ وَهَذَا الْعِلْمُ مُتَعَلِّقٌ بِجَمَالِ الْمَمَاتِ وَ
غَيْرِهِ بِجَمَالِ الْحَقِيقَةِ فَبِاعْتِبَارِ تَنْصِفِ الْمَتَعَلِّقِ اعْتَبَرِ تَنْصِفِ الْمَتَعَلِّقِ أَيْضًا
قَوْلُهُ قَالَا عِلْمَانَا إِلَى آخِرِهِ هَذَا احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّ التَّجْهِيزَ
وَالْتَكْفِينَ لَيْسَ مَقْدَمًا عَلَى الدِّينِ عَنْهُ بَلْ الْأُمُورُ بِالْعَكْسِ وَالْمَيْتُ يَسْتَرِبُ بِالْحَيِّ
وَالْتَرَابُ وَغَيْرُ ذَلِكَ هَذَا أَحَدُ قَوْلَيْهِ الْقَدِيمِ وَتَحْقِيقُ مَقْصُودِ الْمَصْنُفِ مَوْقُوفٌ
عَلَى تَبْيِينِ مَعَانِي الْأَلْفَافِ هَهُنَا فَتَقُولُ التَّرَكَةُ فِي اللَّفْظِ مَا يَتْرَكَ بِالشَّخْصِ وَيَقْبِضُ
وَفِي الْأَصْلَاحِ مَا يَقْبِضُ بَعْدَ الْمَيْتِ مِنْ مَالِهِ صَافِيًا عَنْ تَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِعَيْنِهِ قَوْلُهُ
مِنْ مَالِهِ احْتِرَازٌ عَنْ أَهْلِ قَوْلِهِ صَافِيًا عَنْ تَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِعَيْنِهِ احْتِرَازٌ عَمَّا يَتَعَلَّقُ
حَقُّ الْغَيْرِ بِعَيْنِهِ كَالْعَبْدِ لِلْجَانِي وَالْمَرْهُونِ وَقَوْلُهُ بِعَيْنِهِ رَدٌّ إِلَى أَنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَ لَا
بِعَيْنِهِ فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِي التَّرَكَةِ لِأَنَّهُ مِنَ الدِّينِ وَلِلْحَقِّ مَا خُوذَ مِنْ حَقِّ يَحْقُوقُ إِذَا اثْبَتَ
فَيَكُونُ الْحَقُّ بِعَيْنِ الثَّابِتِ بِحَسَبِ الْعَرَفِ اللَّغْوِيِّ وَفِي الْأَصْلَاحِ هُوَ الْأَمْرُ الثَّابِتُ
الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْفَايِدَةِ الْمَطْلُوبَةِ إِنَّمَا التَّجْهِيزُ وَالتَّكْفِينُ فَتُشْتَمِلُ عَلَى الْفَايِدَةِ
سَرِّ الْعُودَةِ وَهِيَ الظَّاهِرُ كَرَامَةِ الْأَدْنَى وَأَمَّا قَضَاءُ الدِّيُونِ فَتُشْتَمِلُ

على ابراء ذمة المديون وابطال الدين الى الدين واما تنفيذ الوصايا
فتمثل على تنفيذ تصرف الموصي وايصال النفع الى الموصى له واما قسمة
التركة فتمثل على صيانة الرقيم عن الانقطاع وايصال النفع للوارث
فولم يمت معنى الترتيب برادعة اشياء على وجه يرعى فيه التقديم والتأخر
خير وبيان له هذا الحق لا بدعة ان التحمين والتكفين مقدم على البواقي
لان حال الميت حال لا يحتمل التأخير اذا التأخير يوجب حقوق الفساد
بخلاف غيره والدين مقدم الوصية لما روي عن علي انه قال شرهت النبي
عليه السلام قدم الدين على الوصية ولان الدين واجب ابتداء والوصية بطوع
والبدائية بالواجب وبي والوصية مقدم على الميراث لقوله تعالى من بعد
وصية يوصي بها اودين فاخر الميراث عنهما وفي الآية او بمعنى الواو وهي
للجمع المطلق دون الترتيب ذكر الوصية مقدما على الدين للاهتمام في
تنفيذها والتحسين جميع ما يحتاج اليه الميت حتى القبر فعلى هذا يكون
التكفين وادخلا في التحمين لكن ذكره على سبيل الافراد لزيادة الاهتمام لان
ذكر الخاص بعد العام يدل على اصالته في هذا المقام والبواقي من العام
توابعه قوله من غير تبذير ولا تقتير يتعلق بقوله يبداء والتبذير

هو الاسرار والتقتير صند اشارته الى انه يقتصر حال الانسان في
مهاجرة باعتبار حاله في حياته اي كيف في اوسط ثيابه لان الاسرار نفوت
لحق المورثة والغيراء والتقتير محل الحق الميت فاستعاذ ذكر قوله ثم
يفضي ديون المراد من الديون التي تتعلق بها مطالبة العباد احترام من الديون
التي تتعلق بها مطالبة الله تعالى كدين الزكاة ودين الكفارة وغيرها واذا
عرفت هذا فنقول ان الحقوق التي تتعلق بتركة الميت اربعة التحمين والتكفين
وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا وقسمة التركة والاداء ليل على الحصار وعليها
ان الحق لا يخلو من ان يكون له او لغيره فان كان له فهو التحمين والتكفين
وان كان لغيره فلا يخلو من ان يكون ثابتا قبل الموت او يكون ثابتا بالموت
فان كان ثابتا قبل الموت فهو الدين وان كان ثابتا بالموت فاما ان يكون ثبوته من
قبل الميت او من قبل غيره فان كان من قبل الميت فهو الوصية والا فهو قسمة
التركة وانما اخصل خراج الوصية من الثلث من غير نزاع لما روي عن النبي
عليه السلام انه قال ان اسمعني جعل لكم ثلث اموالكم في اخر اعماركم زيادة
لكم في اعماركم قوله ثم يقسم الباقي بين ورثته اي يقسم الباقي من التركة
بعد التحمين والتكفين والدين والوصية بين ورثة الميت بثلاثة اشياء

بالكتاب والسنة واجماع الائمة اي المجتهدين لان جهات قسمة تركة الميت ما بالوحي وبغير الوحي فان كان بالوحي فاما بالوحي المتلوا في المتلوان كان بالمتلوه فهو كتاب الله تعالى وان كان بغير المتلوه فهو سنة الله الرسول وان كان بغير الوحي فاما باجتهاد المجتهدين اولاهم واجماع الامة وان كان بغيره فابن عبد القاسم اقر عند غيره فان كان من عنده فهو الامة وان كان من عنده فهو تقليد كراهي باطلان لعدم كونهما حجة واعلم انه لا مدخل للقياس في قسمة تركة الميت الا في حق الجازي في المواث انما هو التقدير والتقدير مستند الى التوقيف والتوقيف هو للقياس وبيان التناهي بين التوقيف والقياس بان يقال مستند التوقيف هو النقل ومستند القياس هو العقل ولا مدخل للعقل في قسمة التركة فليعلم ان لا مدخل للقياس فيها ايضا فنبت ان القسمة ليست الا بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الثابت بالكتاب فاحوال الروح والنوحي والاب والام واليقلين والبنات والافوة والافوات وعليك بالتبع في اية الوصية واما الثابت بالسنة فكالحال للجدوة الواردة لقوله عليه السلام المجهول للجدات السدس وكذا الاخوات لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة والمراد بذكر

فان كان بغير الوحي والجماع

والمراد بها الاخوات اب وام اولاد وكذا غيره لقوله عليه السلام الحقوقي المفاضل باهلها فما لا يفت فلا وفي عصبة ذكر اي اعطوا ذوى السهام سهرامهم فما فضل فلا قرب العصبات من الذكور كالابن واما الثابت بالاجماع فكيفت الابن فان سفلت فانها تقوم مقام البنت اذا علق وكذا اخت اب فانها تترث مع الاخت اب وام وغير ذلك قوله ثم يبدأ باصحاب الفرائض الخ اقول يبدأ اولاء عند القسمة في الاعطاء باصحاب الفرائض قول والعصبة النسبية والعصبة السببية والود وذو الارحام وموئي الموالاة والمقرلة بالنسب على الغير والموصي بما زاد على الثلث ويبت المال اربعة منها اتفاقية والخسبة خلافية اما الاتفاقية فهي الثلاثة الاول وبيت المال واما الاختلافية فما عداها والدليل على ان المجموع تسعة هو ان ما يتخوفه المصرف المال واما الاختلافية من التركة اما ان يكون نفس القرابة او غيرها فان كان نفس القرابة فاما ان يكون داخل تحت تقدير الشارح اولا فان كان داخل فاما ان يكون الاستحقاق المجرد التقدير او بعد الوارث بعده فان كان الاول فهو اصحاب الفرائض وان كان الثاني فهو الردوان ثم يكن داخل تحت

فان كان بغير الوحي والجماع
فان كان بغير الوحي والجماع
فان كان بغير الوحي والجماع

تَقْدِيرُ الشَّارِحِ فَلَا يَخْلُوا مَا أَنْ يَتِمَّ عِلْمُ اخْتِزَانِ الْمَالِ بِعَدَلٍ فَرَضَ أَوْ لَا
فَإِنْ تَمَكَّنَ فَهُوَ الْعَصْبَةُ النَّسَبِيَّةُ وَالْأَدْوَانُ خَامٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْقَرَابَةِ فَمَا أَنْ يَكُونَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ وَإِنْ كَانَ عَابِدًا إِلَى الْوَارِثِ فَهُوَ الْعَصْبَةُ السَّبَبِيَّةُ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ فَهُوَ بَيْتُ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ فَمَا أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّعْلُقُ لِأَجْلِ الْحُكْمِ
الْقَرِيبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لَا وَإِنْ كَانَ فَلَا يَخْلُوا مَنْ أَنْ يَكُونَ الْقَرِيبُ عَابِدًا
إِلَى الْمَيِّتِ وَإِلَى الْوَارِثِ فَإِنْ كَانَ عَابِدًا إِلَى الْمَيِّتِ فَهُوَ الْمُوصِي وَإِنْ كَانَ
عَابِدًا إِلَى الْوَارِثِ فَهُوَ الْعَصْبَةُ السَّبَبِيَّةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ الْقَرِيبِ فَمَا
أَنْ يَكُونَ التَّعْلُقُ بِطَرِيقِ الْأَنْشَاءِ أَوْ بِطَرِيقِ الْإِبْرَاقِ فَإِنْ كَانَ بِطَرِيقِ الْأَنْشَاءِ
فَهُوَ مَوْلَى الْوَاكَلَةِ وَإِنْ كَانَ بِطَرِيقِ الْإِبْرَاقِ فَهُوَ الْمُقَرَّبُ بِالنَّسَبِ الْغَيْرِ هَذَا
يَبَيِّنُ الْحُضْرَ فِيهَا أَمَّا بَيَانُ تَرْتِيبِهِ الْحَقْدِيمِ الْجُزْءِ فِي الْأَعْطَاءِ وَتَاخِيرِ الْبَعْضِ
الْآخَرِ فِيهِ فَهُوَ أَنَّ صَاحِبَ الْفَرَائِضِ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ بِالنَّسَبِ الْمُقَدَّمِ وَهُوَ قَوْلُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْحَقُوقِ الْفَرَائِضِ بِأَهْلِهَا وَلِلْحَدِيثِ ثُمَّ الْعَصْبَةُ مُقَدَّمَةٌ
عَلَى الْبَاقِي لِذَلِكَ ثُمَّ الْعَصْبَةُ السَّبَبِيَّةُ بِالْإِجْمَاعِ وَالْحَدِيثِ بَنَتْ حَمْرَةً وَهِيَ تَوَثَّقُ
بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَنَتْ حَمْرَةً مَعَ بَنَاتِ الْمُعْتَقِ ثُمَّ الرَّدُّ بِاتِّفَاقٍ
عَنْهُ وَعَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثُمَّ ذَوَا الْأَرْحَامِ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أَوَّلًا وَإِنْ كَانَ فَلَا يَخْلُوا مَنْ أَنْ يَكُونَ الْقَرِيبُ عَابِدًا إِلَى الْمَيِّتِ وَإِلَى الْوَارِثِ فَإِنْ كَانَ عَابِدًا إِلَى الْمَيِّتِ فَهُوَ الْمُوصِي وَإِنْ كَانَ عَابِدًا إِلَى الْوَارِثِ فَهُوَ الْعَصْبَةُ السَّبَبِيَّةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ الْقَرِيبِ فَمَا أَنْ يَكُونَ التَّعْلُقُ بِطَرِيقِ الْأَنْشَاءِ أَوْ بِطَرِيقِ الْإِبْرَاقِ فَإِنْ كَانَ بِطَرِيقِ الْأَنْشَاءِ فَهُوَ مَوْلَى الْوَاكَلَةِ وَإِنْ كَانَ بِطَرِيقِ الْإِبْرَاقِ فَهُوَ الْمُقَرَّبُ بِالنَّسَبِ الْغَيْرِ هَذَا يَبَيِّنُ الْحُضْرَ فِيهَا أَمَّا بَيَانُ تَرْتِيبِهِ الْحَقْدِيمِ الْجُزْءِ فِي الْأَعْطَاءِ وَتَاخِيرِ الْبَعْضِ الْآخَرِ فِيهِ فَهُوَ أَنَّ صَاحِبَ الْفَرَائِضِ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ بِالنَّسَبِ الْمُقَدَّمِ وَهُوَ قَوْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْحَقُوقِ الْفَرَائِضِ بِأَهْلِهَا وَلِلْحَدِيثِ ثُمَّ الْعَصْبَةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْبَاقِي لِذَلِكَ ثُمَّ الْعَصْبَةُ السَّبَبِيَّةُ بِالْإِجْمَاعِ وَالْحَدِيثِ بَنَتْ حَمْرَةً وَهِيَ تَوَثَّقُ بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَنَتْ حَمْرَةً مَعَ بَنَاتِ الْمُعْتَقِ ثُمَّ الرَّدُّ بِاتِّفَاقٍ عَنْهُ وَعَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثُمَّ ذَوَا الْأَرْحَامِ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

ذَوَا الْأَرْحَامِ وَارِثٌ لِمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ثُمَّ مَوْلَى الْوَاكَلَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ
عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُم نَصِيبُهُمْ وَالْمُرَادُ بِهِ هَقْدُ الْوَاكَلَةِ نَقْلًا عَنْ آيَةِ التَّفْسِيرِ
وَلَمَّا دَوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُلِّ عَنْ رَجُلٍ وَإِلَى رَجُلٍ ثُمَّ مَاتَ وَالْوَارِثُ لَهُ
فَقَالَ عَمْرُو بْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمِيرَاثِهِ ثُمَّ الْمُقَرَّبُ بِالنَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ
لأنه بالنسبِ إلى الموصي له أقوى لأنه من جهة الإقرار له كالوارث الحقيقي
ولا شك أنه مقدم على الموصي له فكذلك من هو يمين لله ثم مقدم الموصي له بما زاد
على الثلث لما دَوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَمْعَشَرٍ هَذَا
مَا قَسَمْتُهُ مِنَ الْقَرِيبِ أَوَّلِي بَانَ بِمَوْتِ الرَّجُلِ مِنْهُمْ وَلَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُكُمْ
فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلْيَضَعْ أَحَدَكُمْ بِأَلِهِ حَيْثُ شَاءَ وَالْمُرَادُ مِنْهُ أَنْهُ لَوْ أَرَادَ
رَجُلٌ أَنْ يَصْرِفَ مَالَهُ إِلَى شَخْصٍ مَعِينٍ مِنْ غَيْرِ أَضْرَارٍ شَخْصٍ خَرَجَازٍ
ذَلِكَ كَمَا لَوْ تَصَدَّقَ فِي حَالِ صِحَّةٍ فَإِنَّهُ جَازٍ مِنْ غَيْرِ أَضْرَارٍ ثُمَّ تَوْضِيعُ فِي بَيْتِ
الْمَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْمَالِ مَالِكٌ وَيَصِيرُ كُلُّ الْجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ كَالرَّ
كَازِ قَوْلُهُ وَهُمْ الَّذِينَ لَهُمْ سَهَامٌ مُقَدَّرَةٌ أَيْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ
سُنَّةِ الرَّسُولِ أَوْ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ هَذَا هُوَ تَقْرِيفُ أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ
قَوْلُهُ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ أَشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي تَوَارِثُ بِهَا

شيان سبب ونسب السبب وجهه ووكلاء والميراث بالزوجة
 ايضا فوعان ميراثه فزها وميراثها منه وكذا الوكلاء نوعان ولا عتقة
 ووكلاء مولاة وفي ولا المولاة قد يتوارثان من الجانبين وفي ولا العتقة
 لا يرث للأسفل من الاعلى وانما الارث للاعلى من الاسفل **قوله ٩٩** و
 العصبنة كل من يأخذ ما ابقته الفرائض اي اصحاب الفرائض عند
 الانفراد عن اصحاب الفرائض غير جميع المال اي يجمعه ويقبضه قيل
 التعريف منقوض بالثبت التي يصير عصبنة مع الابن فانها عصبنة با
 لاتفاق ولا يصدق التعريف عليها لانها لا يحوز جميع المال عند الانفراد
 وكذا منقوض بالعم مع اخذ الزوجين فانها تأخذ الباقي بعد
 فرض أحد الزوجين وعند الانفراد تحوز جميع المال لكنها ليست بعصبنة
 والجواب عن الاول بان يقال انهما تحوز جميع المال بجهتين جهنة الفرع
 وجهنة المود وليس شرط احراز كونه بجهة واحدة وعن الثاني بان
 يقال لا نسلم انهما يأخذ ما ابقته الفرائض لان المراد من الفرائض
 جميع اقسام الفرائض التي هي فرض نسبي وفرض سببي فخرج عنه لان
 اخذها محتض بقبضة فرض خاص وهو فرض أحد الزوجين **قوله ٩٩**

ثم عصبنة الصغير المحرور لمولي العتاقة ورفع بالعطف على المولي ولا يجوز
 المحرور يلزم ان يكون المصرف عشرة لانسعة وان يكون عصبنة مولي
 العتاقة عصبنة من جهة السبب ان يكون العصبنة من جهة السبب
 مقصودا على مولي العتاقة والكل ممنوع **قوله ٩٩** ثم الرد على ذوي
 الفروض النسبية بقدر حقوقهم اي عندنا يرد باحد كل من اصحاب
 الفرائض ما يستحقه من النصف والثلث والثلاثين وغير ذلك
قوله ٩٩ ثم مولي المولاة هي ضد المعادة اي المصادقة في اللغة وفي
 اصطلاح ان يقول الرجل الحر المسلم البالغ العاقل لمثله قد والتك
 وما قد تك فيقول مثله قبلت وشرط صحة هذا العقد الموجب للنواش
 ان يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه اذا مت فمال كل واحد اذا
 سكت الآخر فانه يرث المتسكت من القاييل دون عكس وان لا يكون
 لكل منهما وارث يضر عقد المولاة **قوله ٩٩** ثم المقله بالذنب **عليه**
 على غير هذا اذا لم يكن الميت وارث معروف وقد كان المقدمات **عليه**
 اقتراده ويكون المقر له محمول النسب ولم يثبت نسبة باقرار الغير المقر عليه
 فان لم يكن واحد من هذه الشرايط الا الاخير لم يكن المقر له وارث

وفائدة الاستثناء انه لو لم يكن كذلك لم يكن المقر له مستحقا للارث
 بهذه المرتبة بل مستحقا بمرتبة اخرى كما يحى والدليل على استحقاقه عند
 وجود هذه اشرايط هو ان المقر ما اتوا عند اقارب الاقاربين اقرار
 بالنسب واقارب المال والاقرار بالنسب باطل لان الاقرار بالنسب اقرار
 على الغي والاقرار على الغي باطل فالأقرار بالنسب باطل والاقرار بالمال
 اقرار صحيح لان الاقرار بالمال اقرار على نفسه والاقرار على نفسه صحيح فاما
 الاقرار بالمال صحيح واما فائدة قوله لم يثبت به باقراره من ذلك الغير فهو انه
 لو اقر بان هذا اخوه وشهد به رجل آخر على ان المقر اخوه وهو ابن ابيه
 وليس له نسب معروف والا بصدقه فانه يثبت بخرج من ابيه باقراره مشطما
 ليشهادة ذلك الغير وتصديقه وكذلك لو صدقه الورثة وهم من اهل الاقرار
 وعند ذلك لا فائدة في رجوعه عن اقراره قبل المات وفي الاول فائدة
 قوله ٩٩ ثم زاد على الثلث علم بان مسائله ست وفيها تقدير ان اثني عشر
 احدها رجل مات عن زوجة ووصى نصف ماله فعلى تقدير اجازة
 الزوجة تلك الوصية المسئلة من ثمانية وعلى تقدير عدم الانحاح الاجازة
 من ستة الثانية رجل مات عن زوجة ووصى ثلثي ماله فعلى تقدير

فقد ان تقدير الاجازة تقدير عدم الاجازة
 في التقديرين فغير المحقق

الاجازة المسئلة من اثني عشر وعلى تقدير عدم الاجازة المسئلة من
 ستة الثانية رجل مات عن زوجة ووصى جميع ماله فعلى تقدير
 الاجازة كل المال الموصى له فعلى تقدير عدم الاجازة المسئلة من ستة الرابعة
 امرأة ماتت عن زوج ووصت بنصف ماله فعلى تقدير الاجازة المسئلة
 من اربعة وعلى تقدير عدم الاجازة من ستة الخامسة امرأة ماتت عن
 زوج ووصت ثلثي ماله فعلى تقدير الاجازة المسئلة من ستة وعلى تقدير
 عدم الاجازة من ثلثة السادسة امرأة ماتت عن زوج ووصت كل ماله
 فعلى تقدير الاجازة المال كله الموصى له فعلى تقدير عدم الاجازة من ثلثة
 وطريق استخراج هذه المسائل هو انه اذا كان الوارث زوجة يطلب مخرج
 على تقدير الاجازة فيخرج الوصية او لا ثم يخرج الربع الصحيح للزوجة
 وما بقى فليبت المال وعلى تقدير عدم الاجازة يخرج الثلث والاشم
 يخرج الربع الصحيح ثم يضم الباقي الى الثلث ليقيم الوصية فلو بقى شيء
 فيه فليبت المال ايضا وكذا اذا كان الوارث زوجا الا ان فرضه
 نصف فتأمل قوله ٩٩ المانع من الارث اربعة الى آخره فداشرا مع
 الى ان علة الارث احد الامرين ما نسب او سبب فكما تحقق النسب او سبب الارث

٩٩

مع

الارث

تحقق الارث الا اذا كان سبب مانع من الارث والسبب المانع من
الارث الاربعة الرق والقتل واختلاف الدين واختلاف الدارين
اما الرق فعلى قسمين رق وافز ورق ناقص الرق الوافر ما لم يتعلق
حق العتق كالعبد اى العبدى التام والرق الناقص ما يتعلق به حق
العتق وهو اربعة مدبر او مكاتب ام الجسد الولد ومعتق البعض عند
خليفة رحمة الله واما القتل فهو القتل الذى يتعلق به وجوب الفدية
كقتل العبد والده بسيف او نحوه او يتعلق به وجوب الكفارة كوفاة
المرأة بوطي فوجرها اما اختلاف الدين فهو اختلاف الذي بين اسلام و
غيره من الملل الا اختلاف الواقع بين الملل غير اسلام ايضا كما بين اليهودي
والنصراني مثلا فانهما ينوارثان واما اختلاف المانع من الارث
فكما بين السلم والذمي واما اختلاف الدارين فهو ما حقيقى كما بين
الحزنى والذنى اذا كان الذي في دار الاسلام والحزنى في دار الحرب
واختلاف حقيقة لابد من اختلاف حكم اذا عبث بجمرة الاختلاف حقيقة
كما بين المستأمن والحزنى واما حكمى كما بين المستأمن والذي اذا كانا
في دار الاسلام وكما بين الحويين من دارين مختلفتين اذا كانا في دار

الحرب حقيقة واختلاف الدارين اعتبار باختلاف المنفعة والملك
لا تقطاع العصمة فيما بينهم بحيث لو اتفق الملاقاة بينهم في طريق
تصدد بينهم القتل والنزاع الا نروا لما قدم المنفعة على الملك وان كان
الملك أصلا لان الملك لا يصير ملكا الا بسبب المنفعة ولا تبطل الا **بقول**
لان ان القتل المانع من الارث انما هو القيد المذكور وهو المتعلق
وجوب الفدية او وجوب الكفارة فانما نجد قتلا غير موصوف به وهو
مانع من الارث كقتل الوالد ولله لانا نقول لان انقاذ القيد المذكور
فيه فان وجوب الفدية متعلق به ولكن بسبب شبهة ناشئة من الابوة لم يحكم
بالفضايل بل حكم بالسقوط ولهذا حكم بالدية في ماله ولم يحكم على عاقبة
قتله كما حكم في القتل الخطأ وغيره واذ عرفت هذا فنقول الدليل
على ان خصم موانع الارث على اربعة المذكورة هو ان المانع من الارث
اما ان يكون انقطاع التناظر او لا فالاول اختلاف الدارين و
الثاني عيولهم ان يكون عدم اهلية تلك المال او لا فالاول الرق
بنوعيته والثاني لا يخلو ما ان يكون انقطاع الولاية او لا فالاول اختلاف
الدين والثاني القتل بنوعيته او نقول ان المانع اما ان يكون

انما هو القيد المذكور وهو المتعلق

بصفة تقبل الرّوال او لا فان لم يكن فهو القتل وان كان فلا يخلو
من ان يكون زوالها ممكنا من قبل الموصوف او لم يكن فان لم يكن
فهو الرّوق وان كان فلا يخلو من ان يكون تغير الملة بينهما ممكنا او لم يكن
فان كان فهو اختلاف الدينين والاختلاف الدريبت
قوله باب مصرية الفروض ومستمحها هذا باب يعرف
فيه الفروض بنفسها اي السهام ومن يستحق تلك الفروض ما الفروض هي
على قسمين مقدرة في كتابه تعالى ومقدرة بالاجماع والفروض هي
المقدرة في كتابه تعالى ستة المصف والرّبع والثلثان والثلث
والسدس على التضعيف والتضعيف فان المصف ضعف الرّبع والرّبع
ضعف الثمن والثلثين ضعف الثلث والثلث ضعف السدس وان
السدس ضعف الثلث والثلث نصف الثلثين والثلثين نصف الرّبع
والرّبع نصف المصف ويمكن ذكر صورة يستحقها جميع المستحقين
لهذه الفروض الستة بان توضع في مقابلته النوع الاول من الفروض
وهو المصف والرّبع والثلثان والثلث والسدس حروف قولنا **ها** وفي مقابلته النوع
الثاني وهو الثلثان والثلث والسدس حروف قولنا **ان** فكل

فكل حرف من هاتين الكلمتين تقابل كل فرض من كل من النوعين
فحينئذ يشار بكل حرف في مقابلة كل فرض الى عدد مستحق ذلك على
حسب حساب يجد وتلك الصورة هكذا نصف **ه** اشارة الى ان
مستحق المصف خمسة لان الرّاء في حساب يجد خمسة الزوج والبنات
وبنات الابن والاخت لارب وام والاخت لارب **ب** اشارة الى ان
مستحق الرّبع اثنان لان الباء في حساب يجد اثنان الزوج والرجلة
ثمن اشارة الى ان مستحق الثمن واحد لان الالف من حساب يجد
واحد وهي الزوجة ثلثان **د** اشارة الى ان الثلثين اربعة البنات
وبنات الابن والاختوات لارب وام والاختوات لارب **ب** اشارة
الى ان مستحق الثلث اثنان الام واولاد الام سدس **ز** اشارة الى
الى ان مستحق السدس سبعة بنات الابن والاخت لارب والجد وولد
الام والاب والجد والام والفروض المقدرة بالاجماع دون الكتاب
كثلاث الباقي وهو فرض الام في احدي احوالها وكاتبه والتسعة
غير ذلك في باب العول فان كلها بالاجماع ليست بمقدرة في كتابه
تعالى ولذلك قيد المصنف بقوله في كتاب الله تعالى اختي ان عن ذلك

قوله ٩٩ وأصحاب هذه الترهام إلى آخره هذا شروع من بيان
المحققين للفروض الستة وهم اثنا عشر نفرا أي نفسا وانما
فسرنا النفس بالمفسر لأن النفس لا يتعمل فيما فوق العشرة بل يتعمل
فيما دونها وهي الثلاثة وأما وراءها وايضا لا يتعمل في طائفة النساء
ومنهم رجال ونساء فتعين ان نفس بالنفس تصحح الاستعمال
لشمول النفس وعدم شمول ذلك وأصحاب الفروض اثنا عشر نفسا
انبعة من رجال وثمانية من النساء اما طائفة الرجال فهو الاب والجد
الصحيح يعني اب الاب وسبا في تعريفه والاب والجد والجدان
النساء فهي الزوجة والبنت وبنت الابن والاخت لابن وام
لاب والاخت لام والام والجد والجد الصالحة يعني هي التي اذا نسبت
إلى الميت لا يتوسط الجدا الفاسد والجد الفاسد هو الذي اذا نسبت
إلى الميت يتوسط الام بينهما فاذا كان نثا لشخص جدتان في النسبة
الثانية يكون كلتاها صحيحتين لانها اما ام الام واما ام الاب
والدليل على ان أصحاب الفروض اثنا عشر نفرا هو ان صاحب
الفروض اثنا من قبيل الرجال ومن قبيل النساء وكل منهما اما

أو نسب فان كان بسببه الزوج والزوجة وان كان بسبب
فاما بواسطة او بواسطة فان لم يكن بواسطة فاما ان ينسب هو إلى
الميت أو ينسب الميت إليه فان كان الأول فهو البنات وان كان الثاني
فهو الاب والام وان كان بواسطة فهو ايضا اما ان ينسب إلى الميت
أو ينسب الميت إليه أو ينسب هو والميت إلى فان كان الأول فهو بنت الابن
وان كان الثاني فهو الجد والجدات وان كان الثالث فلا يخ
ان يكون عينا وهو الاخت لابن وام او علة هو الاخت لاب او اخيف
وهو الاخت لام والاب والجد **قوله ٩٩** وأما الاب والجد هذا شروع في بيان
أحوال أصحاب الفروض مفصلا بعد ما ذكرهم مجملا وقدم طائفة
الرجال على طائفة النساء لاصالة الترتيب وقدم الاب على الجد ان
الجد يجب لاب من عين مكر والحاجب مقدم على المحجوب اذا تحقق هذا
فنقول ان للاب حوالا ثلثا الفرض المطلق وهو السدس والفرض والتعصيب
والتعصيب المحض الخاص والمراد منه الخالي عن الفرض اما الفرض المطلق
فهو اذا كان للميت الابن وابن الابن وان سفل واما الفرض والتعصيب
فهو اذا كان للميت بنت او بنت الابن وان سفلت واما التعصيب

المحض فهو اذا لم يكن لليت قد ولد الابن والد ليل على انحصار
 الاحوال في الثلاثة انه لا يخ من ان يكون لليت فرع اول فان لم يكن
 فخالة التقصيب المحض وان كان فلا يخ من ان يكون ذكرا او اولا فان كان
 ذكرا فهو الفرض المطلق والا فهو الفرض بالتقصيب واما فائدة العطف
 باو في الحالتين الاوليين وبالواو في الثالث فهي انه فيها
 يكفي وجود احد الولدين بخلاف الثالث فانه لا يكفي فيه عدم احدهما بل
 الشروط ومثال عدمها جميعا واما فائدة ذكر ذلك فيها دون الثالث
 فلان المشار اليه فيها معين الوجود وهو السدس والتقصيب في الثالث
 تبع له بخلاف الثالث فانه تقصيب محض ليس بشخص الوجود حتى تقوم
 الاشارة اليه **قوله** ولجد الصحيح الى آخره هذا بيان احوال
 الجد الوارث وهو لجد الصحيح واما قيده بالصحيح فيخرج الفاسد
 اذا افترض له واما عرفه ليعلم من تعريفه لجد الفاسد لكونه في مقابلة
 واستلزام العلم باحد المقابلين العلم بالآخر فيعلم من معرفة الجد
 الفاسد لجد الصحيح لكونه ياخوذ في تعريفها غير مبين فقال لجد
 الصحيح هو الذي اذا نسب اليه الميت لم يتوسط الام بينهما كتاب الاب

قوله كالا ب خبر بعد خبر قوله لجد الصحيح اي لجد الصحيح كالا ب
 في الاحوال المذكورة للا ب يعني اذا كان لليت ابن او ابن الابن الابن
 فخالة الفرض المطلق وهو السدس واذ كانت له ابنة او ابنة الابن فخالة
 الفرض بالتقصيب واذ لم يكن له واحد اصل فخالة التقصيب المحض **قوله**
 الا في اربع مسائل استثناء من المحذوف بعد قوله كالا ب تقدير لجد
 الصحيح كالا ب في جميع المسائل الا في اربع مسائل فان لجد في هذه
 المسائل ليس كالا ب ووجد ذكرها بقوله وسند ذكرها ان شاء الله تعالى
 ونحن قد جمعنا ههنا قسريلا للاستغناء عن دفعنا للتعب عنهم فنقول
 المسئلة الاولى هي ان بنى الاعيان والعلاقات كلهم يسقطون بالاب بالتفريق
 والجد عندنا في حنفية رحمة الله خلاف لابي يوسف ومحمد رحمهما الله
 فان لجد عندهما ليس كالا ب في هذه المسئلة المسئلة الثانية ان الام
 تأخذ مع احد الزوجين وللأب ثلث الباقي من التركة لكن لو كان
 مكان الأب جد فنأخذ ثلث الكل عندنا في حنفية رحمة الله خلافا
 لابي يوسف فانها عنده تأخذ ثلث الباقي ايضا فلا يكون لجد
 كالا ب في هذه المسئلة ايضا المسئلة الثالثة ان أم الأب تحجب

على ما في الصحيح
 كالا ب في الاحوال
 المذكورة

عندنا خلافا للاحمد بن حنبل رحمه الله ولا يجب بالجد باتفاق
فلا يكون الجد كالأب في هذه المسئلة ايضا المسئلة الرابعة ان المعتق
اذا ترك أب المعتق وابنه يكون الولد كله للأب عندنا خفيفة رحمة
ومحمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله فان سُدس لولا الأب
عنده ولو ترك ابن المعتق وجده الولد كله لابن باتفاق فلا يكون
الجد كالأب في هذه المسئلة ايضا فهذه هي المسائل الأربع التي ليس
الجد فيها كالأب فاحفظها بقلب سليم وانما تقدم الجد على اولاد الأم لان
الجد تحب اولاد الأم والحاجب مقدم على المحجوب **قوله** ويسقط
بالأب الجد يسقط بالأب كوني الأب أصلا في قرابته إلى الميت
لان نسبتهم الجد أي الميت انما هي بتوسط الأب وإدته من الميت
ليسا بتم من الأب ولا شك ان المتوسط والمنوب اصل على غيره
فاذا كان الأب موجودا تحقق سقوط الجد لسقوط التابث عند
وجود المنوب فإلى صل ان له احوالا اربعها العرض المطلق والرض
مع التعصيب والتعصيب المحض والسقوط لانه لا يخلو من ان يكون له
حاجب من الارث او لا فان كان فخا له السقوط وان لم يكن فالقيم

كما ترى احوال الأب من غير فرق **قوله** واما اولاد الأم احوالها
الاحوال الاخ الأم من طائفة الرجال الا انه لما كان حكم الاخت لام حكم
الاخ لام المذكور جمع بينهما وذكر احوالهما مرة واحدة لانه لو لم يذكر
احوالهما ههنا وذكر احوالهم فقط لوقع الاحتياج إلى ذكر احوالها في فصول
النساء وقد ثبت بالنص ان حكمها حكمه من غير فصل جمع بينهما قصر المسافة على
سبيل الاستطراد فالأب من اولاد الأم الاخوة والاخوات لايم ولها احوال
ثلاث احدها السدس اذا لم يكن معها غير واحد وثانيتهما الثلث اذا كان
منها اثنان فصاعدا أي الثلث نصيب الاثنين ولما فرق الاثنين وهو منصوب
على الحال من العدد تقدير قد ثبت عدد هم إلى حالة الصعود **قوله** ذكرهم
واقامهم في القسمة والاستحقاق سواء هذا الشادة إلى ان لا فرق بين ذكرهم وان
عند الاجتماع بل كلاهما في القسمة والاستحقاق سواء اما النساء في القسمة فهو
لمعين انه لا يفضل الذكر على الانثى عند القسمة في النصيب المعين كما الثلث مثلا
اذا كان ذلك نصيبا لهم فلا يفضل الذكر على الانثى بان اعطى له اثنان من الثلث
واحد منه للانثى كما يفضل في اولاد الأب قال السرخسي فهم شركاء في الثلث إلى
مساوون فيه واما التساوي في الاستحقاق فهو بمعنى انه عند الانفraz يستحق

الاحوال الاخ الأم

ما يستحق الذكر منهم بخلاف الاولاد الامم الاب قال السقياكي وله اخ
 او اخت فكل واحد منهما السدس ولا يظن ان الاستحقاق والعشمة مقساة
 بيان فيلزم الاستغناء بذكر احدهما عن الآخر لانا نقول لو كان الامر
 كذلك لانفكر احدهما عن الآخر لكنه يتعكف من ترك بيتا واحدة فان الباقي
 بعد نصيب المستلهم وكذا لو كان مكانا الاخوة اخوات ولو وجد الا
 حنلاط من الاخوة والاحوات فلكذلك الباقي لهم الان الذكر في العشمة
 مشفعلون على الاناث هم هنا بعد ما رايست استوائهم في الاستحقاق فلا
 يكون العشمة والاستحقاق امرين مقساويين حتى يلزم الاستغناء عن احدهما
 بذكر الآخر والثالثة من احوالهم السقوط يعني انهم يسقطون بالولد وولد الابن
 ذكر او انا في وان سفل و بالاب والجد بالاتفاق فالحاصل ان الاولاد الامم له احوال
 ثلاثا السدس والثالث والسقوط باربعة اشخاص الولد وولد الابن والاب
 والجد بالاتفاق لانه لا يخلو من ان يكون له حجب او لا فان كان في حالهم السقوط وان
 وان لم يكن فاما ان يكون منهم واحد او اقلان كان واحد فحالة السدس والا فحالة
 الثلث واما قسم اولاد الام على الزوج لان ولد الام خبي وبزوج سبي والمسي
 مقدم على السبي قوله واما للزوج حالتان اولى هذين احوال الزوج فله

في الزوج فان كان

حالتان حالة المصنف حالة الزوج اما المصنف فعند عدم الولد وولد الابن
 يعني اذا لم يكن للبيت ابن وبنت والابن الابن والابنة الابن واما
 الزوج فعند وجود واحد هوة والمذكورين لا يقال اولا فقيم ذكر الزوج
 على ذكر الزوج على المصنف اذا الزوج جزء المصنف كما هو والجزء مقدم
 على الكل لانا نقول حالة المصنف حالة عدم الحجاب وحالة الزوج
 حالة وجود الحجاب والاصل في الاشياء العدم عند تقاضى الوجود
 والعدم لان الوجود عارض والعادم مؤخر عما ليس بعارض
 قوله فصول النساء لما فتح من بيان احوال طائفة الرجال مفصلا
 شرح في بيان احوال طائفة النساء ايضا مفصلا وانا وسط لفظ
 الفصول ههنا عشرين بين طائفتين وجمعها باعتبار اضافتها الى الجمع
 هو النساء واما للزوجات حالتان حالة الزوج وحالة الثمن اما حالة الزوج
 وللزوجة الواحدة فصاعدا اي فلن فوقها الى الاربع اذا لم يكن للبيت ابن الابن
 وان سفل وبنت وبنت الابن وان سفلت واما حالة الثمن فلو واحدة فصاعدا
 اذا كان للبيت واحد من الابن وابن الابن وان سفل وبنت وبنت الابن
 وان سفلت واما قسم الزوج على البنت لان الزوجة اصل البنت من حيث

في الزوج فان كان

وابن

انها تقلدت منها والاصل مقدم على الفتح قوله واما لبنات الصلب
 اي صلب الميت اي من طائفة النساء البنات وهي اما بنات الميت نفسه
 وهو الم اذ بنات الصلب وبنات ابن الميت وقدم ذكر احوال بنات الصلب
 على ذكر احوال بنات ابن الميت لان بنات الصلب جزء الميت فتكون اقرب
 وبنات الابن جزء من الميت فتكون ابعد والاقرب مقدم على الابعد بالضرورة
 واما لبنات الصلب فاحوال ثلاث المصنف والثلاثان والعصوبة اما
 المصنف فلولواحدة واما الثلاثان فلا اثنين فصاعدا واما العصوبة فهي اذا
 كانت مع ابن الميت فانه يعصبرها سواء كانت واحدة او اكثر والواو في وهو
 يعصبرهن للحال فيقسم المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين واما بنات الابن
 كبنات الصلب في احوال المذكورة لهن واما قد هن على اخوة لان بنت
 الابن جزء الميت والاخت جزء ابية وجزء او في من جزء ابية والاقرب مقدم
 على الابعد وبنات الابن ثلث احوال اخر فجميع خالتهن بنت المصنف
 والثلاثان والسدس والسقوط بالمدث والعصوبة بالذكر والسقوط بها
 بالذكر اما المصنف فهو اذا كانت منها واحدة واما الثلاثان فهو اذا كانت
 منها اثنتان فصاعدا لكن بشرط ان لا يكون للميت بنت صليبة واما السدس

بنات الصلب
 اقرب

بنات الابن
 ابعد

فهو بشرط ان يكون للميت البنت الواحدة الصليبة تكملة للثنتين وهو
 نصب على انه مفعول له والفاعل فيها استقر اي استقر لهن السدس مع الوا
 الصليبة لتكميل الثلثين فان فرض لبنات كان الثلثين وقد اخذت الصليبة
 المصنف فبقي سدس اخر يتم به الثلاثان فيكون ذلك لبنات الابن ليكون فرض
 البنات وهو الثلاثان كاملا ومن ثم لا تترك بنات الابن لوجود الصليبتين
 لان فرض البنات عنده وجودها يكون كاملا غير محتاج الى انضمام سدس فلم يكن
 لبنات الابن شي من ذلك الفرض واما السقوط بالموثب فهو اذا كانت مع
 صليبتان اي لا تترك بنات الابن لوجود الصليبتين لان فرض البنات
 عنده وجودها يكون كاملا غير محتاج انضمام السدس فلم يكن لبنات الابن
 شي من ذلك وهو معنى قوله ولا يترن مع الصليبتين واما العصوبة فهي اذا كانت
 مع بنات الابن غلام اما با ذائهن بان يكون اخ لهن او اسفل منهن بان
 يكون ابن ابن الميت وان سفل في يعصبرهن ذلك الغلام والباقي من
 الفرائض بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وهذا معنى قوله الا ان يكون بخدا
 اخ قوله يعصبرهن منصوب على ان يكون قوله والباقي بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين جملة خالية من الفاعل والمفعول معا في يعصبر

حجة

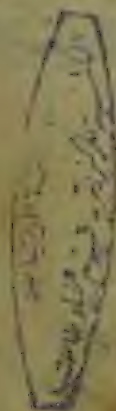
كلامه معطوف

والواو للحال واما السقوط بالذكر فهو اذا كان للميت ابن صليحي
يعني لا تترك بنات الابن ولو كان معهن الغلام لانه يسقط ح ايضاً
وتذكير الضمير في قوله بينهم وقوله يسقطون على سبيل التخليص كما في قوله
تعال وكانت من القانتين **فصل ٩٩** في مسائل الاختلاط بين الرجال
والنساء كوناها هذا زيادة للتمكن في الاستحضار فنقول لو ترك رجل زوجة
فقط فللزوجة الربع والباقي لبيت المال ولو ترك زوجة واختاً لام فللزوجة
الربع وللأخت لام السدس ولو ترك اختين لام معها فللزوجة الربع وكلهما
الثالث ولو ترك جداً ايضاً فللزوجة الربع ولا ولام السقوط وللجد نصيب
محص ولو ترك بنت الابن ايضاً فللزوجة الثمن ولا ولام السقوط
وللجد فرض والتعصيب ولبنت الابن النصف ولو ترك بنتي الابن فللزوجة
الثمن ولا ولام السقوط وللجد فرض والتعصيب ولبنتي الابن الثلثان
ولو ترك بنته الصليحية فللزوجة الثمن ولا ولام السقوط وللجد
الفرض والتعصيب ولبنتي الابن السدس ولبنته الصليحية النصف
ولو ترك الصليحيين فللزوجة الثمن ولا ولام السقوط وللجد الفرض
والتعصيب ولبنتي الابن السقوط وللصليحيين الثلثان ولو ترك

ابن ابنه ايضاً فللزوجة الثمن ولا ولام السقوط وللجد الفرض
المطلق ولبنات الابن مع ابن ابنه العصوبة للذكر مثل حظ الانثيين
وللصليحيين الثلثان ولو ترك ابنه الصليحي ايضاً فللزوجة الثمن
ولا ولام السقوط وللجد الفرض المطلق ولبنات الابن مع ابن
ابنه السقوط وللصليحيين مع ابنه الصليحي العصوبة للذكر مثل حظ
الانثيين ولو ترك الاب ايضاً فللزوجة الثمن ولا ولام السقوط
ولللجد السقوط ايضاً ولبنات الابن مع ابن ابنه السقوط وللصليحيين
مع ابنه الصليحي العصوبة للذكر مثل حظ الانثيين وللأب الفرض
المطلق وهو السدس هذا ما يكفي في الوشا والمبتدئين في هذا المقام
قوله ٩١ ولو ترك ثلاث بنات ابن الخ هذا شروع في مسألة
تتعلق ببنات الابن وتسمى مسألة التثيب وهو في اللغة ايقاد النار
تؤيين الشاعر قصيدته ولهذين المعنيين مناسبة في المسألة لان
في استخراجها تذكير للخواطر كأنها او قدرتها وظهرتها عن شواغل الجهل وايضاً
يلتذذ السامع في اسماعه ايأله لان تؤيين الشاعر قصيدته ليس الا لتلذذ
السامع بها وفي اصطلاح هذا الفن التثيب ذكر البنات على اختلاف الديار

كما لو ترك الميت ثلاث بنات الابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث
 بنات ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن
 اخر بعضهن اسفل من بعض بهذه صورة ميت البنت العليا من الفريق
بن بنت بن الاول لا يوازيها احد و
بن بنت بن الوسطي من الفريق الاول
بن بنت بن يوازيها العليا من الفريق
بن بنت بن الثاني والسفلي
 من الفريق الاول **بن بنت بن** يوازيها الوسطي من الفريق
 الثاني والعليا من الفريق **بن بنت بن** الثالث والسفلي من الفريق
 الثاني يوازيها الوسطي من الفريق الثالث والسفلي من الفريق
 الثالث لا يوازيها احد اذا عرفت هذا فنقول للعليا من الفريق الاول
 المصنف وللوسطي من الفريق الاول مع من يوازيها يعني مع العليا من
 الفريق الثاني في السدس ثلث للثلاثين والاش لسفليات الا ان يكون
 معهن غلام فيعصب من كانت كذاية مع من كانت فوقه وان لم يكن
 الفوقانية اذ ات سهم لان الغلام لا يعصب الفوقانية التي هي ذات

سهم فقوله من لم يكن بدل من قوله من كانت فوقه ويسقط من دونه اي
 يسقط من بنات الابن من دون الغلام في الدرجة هذا ما في الكتاب
 واذا تحققنا هذا فاعلم ان التثني اربع مسائل المسئلة الاولى انه ترك
 فيها العليا من الفريق الاول والوسطي من الفريق الاول مع من يوازيها ففي
 المسئلة المصنف والسدس فاصل المسئلة من المسئلة نصفه ثلثة للعليا
 من الفريق الاول وسدسها واحد للوسطي من الفريق الاول مع من يوازيها
 وما بقي اثنان فنزدها فاعلم ان المسئلة ددية اذا كانت المسئلة ددية
 فليطرق في المسئلة او لا هل فيها من يرد عليه ام لا فانها ان من يرد عليه
 جنس واحد او جنسان نظرنه في المسئلة وعلمنا ان ليس فيها من لا يرد عليه
 وان من يرد عليه جنسان فاذا كانت المسئلة ددية وليس فيها من يرد
 عليه ومن يرد عليه جنسان فالحكم فيها ان يجعل مسئلتين من سهمين وسما
 من اربعة فسلنهن من اربعة هذا قد كان محل الرد والاعمال التصحيح
 وهو ان ينظر بين السهام والرد في ثلثة احوال مستقيمة وموافقة
 ومباينة وسيا في بيانها فنقول سهام العليا من الفريق الاول ثلثة ورأسها
 واحد والثلثة على الواحد مستقيمة فلما حاجة الى الضرب وسهام الوسطي



من الفرق الاول مع من يوازيها واحد ودوسهما اثنان وبين الواحد
والاثنين مباينة فاذا كان بين السهام والرؤس مباينة ^{تسمى} ^{تسمى} ^{تسمى}
فاحكم فيها ان يضرب كل رؤس هذه الطائفة في اصل المسئلة ويحصل
الحاصل منه مبلغا لتصح المسئلة كل رؤس هذه الطائفة اثنان واصل
المسئلة اربعة ويحصل من ضرب الاربعة ثمانية فالمبلغ ثمانية وبقي
لنا العملان الآخران ليعلم بهما الحاصل لكل فريق والحاصل لكل فرد
من افراد كل فريق فالطريق الذي يعلم به الحاصل لكل فريق هو ان يضرب
ما كان لكل فريق من اصل المسئلة في المضروب فيعطى له بمقدار الحاصل منه من
المبلغ نسهم العليان من فريق الاول كانت في اصل المسئلة ثلاثة والمضروب
اثنان ومن ضرب الثلاثة في الاثنين يحصل ستة فهي للعليان من الفريق الاول
وسهام الوسطى ^{الوسطى} من الاول مع من يوازيها كانت واحدة والمضروب اثنان
ومن ضرب الواحد في الاثنين حصل اثنان وهو للوسطى من الفريق الاول
مع من يوازيها والطريق الذي يعلم به الحاصل لكل فرد من افراد كل فريق هو ان
يتنسب سهامه من اصل المسئلة الى رؤسه فيعطى لكل فرد من افراد كل فريق
بمثل تلك النسبة قياسا على المضروب من المبلغ مثلا سهام العليان من الفريق الاول

الاثنين في

ثلاثة وراسها واحد ونسبة الثلاثة الى الاربعة نسبة ثلثة اثنان الى رؤس
فمن ايضا معطى ثلاثة اثنان المضروب والمضروب اثنان وثلاثة اثنان
ستة فالستة للعليان من الفريق الاول وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من
يوازيها واحد ودوسهما اثنان ونسبة الواحد الى الاثنين نسبة نصف
الرؤس فكل واحد منهما نصف المضروب والمضروب اثنان ونصفه واحد فكل
واحد واحد المسئلة الثانية انه تزل العليان من الفريق الاول والوسطى من
الفريق الاول مع من يوازيها والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها مع اثنان
واحد له اي لليت وهو ابن ابن ابن ابنة ففي المسئلة النصف والسادس
وما بقي منها واقل ما فيه هذا المخرج ستة فاصل المسئلة من الستة فضعها
ثلاثة للعليان من الفريق الاول وسدسها واحد للوسطى من الفريق الاول ومن يوازيها
وما بقي اثنان فله حسابات هذا عمل العتقة واما عمل التقييد فيه فبان نقول
سهام العليان من الفريق الاول ثلاثة وراسها واحد والثلاثة على الواحد ستقيمة
تلا حاجة الى المضروب سهام الوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها واحد ودوسها
اثنان وبين الاثنين والواحد مباينة واذا كان بين السهام والرؤس مباينة
وتجاه الكسر على ثمانية او اكثر فاحكم فيه ان يوقف كل رؤس تلك الطائفة وكل

رؤس هذه الطائفة اثنان فيوقف الاثنان وسهام العصبات
 اثنان ودوسهم خمسة ويين الاثنين والخمسة مباينة فلكذلك يوقف
 الخمسة هذا اما نظرا بين السهام والدوس في الاحوال الثلاثة الثلاث
 قالان ينظر بين الرؤوس والدوس الموقوفتين في ارجع حالات ثمانية
 ومداخلية ومواقفة ومباينة فان المواقفة الموقوفة الاولى اثنان والو
 قوفة الثانية خمسة ويين الاثنين والخمسة مباينة في الحكم ان يضرب
 كل احد هما في كل الاخرى ثم يضرب الحاصل في اصل المسئلة فيجعل الحاصل
 صل منها مبلغ فيصير المسئلة فنقول كل احد هما اثنان وكل الاخرى خمسة
 ومن ضرب الاثنين في الخمسة يحصل عشرة ثم يضرب العشرة في اصل
 المسئلة وهي الستة فيصير ستين قالان حصل العلم بثلاثة اشياء اصل
 المسئلة من ستة والمضروب من عشرة والمبلغ من ستين وبقي لنا العملان
 الاخران فنقول بعد ما تقر وطبقهما اما في العمل الاول فسهام العليا من الغريق
 الاقل ثلثة والمضروب عشرة وضرب الثلثة في العشرة صاد ثلثين للعليا
 من الغريق الاول وسهام الوسطى من الغريق الاول مع من يوازيها واحد
 والمضروب عشرة وضرب الواحد في العشرة عشرة للوسطى من الغريق الاول
 والمضروب

مع من يوازيها وسهام العصبات اثنان والمضروب عشرة وضرب
 الاثنين في العشرة صاد عشرين للعصبات واما في العمل الثاني فسهام
 العليا من الغريق الاول ثلثة واحد ونسب الثلثة الى الواحد نسبة
 ثلثة امثال الدوس فللعليا من الغريق الاول ثلثة امثال المضروب في ثلاثة
 امثال المضروب انا هي ثلثون اذا المضروب عشرة ومثلا عشرة ومثلا
 عشرة وثلاثة امثالها ثلثون فمن العليا من الغريق الاول من المبلغ
 وسهام الوسطى من الغريق الاول مع من يوازيها واحد وسهام اثنان وسهام
 الواحد الى الاثنين نسبة نصف الدوس فكل فرد نصف المضروب
 والمضروب عشرة ونصفها خمسة فكل واحد خمسة وسهام العصبات
 اثنان ودوسهم خمسة ونسبة الاثنين الى الخمسة نسبة خمس الرؤوس
 وكل واحد من العصبات خمس المضروب وخمس المضروب اثنان
 وحسبناه اربعة فكل فرد اربعة اربعة المسئلة الثالثة انه ترك العليا
 من الغريق الاول والوسطى من الغريق الاول مع من يوازيها والسلفى
 من الغريق الاول مع من يوازيها والسلفى من الغريق الثاني مع من يوازيها
 ح ا ب واحدهم اي لليت ففي المسئلة المصف والستين وما بقي منهما فاما

فاصل المسئلة من المسئلة نصفها ثلثة للعليا من الفريق الاول ^{وسد} ^{سدا}
واحد للوسطى من الفريق الاقل مع من يوازيها وما بقي اثنان ^{فالعصبة}
هذا عمل الفسمة ثم ننظر بين السهام والروس في الاحوال الثلاث ^{المتساوية}
والموافقة والمباينة فنقول سهام العليا من الفريق الاول ثلاثة وراسها
واحد والثلثة على الواحد مستقيمة فلا حاجة الى الضرب وسهام الوسطى
من الفريق الاول مع من يوازيها واحد وراسها اثنان وبين الواحد
والاثنين مباينة فيوقف الاثنان وسهام العصبات اثنان ^{فدسم}
سبعة وبين الاثنين والسبعة مباينة فيوقف السبعة هذا هو النظر
بين السهام والروس في الاحوال الثلاث ثم ننظر بين الروس والروس
الموقوفتين في الاحوال الاربعة فنقول بين الاثنين والسبعة ^{ثلاثة}
فمنضوب الاثنين في السبعة فالخاصل اربعة عشر واصل المسئلة من
من الستة فتنضوب الخاصل في الستة فالبلغ اربعة عشر ونما نوزن
ولنا هذا العملان الاخران الاول ان نقول سهام العليا من الفريق
الاول ثلثة والمضروب اربعة عشر وضرب الثلاثة في اربعة عشر اثنان
واديون العليا من الفريق الاول وسهام الوسطى من الفريق الاول

مع من يوازيها واحد والمضروب اربعة عشر وضرب الواحد
في اربعة عشر اربعة عشر للوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها وسهام العصبات
اثنان والمضروب اربعة عشر وضرب الاثنين في اربعة عشر ثمانية وعشرون
للعصبات والثاني ان يقال سهام العليا من الفريق الاول ثلثة وسهام واحد
ونسبة الثلثة الى الواحد نسبة ثلثا مثال الروس فلها من المبلغ ثلثة امثال
المضروب والمضروب اربعة عشر وثلثة امثالها اثنان واديون العليا
من الاول وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها واحد وراسها اثنان
ونسبة الواحد الى الاثنين نسبة نصف الروس فكل واحد منهما من المبلغ
نصف المضروب والمضروب اربعة عشر ونصف السبعة فكل واحد منهما سبعة
سبعة وسهام العصبات اثنان وروسهم سبعة ونسبة الاثنين الى السبعة
نسبة سببي الروس فكل واحد سبعا المضروب والمضروب اربعة
عشر وسبعها اثنان وسبعا في اربعة عشر لكل واحد منهما اربعة عشر
المسئلة الرابعة انه تزل العليا من الفريق الاول والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها
والسفلى من الفريق الاول مع من يوازيها والسفلى من الفريق الثاني مع من يوازيها والسفلى
من الفريق الثالث مع ابر واحد ففي المسئلة النصف والسدس وما بقي منهما

فاصل المسئلة من الستة نصفها ثلثة للعليا من الفريق الاول وسدسها
 واحد للوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها وباقي اثنان للعصبة هذا عمل
 القسمة ثم ينظر بين السهام والروكس في احوال الثلاث الاستقامة والموافقة
 والمباينة فنقول سهام العليا من الفريق الاول ثلثة وراسها واحد والثلثة على الواحد
 مستقيمة فلا حاجة الى الضرب وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها
 واحد وراسها اثنان وبين الواحد والاثنين مباينة فيوقف الاثنان وسهام
 العصبة اثنان وراسهم ثمانية وبين الاثنين والثمانية موافقة نصفية
 واذا كان بين السهام والروكس موافقة نصفية فالحكم فيه ان يوقف نصف الروكس
 فنصف روكس هذه العائفة الذي هو الاربعة موقوف هذا هو التكميل بين
 السهام والروكس في احوال الثلاث ثم ينظر بين الروكس والروكس الموقوفين
 وهما اثنان والاربعة في احوال الاربعة المماثلة والمداخلة والموافقة والمباينة
 فنقول بين الروكس والروكس الموقوفين وهما اثنان والاربعة مداخلة
 واذا كان بين الروكس والروكس الموقوفين مداخلة فالحكم فيه ان يضرب اكثر
 الاعداد في اصل المسئلة ليحصل الحاصل منه سلبا لتصحيح المسئلة فاكثر الاعداد
 اربعة ويحصل فاصل المسئلة من ستة وضرب الاربعة في الستة صار اربعة

وعشرين فالبلغ اربعة وعشرون فحصل لنا العلم بثلثة اشياء اصل المسئلة
 من الستة والمضروب اربعة والبلغ اربعة وعشرون وبقي لنا العملان
 الاخران الاول ان نقول سهام العليا من الفريق الاول ثلثة والمضروب اربعة
 وضرب الثلثة في الاربعة صار اثنى عشر العليا من الفريق الاول وسهام الوسطى
 من الفريق الاول مع من يوازيها واحد والمضروب اربعة وضرب الواحد في الاربعة
 صار اربعة للوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها وسهام العصبة اثنان
 والمضروب اربعة وضرب الاثنين في الاربعة صار ثمانية للعصبة والثاني
 ان نقول سهام العليا من الفريق الاول ثلثة وراسها واحد ونسبة الثلثة
 الى الواحد نسبة ثلثة امثال الروكس فيعطى لها من المبلغ ثلثة امثال المضروب
 والمضروب اربعة وثلثة امثالها اثناعشر فهو العليا من الفريق الاول وسهام
 من الفريق الاول مع من يوازيها واحد وراسها اثنان ونسبة الواحد الى الاثنين
 نسبة نصف الروكس فيعطى لكل واحد منهما نصف المضروب من المبلغ والمضروب
 اربعة ونصفه اثنان فكل واحد منهما اثنان وسهام العصبة اثنان وراسهم
 ثمانية ونسبة الاثنين الى الثمانية نسبة ربع الروكس فيعطى لكل فرد منهم
 ربع المضروب من المبلغ والمضروب اربعة وربعها واحد فكل فرد منهم

وَاحِدٌ وَاحِدٌ مَتَّ سَائِلُ التَّشْيِيبِ الْأَرْبَعُ بَعُونَ أَسْمَةً قَالَى قَوْلَهُ
وَأَمَّا لِأَخَوَاتِ لَابٍ وَأُمِّ إِلَى آخِرٍ مِنَ الطَّائِفَةِ النِّسَاءِ اللَّهُ فِي مَن ذَوَاتِ
السَّهَامِ الْمُتَعَدَّةِ الْأَخَوَاتِ لَابٍ وَأُمِّ وَأَمَّا قَدَمُهَا عَلَى الْأَخَوَاتِ لَابٍ لِأَنَّ
اتِّصَالَ الْأَوَّلِ إِلَى الْيَتِّ بِوَسْطَةِ الْقَرَابَتَيْنِ وَاتِّصَالِ الثَّانِيَةِ بِوَسْطَةِ
قَرَابَةٍ وَاحِدَةٍ وَاتِّصَالِ الْقَرَابَتَيْنِ أَوْ بِيٍّ مِنَ الْأَتِّصَالِ بِقَرَابَةٍ وَاحِدَةٍ
وَلِلْأَخَوَاتِ لَابٍ وَأُمِّ حَمْسَةٌ أَحْوَالُ الْمَصْفِ وَالْثَلَاثَانِ وَالْعَصُوبَةُ
الْمُشْتَرَكَةُ وَالسَّقُوطُ وَالْعَصُوبَةُ الْحَقَّةُ أَمَّا الْمَصْفُ فَهُوَ إِذَا كَانَتْ
وَاحِدَةً وَأَمَّا الثَّلَاثَانُ فَهُوَ إِذَا كَانَتْ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَأَمَّا الْعَصُوبَةُ
الْمُشْتَرَكَةُ فَهِيَ إِذَا كَانَتْ مَعَ الْآخِ لَابٍ وَأُمِّ فَيُقَسِّمُ بَيْنَهُمُ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَقِّ الْأُنثَى
وَأَمَّا الْعَصُوبَةُ الْحَقَّةُ فَهِيَ إِذَا كَانَتْ مَعَهُمَا الْبَنَاتُ الصَّالِبِيَّةُ أَوْ بَنَاتُ
الْأَبْنِ فَتَأْخُذُ الْبَنَاتُ فَرَضَهُنَّ وَالْبَاقِي لِهَذِهِ الْأَخَوَاتِ وَالْأَصْلُ
فِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاجْعَلُوا الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةً وَلِرَأْسِ
مِنَ الْأَخَوَاتِ الْأَخَوَاتِ لَابٍ وَأُمِّ وَالْأَخَوَاتِ لَابٍ وَالْأَخَوَاتِ
لَأُمِّ لَا تَحْجِبُ الْوَلَدَ لَا يَقَالُ ذَكَرُ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ فِي الْحَدِيثِ بِلَفْظِ
الْجَمْعِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَخْتَ الْوَاحِدَةَ لَوْ كَانَتْ مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ مَعَ بَنَاتِ
تَصْرُفَ عَصَبَةٍ لَا نَأْتِي قَوْلَ الْآلِفِ وَاللَّامِ فِيهَا الْجِنْسَ وَإِذَا خَلَّ لَامُ الْجِنْسِ

فِي الْجَمْعِ يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِيَّةِ فَيَكُونُ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ فِيهِ عَلَى السَّمَوِيَّةِ وَلِهَذَا
تَصْرُفَ لِقَوْلِهَا عَلَى أَنَّ رَجُلًا لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ النِّسَاءَ فَتَزَوَّجَ وَاحِدَةً
بِحَيْثُ بَخْلَافٍ مَا لَوْ ذَكَرَ نِسَاءً بِالْتَّكْثِيرِ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْثُ مَا لَمْ يَتَزَوَّجْ ثَلَاثًا وَأَمَّا
السَّقُوطُ فَهُوَ بِأَرْبَعَةِ اشْتِخَارِ الْأَبْنِ الْأَبْنِ وَالْأَبِ بِالِاتِّفَاقِ وَالْجَدِّ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلَهُ يَعْرِفُ عَصَبَةَ أَيِّ نَقَبٍ الْأَخَوَاتِ لَابٍ وَأُمِّ
عَصَبَةُ بِالْآخِ لَابٍ وَأُمِّ لَا سَتَوَايَهُمْ أَيُّ لَا سَتَوَا الْأَخَوَاتِ وَالْآخِ فِي الْقَرَابَةِ
إِلَى الْمِلَّةِ قَوْلَهُ وَالْأَخَوَاتِ لَابٍ كَمَا الْأَخَوَاتِ لَابٍ وَأُمِّ إِلَى آخِرِ
حُكْمِ الْأَخَوَاتِ لَابٍ كَحُكْمِ الْأَخَوَاتِ لَابٍ وَأُمِّ فِي الْأَخَوَاتِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ
لَهُنَّ وَأَمَّا قَدَمُهُنَّ عَلَى الْأُمِّ لِأَنَّ الْأَخْتَ إِذَا زَادَتْ عَلَى الْوَاحِدَةِ يَحْجِبُ
الْأُمُّ مِنَ الْمِلَّةِ إِلَى السِّدْسِ وَجِنْسُ الْحَاجِبِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى جِنْسِ الْمَحْجُوبِ
فَوَجِبَ أَنْ تَقْدَمَ عَلَى الْأُمِّ وَمَجْمُوعُ أَحْوَالِهِمْ سَبْعُ النِّصْفِ إِذَا كَانَتْ
وَاحِدَةً وَالثَّلَاثَانُ إِذَا كَانَتْ فَوْقَ وَاحِدَةٍ بَشَرًا أَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُنَّ
الْأَخَوَاتِ لَابٍ وَأُمِّ وَالسِّدْسُ بَشَرًا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ وَاحِدَةً مِنَ الْأَخَوَاتِ
لَابٍ وَأُمِّ تَكْلِفَةُ الثَّلَاثِينَ وَالسَّقُوطُ مَعَ الْمَوْتِ إِذَا كَانَتْ مَعَهُنَّ اثْنَانِ
فَصَاعِدًا مِنَ الْأَخَوَاتِ لَابٍ وَأُمِّ وَالْعَصُوبَةُ الْمُشْتَرَكَةُ إِذَا كَانَتْ

مع الاخوات لاب اخ لاب في الباقي بعد فرض الاخوات لاب وام
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والعصوبة المحظية اذا كانت للميت
بنت او بنت الابن والمسقوط بالمذكر خمسة اشخص الابن والابن
الابن والاخ لاب وام والاب بالاتفاق المجدة عند ابي حنيفة رحمه
قوله والسادسة فائدة ذكره هي ان يعلم ان قوله الا ان يكون معهم
اخ لاب فيعصبته حالة خامسة وليس مستثنى من الحالة الرابعة بحيث
لا يكون من جملة عدد الاحوال السبع قوله لما ذكرنا وهو فور النبر عليه السلام
واجعلوا الاخوات مع البنات عصبة دليل للحالة السادسة وهي العصبة
لحظته قوله وبنو الاعيان والعلاقات عين الشخيرة وخيار الاخوة
ما يكون لاب وام فاضافتهم الى الاعيان اضافة البيان اذ لا يجوز اضافة
الموصوف الى الصفة والعلة الضرورية بمعنى انهم لاب واحد وامهات
مختلفة فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله هذا عن بنو الاعيان والعلاقات
اشارة الى الحالة الخامسة للاخوات لاب وام لانه قال من قبل ان لا
لاب وام احوالاً حمساً ولم يذكر الا احوالاً اربعة وايضا اشارة
الى الحالة السابعة للاخوات لاب لانه ذكر ان لهن احوالاً سبعة ولم

يعد منها الا احوال التي بدليل قوله والسكينة وانما جمع بين
الاخوات لاب وام والاخوة لاب ثم بين في الحالتين لهما قد ذكرهما
مرة واحدة فارد ان يطويل الكلام فان قيل شبه الاخوة لاب
بالاخوة لاب وام في احوالهن واهوالهن حمس فينبغي ان يكون
احوال الاخوة لاب ايضا حمساً لا سبعة قلنا مدار التشبيه على جود
وجه التشبيه المشترك بين المشبهة به وذلك حاصل فيهما وهو احوالهن
وزيادة احوال المشبهة لانتفاء التشبيه فلا يلزم ما ذكرتم قوله واما للام
الى اخره من طائفة النساء التي هي من ذوات العزوف والام وانما قدمها على
الحدة لان الام تجوز الحدة والحاجب مقدم على المحجوب فتقدم
الام على الحدة لا يقال كان الاول ذكر الام في طائفة النساء ومقدمته على
غيرها لانها كالاب من طائفة الرجال وكما انه مقدم عليهم كذلك ينبغي ان
يقدم الام على طائفة النساء لانا نقول قد كان من النساء من ينتز
معرفته نصيب الام الى معرفتها كما لاخوة دون العسرة لا شك ان المعتر
اليه مقدم على المعتر فلا يكون تقدم الام اولى من غيرك والام احوال
ثلاث سكر وثلاث الكل وثلاث ما يبقى اما السكر فهو اذا كان

لليت ابن او ابن الابن والنفيل او بنت او بنت الابن وان سفلت
 او كان الاثنان فصاعدا من الاخوة والاخوة من اي جهة كانا يعني
 سواء كانا لاب وام او لاب او لام فبا اعتبار كون الاثنين منها
 يراد المسئلة على احد وعشرون وجهها بحسب ذكر وجهتها وانفشتها
 واختلاطهما وبحسب جهتهما والكل ظاهر لا يحتاج الى البيان واما ثلث
 الكل فهو اذا لم يكن لليت واحد من الابن وابن الابن والبنت او بنت
 الابن وان سفلت والاثنان فصاعدا من الاخوة والاخوة واما
 ثلث ما يبقى فهو بعد ما اخذ احد الزوجين فرضه وذلك في المسئلتين
 الاول انما تترك زوجها وابويها ففي المسئلة المصنف وثلث
 ما يبقى وما بقي فاقبل مخرجها ستة مضافا ثلثة للزوج وثلث الباقي واحد
 للام والباقي بعد الفرض اثنان للاب والثانية انه ترك زوجة وابوي
 ففي المسئلة الزوج وثلث ما يبقى وما بقي فاقبل مخرجها اربعة زوجها واحد
 للزوجة وثلث ما يبقى واحد للام والباقي بعد الفرض اثنان للاب
 ولو ترك احد الزوجين في هاتين المسئلتين الجدة مكان الاب
 فبعد فرض احد الزوجين ثلث الجميع للام الا عندنا في يوسف فانها

ثلث الباقي ايضا عنده فصل في المسائل الاختلاف طيبته
 ولو ترك رجل زوجة فقط فلا الزوج ولو ترك امنا ايضا فللزوجة الربع
 وللأم الثلث ولو ترك اختا لام ايضا فللزوجة الربع وللأم الثلث
 وللأم الثلث وللأخت لام السدس ولو ترك اختين لام فللزوجة
 الربع وللأم السدس وللأختين لام الثلث ولو ترك اختا لاب ايضا
 فللزوجة الربع وللأم السدس ولا ولد والام الثلث وللأخت لاب
 النصف ولو ترك اختين لاب فللزوجة الربع وللأم السدس ولا
 لا ولد والام الثلث وللأختين لاب الثلثان ولو ترك اختا لاب وام
 ايضا فللزوجة الربع وللأم السدس ولا ولد والام الثلث وللأختين
 لاب السدس وللأخت لاب وام النصف ولو ترك اختين لاب وام
 فللزوجة الربع وللأم السدس ولا ولد والام الثلث وللأختين لاب السدس
 وللأختين لاب وام الثلثان ولو ترك اخا لاب ايضا فللزوجة الربع وللأم
 السدس ولا ولد والام الثلث وللأختين لاب مع الاخ لاب عصوبة للذكر
 مثل حظ الانثيين وللأختين لاب وام الثلثان ولو ترك اخا لاب وام
 ايضا فللزوجة الربع وللأم السدس ولا ولد والام الثلث وللأختين لاب

مع الاخ لآب السقوط وللأختين لآب وأم مع الاخ لآب وأم عصوبة للذكر
 مثل خط الاثنين ولو ترك جذا أيضا فللزوجة الربع وللام السادسة واولاد
 د الام السقوط ولبن العلات وبن الاعيان السقوط عند ابن حنيفة وغيره
 وللمجد عصوبة محضة ولو ترك بنت أيضا فللزوجة الثمن وللام السادسة
 واولاد الام السقوط ولبن العلات والاعيان ايضا السقوط وللمجد فرض
 وتقسيم ولبن بنت الابن النصف ولو ترك بنتي الابن فللزوجة الثمن وللام
 السادسة واولاد الام السقوط ولبن العلات والاعيان السقوط وللمجد فرض
 وتقسيم ولبن بنت الابن الثلثان ولو ترك بنته الصليبة ايضا فللزوجة الثمن
 وللام السادسة واولاد الام السقوط ولبن العلات والاعيان السقوط وللمجد
 فرض وتقسيم ولبن بنت الابن السادسة ولبنته الصليبة النصف ولو ترك
 بنتين صليبتين فللزوجة الثمن وللام السادسة واولاد الام السقوط ولبن
 الاعيان والعات السقوط وللمجد فرض وتقسيم ولبن بنتي الابن السقوط
 وللصليبتين الثلثان ولو ترك ابن الابن ايضا فللزوجة الثمن وللام السادسة
 واولاد الام السقوط ولبن العلات والاعيان السقوط وللمجد الفرض المطلق
 ولبن بنتي الابن مع ابن الابن عصوبة للذكر مثل خط الاثنين وللصليبتين

ولو ترك ابنه الصليبي ايضا فللزوجة الثمن وللام السادسة واولاد الام السقوط
 ولبن العلات والاعيان السقوط وللمجد الفرض المطلق ولبن بنتي الابن مع ابن
 الابن السقوط وللصليبتين مع الابن الصليبي عصوبة للذكر مثل خط الاثنين
 ولو ترك الاب ايضا فللزوجة الثمن وللام السادسة واولاد الام السقوط ولبن
 العلات والاعيان السقوط وللمجد السقوط ولبن بنتي الابن مع ابن الابن السقوط
 وللصليبتين مع الابن الصليبي عصوبة للذكر مثل خط الاثنين وللآب
 الفرض المطلق واسم اعلم هذه هي المسائل لاختلاف طيعة التي ذكرها اهل هذا
 الفن في هذه المقام فعلمنا بحفظها كيلا يعرض عليك عي في استخراج المسائل
 الفرضية قوله للمجد السادسة الحمن طائفة النساء التي هي من ذوات الفرض
 للمجد ولها حالان الحالة الاولى السادسة سواء كانت من جهة الام اي تكون
 ام الام او من جهة الاب اي تكون ام الاب وسواء كانت واحدة او اكثر وذكر اعين
 كونهن مستحقة للسادس اذا كن ثابته يعنى صحبات وقد مر تقريب
 للمجد الصحيحة فلا فعيك وليست ايضا ان يكن تتخاذا يات يعنى متساوية
 في الدرجة كالجدة التي هي ام الاب والجدة التي هي ام الام او كالجدة التي
 هي ام ام الاب والجدة التي هي ام ام الام ونحو ذلك ورجع الشرط الاول ان ذكر

فاسدات لم يكن من ذوات الفروض بل يكن من ذوي الارحام ووجه الشرط
 الثاني انهم اذا لم يكن متخاضيات في الدرجة بل يكون بعضها قرني و
 بعضها بعدي فقرني تجب بعدا من ويكون السدس للقرني دون البعدي
 كما سيأتي والحالة الثانية السقوط والجدات كلهن يستقطن بوجود
 الام والجداة اللاتي هن الاب يستقطن ايضا بوجود الاب قوله
 وكذلك اي كما تستقطن ابويات بوجود الاب يستقطن بوجود الجد
 ايضا قوله الام الاب يعني ابويات كلهن يستقطن بالجد الام الاب
 وان علت فانها لا تستقطن بالجد بل ترتب معه لانها ليست من قبله
 اي من نسبه بل هي زوجة واما الاميات فلا يستقطن بالاب ولا بالجد
 بالاجماع والاب لا يخجبا ام الام وتجبرها لان الجدة كما الام وتحقيق
 الكلام في هذا المقام بان يقال الجد ان كان بعيدا من الميت بدرجة
 واحدة تترت معه ابوية واحدة وان كان بعيدا بدرجتين تترت مع
 ابويتان ببيان اب اب الاب وام ام الاب فكما اذا زاد بعده بدرجة
 اذا زاد توريث الابوية كذلك هذا معنى قوله الام الاب وان علت
 الخ قوله القرني من اي جهة كانت تجب البعدي الخ وقد عرفت من قبل

ان الجداة اذا كن متخاضيات في الدرجة فلجميعهن السدس ثم اذا لم يكن
 كذلك بل بعضهن قرني وبعضهن بعدي فالقرني من اي جهة كانت
 يعني سواء كانت من اي جهة الام او من جهة الاب تجب البعدي من اي جهة
 كانت اي سواء كانت البعدي ايضا من جهة الام او من جهة الاب فعلم
 من هذا ان اتحاد الجهة في حجب القرني البعدي ليس بشرط ولا يشترط
 في ذلك الحجب كون القرني وادنة بل تجب القرني البعدي سواء كانت
 القرني وادنة او محجوبة كما تجب ام الام ام الام وتجب ايضا ام الاب
 ام ام الاب فان كل واحدة من ام الام والام الاب وادنة لكونها صحيحتين
 وكما تجب ام اب الام ام ام الام وتجب ايضا ام اب اب الاب
 فان ام اب الام محجوبة من الادث لكونها فاسدة لا ترتب مع وجود
 صاحب الفرض مع انها تجب المذكورتين لقرنها من الميت وبعدهما
 قوله واذا كانت جدة الخ ما ذكر قد كان فيما استوفى جهة القرابة بين
 الجداة ثم لو لم تستوي بان يكون احدي الجدتين ذات قرابة واحدة كأم
 ام الاب والاحري بان يكون ذات قرابتين يعني من طرف الاب ايضا
 كما ام ام الام وهي ايضا ام اب الاب فالحكم في هذه المسئلة يختلف

التسعة شرح في بيان المصروف الثاني منها وهو العصبات النسبية وقد مر
 تعريف العصبات وحاول المصنف بيان اقسامها وامنا فها فنقول العصب
 على قسمين عصبات نسبية وعصبات سببية وقدم العصبات النسبية لكونها
 مدلية الى الميت من جهة النسب والمدي من جهة النسب اولى من المدي من
 جهة السبب لان اتصال الاول اتصال حقيقي واتصال الثاني اتصال
 حكيم ولا اتصال الحقيقي اولى من الاتصال الحكمي فلنقدم الاولي على غيره
 تقدم العصبات النسبية على العصبات السببية للذكر والنسبة ايضا
 على ثلثة اقسام عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره والدليل
 على ان ثلثه هو ان العصبات العصبية لا تخ من ان يكون تحقق العصبية فيه
 بالاستقلال من غير احتياج الى اخره اولا فان كان الاول فهو العصبية بنفسه
 وان كان الثاني فلا تخ من ان يكون الاخر المحتاج اليه مشاركا له في معنى العصبية
 اولا فان كان الاول فهو العصبية بغيره وان كان الثاني فهو العصبية مع غيره
 واما العصبية بنفسه فهو كل ما لا تدخل الاثنى في نسبته الى الميت **لا يقال**
 التعريف منقوض جمعا بالاخ **لا ب** وام فانه عصبية بالاتفاق وقد دخلت الام
 في نسبة الى الميت من وجه **لانا نقول** قرابة الام فيه معدومة في مقابلة قرابة

الاب لان القرابة الابوية اصل في استحسانها استحسانا بالعصبية بالقرابة على الاستقلال
 بخلاف القرابة الامة فاجواب على حرف واحد اي على طريق واحد وهو ان نقول
 لانهم ان الاثنى دخلت في نسبته الى الميت اذ المراد من دخول الاثنى ان يكون
 لها مدخل في تحقق سبب الاستحقاق للميراث وهو العصبية ودخول الام في
 نسبته الى الميت ليس بهذه المثابة والاب كان الاخ لام عصبية وليس كذلك **قوله**
 وهم اربعة اصناف يعني العصبية بنفسه اربعة اصناف واحدة فاجزء الميت
 والثاني اصل الميت والثالث جراء اب الميت والرابع جراء جده الميت
 وسياق بيانه **وانما قلنا** انهم اربعة اصناف لان العصبية بنفسه اربعة
 او غير فرع وان كان غير فرع فهو الصنف الثاني وان كان فرعاً فاما ان
 يكون فرع نفس الميت او فرع غيره فان كان فرع نفسه فهو الصنف الاول
 وان كان فرع غيره فاما ان يكون فرع الاقرب منه او فرع الابعد فان كان
 فرع الاقرب فهو الصنف الثالث وان كان فرع الابعد فهو الصنف
 الرابع **قوله** الاقرب فالاقرب اي يرجح الاقرب منهم الى الميت
 وان لم يكن فاقرب البواقي يعني يرجحون بقرب الدرجة بحيث
 من كان اقرب منهم الى الميت يحجب غيره من العصبات الباقية **قوله**

اعنى شروع في بيان من هو بقرب الدرجة لانه الابرام الذي كان
فيه فقال اعنى اوليهم بالميراث جء الميت اي البنون ثم بنو البنين وان
سفلوا ثم الاول بالميراث من الباقي اصل الميت اي الاب ثم الجدة اب وان
علا ثم جء اب الميت اي الاخوة ثم بنو الاخوة وان سفلوا سواء كانوا اب
وام اولاد بالترتيب ثم جء الميت اي الاعمام ثم بنو الاعمام وان
وان سفلوا سواء كانوا من طرف الاب والام او من طرف الاب فلولم
يبين كل واحد ممن هو بقرب الدرجة لوقع البس كما بين الاب والابن
وابن الابن فان بين الاب والابن ابراما في الاولوية لتساوي الجرعتين
فيهما اذا كل واحد منهما قوب اتصال فينبغي ان لا يرجح كل منهما
على الاخر وكذا بين الاب وابن الابن فان الاب اقرب حقيقة لان
اتصاله بالميت بغير واسطة واتصال ابن الابن بواسطة فينبغي
ان يرجح الاب لكنه لما بين قوب الدرجة بما ذكر علم انه اراد بقرب
الدرجة المقرب الحكي وهو قرب الجرعة لا الحقيقي وهو قرب الاتصال
فصار الاقرب الى الميت ابن الابن دون الاب فيسقط الاب
بوجود ابن الابن في العصبية **فان قيل** لما استوي جهتها الاصلية و

والفرعية في القرب فلم رجحت الفرعية على الاصلية ههنا وكان الامر
على العكس في سائر المواضع **قلنا** لانه لا مدخل لاصالة الاصل في اولاد
الفرع الى الميت وعلة استحقاق كل منهما مخالفة لعلة استحقاق الاخر لان
علة الاصل الاصل الابوة وعلة الفرع البنوة وهما امران متفايران فبطلت
الاصالة في الاصل بالنسبة الى الفرع رجحت علة الفرع على علة الاصل اذا البنوة
بسبب النسبة الى الميت دون الابوة والترجح في حكم الميراث بسبب النسبة
الى الميت دون الابوة بالاجماع وتفسير جء الميت بالبنين وبن البنين احتراز
عن البنات وكذا تفسير الاصل بالاب ثم بالجدة ليعلم الاولى بالميراث منهما
عند وجودهما وكذا تفسير الجدة بقوله اب الاب احتراز من الجدة الفاسدة وكذا
تفسير جء اب الميت بالاخوة ثم بن الاخوة احتراز عن الاخوات وكذا تفسير
جء جء الميت بالاعمام ثم بن الاعمام احتراز عن العمات فان هذه المختار
المختارات كلها ليست عصبية فلولم يفتر لتيسر المختار بغير المختار
فان قيل قد ظهر من ذكر الذكر في تعريف العصبية تفسيره ان المراد من الاصل
المذكورة ليس بانث وان المراد بالجدة الجدة الصحيحة دون الفاسدة
فلا حاجة الى تفسيرهم احترازاً عنها وعن الجدة الفاسدة **قلنا** نعم الا انه صرح

بتناسيرهم تأكيداً في اللامراتهم وهو اثبات حكم الارث لشخص
 واثبات حكم الحرمان لشخص آخر **قوله** ثم يرجحون بقوة القرابة الى آخره
 ما قد كان في الترجيح بين العصبات يقرب الدرجة ثم لو كان المتساوي
 بينهم في الدرجة يرجحون بقوة القرابة والمراد بالترجيح بقوة القرابة ان
 من كان ذا القرابتين فهو اولى بالميراث من هو ذو قرابة واحدة اذ لا
 وجهتان وللتا في جهة واحدة ومن له جهتان فهو اقوي من له جهة واحدة
 فالاقوي هو الاولي بالميراث **قوله** ذكر اكان او اني تفضيل لذي القرابتين
 اي سواء كان ذو القرابتين الرابع ذكر الاواني وترجيح ذي القرابتين
 اذا كان اثني علي ذي القرابة الواحدة مخصوص بالانصف الثالث
 كالأخت لاب وام اذا صادت عصبة مع البنت فالمراد بقوله
 يرجحون بقوة القرابة هو الانصف الثالث وهو الاخوة وبنوهم لان في
 المصنفين الاولين وهما حمى الميت واصله لا تجزى الترجيح بقوة القرابة
 وفي النصف الرابع وان كان جازيا الا انه يشير من بعد الى ذلك الترجيح
 بقوله وكذلك الحكم في اعمام الميت الى آخره وانما قلنا ان ذا القرابتين
 اولى بالميراث من ذي قرابة واحدة لقوله النبي عليه السلام ان اعمالا

بن الامم يتهاصفون دون بنى العلات وعنى باميان بنى الامم خياهم
 واشرافهم وهم الذين لا ب وام اي الاخوة لاب وام والاخوات كذلك
 فان الاخ لاب وام او الأخت كذلك اذا صادت عصبة مع البنت اولى
 بالميراث من الاخ لاب وكذا ابن الاخ لاب وام اولى بالميراث من
 ابن الاخ لاب وههنا التمثيل لشادة الى ان ترجح ذي القرابتين علي
 ذي قرابة واحدة انما يكون اذا كان كلاهما من بطن واحد مثلاً اذا كان
 ذو القرابتين من البطن او الاول كما الاخ لاب وام ينبغي ان يكون ذو القرابة
 الواحدة ايضاً من ذلك البطن كالأخ لاب واذا كان ذو القرابتين من
 البطن الثاني ينبغي ان يكون ذو القرابة الواحدة ايضاً من البطن الثالث
 فيترجح ابن الاخ لاب وام علي ابن الاخ لاب وكذلك في البطن الثالث
 وغيره وانما شرطنا في ذلك الترجيح اتحاد البطن فيهما لانه لو اذلك كان
 المعبر في الترجيح يقرب الدرجة دون قوة القرابة سواء كان له قوة القرابة
 ايضاً او لم يكن كما بن الاخ لاب فانه اولى من ابن ابن الاخ لاب وام
 قوله وكذلك حكم الاعمام الى آخره اشادة الى الترجيح بقوة القرابة
 في النصف الرابع اي كما بين جميع بقوة القرابة في النصف الثالث يترجح ايضاً

في الصنف الرابع وهو في اعمام الميت فان العم لاب وام ولي بالميراث
من العم لاب قوله ثم في اعمام ابيه يعني بجمع عمم الاب لاب وام في الميراث
على عم الاب الاب قوله ثم في اعمام جده اي يترجح عم جده الميت لاب وام
على عم الجد لاب في الميراث واعلم ايضا ان عم الميت مع عم ابيه اوم
عم جده لو اجتمع كان عم الميت اولى من كل من علملي يترجح عمه عليها
بقرب الدجة سواء كان له قوة القرابة ايضا او لم تكن وكذا يترجح
بقرب الدجة في فروع الاعمام والترجح بقوة القرابة ايضا اما الترجح بقرب
الدجة فهو اذا كان فرع من هو ذوالقرابتين فروع من هو ذوالقرابة الواحد
مختلفين في الدجة كابن العم لاب فانه اولى من ابن ابن العم لاب وام
واما الترجح بقوة القرابة فهو اذا كان الفرعان المذكوران متساويين في
الدجة كابن العم لاب وام فانه اولى من ابن ابن العم لاب وقس على عم الميت
عم ابيه وعم جده في الترجيحين واعلم ان المعترف اولاد العصباء عند
دو سهم لا عدد ابايهم حتى لو ترك ابن عم لاب وام وعشرة بنى عم اخر لاب وام
يقسم المال على احد عشر سهما لا على ستمين هذا بالاجماع وانهم انما يصرون
عصباء اذا كانوا ذكورا واما الاثنا منهم فمن ذوي الارحام حتى لو ترك

ابن عم وبنت عم المال كله لابن دون البنت وكذا لو ترك بنت اخ وابن
اخ المال كله لابن الاخ دون بنت الاخ وهذا ايضا بالاجماع وقوله واما
العصبية بغيره الى آخره القسم الثاني من العصبية النسبية هو العصبية
بغيره وهي كل انتى ذات فرض تصير عصبية باخيه وهي اربع من طائفة النساء
اللاتي فرضهن النصف والثلاثان حال صيرهن عصباء باخوتهن
قوله خبر فاربع خبر مبتدأ وهو قوله واما العصبية بغيره وقوله يصرون
في موضع الحال لان الاربع مبتدأ وقوله يصرون خبره وقوله كما ذكرنا في
الاثنا إشارة الى ذكر الاربع من النساء احديهن هي البنت التي تصير
عصبية بابن والثانية هي بنت الابن التي تصير عصبية بابن الابن و
والثالثة الاخت لاب وام التي تصير عصبية بالاخ لاب وام والرابعة هي
الاخت لاب التي تصير عصبية بالاخ لاب والدليل على ان العصبية بغيره
أربع هو ان العصبية بغيره اما فرع الميت او غير فرع الميت فان كان
فرع الميت فاما ان يكون فرعاً او لياً اي بلا واسطة او لم يكن وان كان
غير فرع الميت فاما ان يكون ذا القرابتين او ذا القرابة الواحد فهذا
هي اربعة المذكورة قوله ومن لا فرض لها من الاثنا إشارة الى ان النساء

اللاتي يصرون عصبان بالغير لا بد وان تكون ذوات فرض لان النساء
اللاتي لسن بذوات فرض لا يصرون عصبان باخواتهن والحال انهم
عصبته كالعم والعمّة فان العم عصبته بالاجماع مع ان اخترا وهي العمّة
لا تصير عصبته فلو ترك المقت عمّا وعمّة المال كله للعم دون العمّة لكان
من ذوي الارحام دون العصبان قوله واما العصبته مع غيره الى آخره القم
الثالث من العصبان النسبية العصبته مع غيره وهي كل انثى ذات فرض
تصير عصبته مقرونة مع انثى اخرى وهي بنتان من النسوة الاخت
وامّ والاخت لاب فان كل واحدة منهما تصير عصبته مع البنت لا بمعنى ان
البنت تشترك الاخت في العصبية بل بمعنى ان تحقق العصبية للاخت
هو مع اجتماعها بالبنت في الوجود والبنت لا تخرج مما لها من الفرض فالفوق
بين العصبية بغيره والعصبته مع غيره غير خفي لان الباء في بغيره لا لصاق
والا لصاق لا يتحقق الا عند شراكة الملتصق والملتصق به في متعلق الاصل
فيكون النساء الاربعة في العصبية بغيره مع اخواتهن يشتركن في حكم العصب
العصبية نحو من خصب اي لصق به المرض كما لصق بي ولقط مع موضع
افادة المقارنة والمقارنة لا تقتضي ان يحقق بين الشيئين الاشتراك في متعلقا

لما كانت الطعام مع الاميراي مقارنا اي مقارنا بالامير ولا يجوز ان
يكون الطعام والامير مشاركين في الاكل فيكون الانثى في العصبته مع غيره
عصبته مقارنة لوجود الغير دون ذلك الغير قوله اخر العصبان اي آخر
لما فرغ المص من بيان العصبان النسبية شرع في بيان العصبان
النسبية عند وانا قال اخر العصبان نسبيا على ان الاول بالبراث هو
العصبته النسبية عند اجتماعها مع العصبته السبعية ثم لو لم يكن العصبته
النسبية تعين المعصبته السبعية والعصبته السبعية كل ذكر او انثى يصير
بسبب الاعتناق وهو موالي العتاقة ثم لو لم يكن كان العصبته النسبية
عصبته موالي العتاقة بالترتيب الذي ذكرنا في العصبان النسبية
يعني ان اقرب العصبان الى المحقق من الاصناف المذكورة ابن المحقق
ثم ابن ابنه ثم ابوه ثم جده ثم اخوه لا ب وامّ ثم لا ب على ما تحقق آنفا واما
صاد موالي العتاقة او عصبته عصبته المحقق لقوله عليه الصلوة والسلام
الاولا المحمّة السبعية يعني الاولاد وصلّة كوصلة النسب ووجه التشبيه
بينهما هو ان الاب كما يصير سببا لا حياء الولد كما يصير موالي العتاقة
سببا لا حياء المحقق من جهة ان الحرية في حكم الحيوة والرقية في حكم التلق

من حيث التصرف وعدم التصرف ولكن لو بقي من ودية المحدثين
لا يكون الولاء لهم لقوله عليه الصلوة والسلام ليس النساء من الولاء إلا
ما اعتقن أو اعتق من اعتقن أو كاتبين أو كاتب من كاتبين أو دبرن
أو دبر من دبرن أو جرة ولا معتقن أو معتق معتقن ثم الحديث
قوضه بأن يقال ليس بشئ من الولاء الأول ولا معتقن أو ولا
معتق معتقن أو ولا مكاتبهن أو ولا مكاتب مكاتبهن أو ولا مدبرهن
أو ولا مدبر مدبرهن أو الولاء الذي جرة معتقن أو الولاء الفكرة معتق
معتقن مثلاً أو اعتقت امرأة عبداً كأنك كسب العبد مالا فمات ولم يبق
له وارث منه فالمال كله لبيته وفيه البواقي عليه إلا أن في جرة الولاء
عقده يجب حلها وذلك بأن نقول صورة جرة ولا المعتق هي أئيدة
غلام أنك غلاماً من أمة شخص ثم اعتقت وأسلمت فولد منها
ولد فولاء الولد يكون لأم دون الأب تكون أمة مسلمة والولد تابع
للأم في الحرية والربوبية وفي الإسلام والأفتر تابع لجذر الأبوين يعني
اعتقت البتة غلاماً واسلم فانتقل الولاء من طرف الأم إلى طرف الأب
ثم مات الأب وان دون الولد فلو كسب الولد مالا لأم مات ولم يبق وارث

منه المال كله لمعتقة ابنيه لا لمولي المعتقة التي هي امه وصورة جبر ولا معتق
معتقته هي ان معتق امراه اشترى عبدا كافر او نكحته من امه شخص كافر
واحوالهما الباقية كما في الصورة المتقدمه ثم كسب الولد لآل ويات فالمال
كله لسيده معتق المعتق دون مولي المعتقة لان معتق معتق السيد الذي
هو اب العبد جبر ولاؤه من طرف امه الى طرف نفسه قوله ولو تزول اب المعتق
الى آخره يعني لو مات المعتق وتلك اب معتقه وابنه ففيه خلاف عند ابي
يوسف سمس ولاء المعتق للاب وما بقي لابن وعند ابي حنيفة ويحمد كل
ولاء المعتق لابن فقط ولو تزول المعتق ابن المعتق وجدته فكل ولاء المعتق
لابن بالاتفاق ولا شيء منه للجد اصلا بيان الفرق بين الاب والجد عند
الذي يوسف هو ان للجد بعد قراية من جهته استقرار الواسطة بينه
وبين المعتق فكان الابن اولى بالولاء دون الجد وانما خصص المصنف
قول ابي يوسف بالذكر دون قول صاحبه لان قولهما يفهم من تخصيص
قول ابي يوسف وليس كذلك عند العكس اي من تخصيص قولهما بالذكر
لا يفهم قول ابي يوسف وهو السكس فتأمل تدويني مسئلة الله بيز سوال
وجواب وتقدير السؤال بان يقال كيف يكون صحة الحكم في مسئلة دبرت

امراة غلامها ثم ماتت وكسب الغلام مالا فمات وحكم الحاكم بولاء
الغلام لتلك المرأة وتقدير الجواب بان صحة الحكم المذكور في المسئلة
المذكورة بان دبرت المرأة غلامها ثم ارتدت ولحققت بداد الحرب وعلم
الحاكم بموتها فعنف الغلام بذلك ثم رجعت الى دار الاسلام ثم مات الغلام
ولم يتولد وارث منه فاولاؤه لتلك المرأة التي هي سيده قولة ومن ملك في ارحم
محرم الى آخره فوله من ملك يعني من ملك بطريق الشراء او ابنته او نحو ذلك
ذا رجم محرم منه اي من المالك عتق ذلك المملوك الذي لعود والرحم على المالك
كالاب والام والابن والعتق والاختن وغير ذلك ثم لو مات ذلك العتق
يكون ولاؤه للمالك وانما قيد بقوله محرم احتراضا عما ملك في ارحم غير محرم
منه فانه لم يمتنع عليه كسب الامام والعمامة وبن الاخوان والخالات واعلم
ان انحرار محرم ليس بالاصالة بل بالانتمية لان المحرم صفة للمفعول اليك
هو المضاف اعني ذا الصفة المضاف اليه الذي هو رجم في كان اللان
ان يكون المحرم منصوبا فالجواب فيه ليس بالتبعية جرم رجم كما قيل في قوله
تعالى فامسحوا برؤوسكم وارجلهم الآية والذي يصحح ذلك اعتبارهم الاعلان
بالمجاورة في النشر والنظم ومما جاء في النظم قول الشاعر جرح ضرب خيرة

وما يشن بايدي فان الحرب والبارد صفتا جرح صنت وما شن
فتبني ان يكونا مرفوعين لكهما الحرة المجاورة الجرح واذ اعرفت
ذلك فتقبل صورة المسئلة المذكورة التي سميت دينارية هي ان يقال اشترى
ثلاث بنات الكبرى والصغرى الوسطى ابا هريرة بن خزيمة دينار الثلثون
من الخسبين للكبرى والعشرين للصغرى ولا شيء للوسطى فعنف الاب
عليهما ثم كسب الاب مالا ومات فاولاؤه لا يكون الا لهما وطريق حرفة هذا
المسئلة هو ان ينظر بين المعطيات والعطيات باعتبار اعطاء البنين
في الحالين الموافقة والمباينة لو كان بينهما مباينة جعل كلهما عصبة
تقديرا ولو كان بينهما موافقة جعل وفقرهما عصبة تقديرا ولو كان في
العدد كسرا مثل ان يشتري احدى بنات جميع ونصف ثم يظهر ان كان بينهما
موافقة يؤخذ وفقرهما ويجعل عصبة والا فجميع واذ انقررت هذا
فتقبل بين المعطيات التي هي الثلثون وبين المعطيات التي هي العشرين
موافقة عشرين فتجعل عشر الجميع عصبة عشر الثلثين ثلثة وعشر
العشرين اثنان فلهذا من الاب مات ونزل ثلاث بنات وخمس عصبة
ففي المسئلة الثلثان وما بقي فاصل المسئلة من الثلثة ثلثا فاثان للثان

ودوسمئة ثلثة وبين الاثنين والثلثة مائة فالثلثة موقوفة وما
بقي منها واحد فللعصبات ودوسمئة خمسة وبين الواحد والخمسة
مائة فالخمسة موقوفة ثم ينظر بين الروس والروس الموقوفة
في الاحوال الاربع المائة ثلثة والمدخل والموافقة والباينة احدهما
ثلثة والاخرى خمسة وبين الثلثة والخمسة مائة متى كان بين
الروس والروس الموقوفتين مائة فالحكم فيه ان يضرب كل الاحوال
الاحدى التي هي الثلثة في كل الاخرى التي هي الخمسة فيصير خمسة عشر
واصل المسئلة من الثلثة وضرب الخمسة عشر في الثلثة يصير خمسة
واربعين فالبلغ ليس الا خمسة واربعين ثم تعمل بالعميلين المتقدمين
احدهما ما يعلم به نصيب كل فريق وثانيهما ما يعلم به نصيب كل فرد
من افراد كل فريق وقد مر طريقهما فنقول في العمل الاول سرام البنات
اثنان والمضروب خمسة عشر والاثنان في خمسة عشر الثلثون فالثلثون
للبنات وسرام العصبات واحد والمضروب خمسة عشر والخمسة عشر
في خمسة عشر صاد خمسة عشر فللعصبات ونقول في العمل الثاني
سرام البنات اثنان ودوسمئة ثلثة ونسبة الاثنين الى الثلثة

نسبة ثلثي الروس وهذا المضروب خمسة عشر وثلثا المضروب عشرة
فكل واحد عشرة عشرة وسرام العصبات واحد ودوسمئة خمسة
ونسبة الواحد الى الخمسة خمسة عشر الروس فكل واحد من المبلغ خمسة
المضروب والمضروب خمسة عشر وخمسة ثلثة فالثلثة الاخماس التي هي التسعة
للبنات التي لها ثلثون ديناراً من الخمسين وهي الكبرى وقد كان لها من
جزة الفرض عشرة ايضاً فيكون مجموع نصيب الكبرى تسعة عشر والخمس
الباقيان وهما الستة للبنات التي لها من الخمسين عشرون ديناراً
وهي الصغرى وقد كان لها ايضاً من جزة الفرض عشرة فمجموع نصيب
الصغرى ستة عشر ولم يبق للوسطى شيء من خمسة عشر اذ لا مدخل لها في الاول
تمت المسئلة الدينارية بعين ليرتفع باب الحجب الى اخره
لما فرغ من بيان الادب واصحابه شرع في بيان الحجب بعد الادب واصحابه
والحجب في اللغة المنع وفي الشيعة الحجب منع شخص بوجوده من الادب
شخصاً آخر لا لصفة في ذات الممنوع قولنا لا لصفة الخ احتراز عن القائل
والريق والكافو ومختلف الدار وهو اي الحجب على نوعين احدهما
حجب نقصان والثاني حجب حرمان اما حجب النقصان فهو المنع

عن سقيم اعل الى سهم ادني وذو الرعي حجب النقصان الخمسة نفق للزوج
والزوجة والام وبنت الابن والاخت لاب وقد مر بيان في صدر الكتاب
والاكر بان نفيد بانه يقتصر للمحصلين فنقول اما الزوج فهو يترك من النصف
اليه الوتر بوجود ولد الميت او وجود ولد ابنه واما الزوجة فهي تترك من الوتر
اليه الثمن بوجود الولد او ولد الابن واما الام فهي تترك من ثلث الكل الى السدس
بوجود الولد او ولد الابن او يكون من الاخوة والاخوات اثنا من ايجته
كانا كما مر في بيان الاحوال واما بنت الابن فهي تترك من النصف والثلاثين
الي السدس اذا كانت للميت بنت صليبة واما اللاخت لاب فهي ايضا تترك
من النصف والثلاثين الى السدس اذا كانت معرا اخت لاب وام واما
حجب الحرمان فهو منع شخص بوجوده من ايرث شخصا آخر بالكلية قوله
بالكلية احتراز عن القسم الاول من الحجب والودعة في حكم الحجب فربما
فريق منهم لا يحجبون بحال البتة يعني لا يحجبون في جميع الاحوال ولا ينقطعون
ولا ينقطعون عن الميراث بحيث لا رجوع في الحكم بعدم الاثر وفريق
منهم يحجبون بحال ولا يحجبون بحال وسياتي بيانه والفريق الذين لا
يحجبون في الاحوال ستة فقير ثلاثة منهم رجال وثلاث نساء من الرجال

الابن فانه عصبة دائما والاب فان له السدس او العصبة دائما والزوج
فان له احدا الا مريم دائما اما النصف والربع ومن النساء الميت فان لها
ايضا احدا لأمور الثلاثة دائما اما النصف او الثلثان او العصبة المذكور مثل
خط الاثني والام فان لها ايضا احدا لأمور الثلاثة دائما اما السدس او ثلث
الكل او ثلث ما سبق والزوجة فان لها ايضا احدا لمريم اما الربع او الثمن
دائما واما قدم في ترتيب الرجال ذكر الابن على ذكر الاب لان الابن جزء الميت
والاب اصل الميت والخم مقدم على الاصل واما قدم ذكر الاب على الزوج لان
الاب نسبي والزوج سببي والنسبي مقدم على السببي وقس ترتيب النساء
على هذا الترتيب قوله الخمسة نفق للزوجين الح اللام في قوله للزوجين ذاه
للتاكيد لان للزوجين يد من قوله الخمسة نفق عادة العامل والاصل عد
قوله والورقة فيه الضمير فيه راجع الى الحجب دون حجب الحرمان لانه لو كان
راجعا الى حجب الحرمان لورد شكلا وتقديره ان يقال انه لو جاز عوده
اليه لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لانه يلزم ان يكون الفريق
الذين لا يحجبون بحال قسما ممن له حجب حرمان وهو ظاهر البطالات
فارقيل على تقدير رجوع الضمير الى الحجب يلزم ذلك ايضا لان الفريق الذين

لا يحبون ليسوله من تصديق عليهم المحب قلنا على هذا التقدير المضاف
محدوف في فيه تقديرة والوثقة في حكم المحب كما مر والحكم يجوز ان يكون ايجابا
بما ويجوز ان يكون سلبيا فلا اشكال في هذا ما قالوا ههنا وفيه نظر لان
الضمير المذكور كما يجوز ان يرجع الى المحب بذلك التقدير كذلك يجوز ان
يرجع الى حجب حرمان بذلك التقدير لان المعنى ههنا والورثة في حكم حجب
الحرمان فويقان والحكم كما يمكن ان يكون ايجابيا يمكن ان يكون سلبيا
فيصدق الحكم على احد الفريقين بانهم ليسوا بحجوبين حجب حرمان وهذا
الحكم حكم من احكام حجب الحرمان فلما استوي رجوع الضمير الى المحلين
بتاويل واحد رجحناه الى احد المحلين بخرج وهو لا قيمة فالا وبي ان
يوجه الضمير الى حجب الحرمان ولا اشكال فعليك بالتأمل فيما ذكرناه
ما اغنى فيه ذوو العقل السليم والطبع المستقيم قوله وفريق يرتبون بحال
هذا هو الفريق الثاني من الفريقين في حجب الحرمان اي فريق منهما يرتبون
في حال ولا يحبون في حال اخرى بمعنى انهم يرتبون في حال انعدام الدين
يدلي هذا الفريق بهم الى الميت كالجدة حال عدم الاب وكاين الابن حال
استغناء الابن ويحبون في حال وجود الذين يدلي ذلك الفريق بهم الى

الى الميت كالجدة حال وجود الابن وكاين الابن حال وجود الابن وهذا
اي يرتبون في حال وجودهم في حال مبنية على اصلين الاصل الاول منهما هو ان
ان كل من يدلي الى الميت بواسطة شخص لا يرتب اليه اي المديح وجود
ذلك الشخص لكونه اقرب ممن يدلي به والادلاء في اللغة هو ارسال الدلو
في البرثمة استعماله لرسالة كل شئ يمكن ذلك فيه بطريق المجاز فمضى قوله
يدلي الى الميت يرسل قد انتهت الى الميت بشخص والباء للالصاق والقراءة
مشتركة بين المديح والواسطة قوله سوي اولاد الام اي لا يرتب كل
من يدلي الى الميت بشخص حال كون ذلك الشخص موجودا سوي اولاد
الام فانهم يدلون الى الميت بواسطة الام لانهم لا يحبون مع وجود الام بل يرتبون
معها من اجل ان جملة فرضا معين فلا تستحق جميع التركة والاصل الثاني
منهما هو ان يرجح الاقرب على الابعد كما ذكرنا في باب العصبة
في ترجح جز الميت على اصله وكذا جز اب الميت يرجح على جز جد الميت
فان قيل ما الفرق بين الاصلين المذكورين قلنا بينهما عموم وخصوص
مطلق اي لا اصل الثاني اعم من الاصل الاول بمعنى ان كل ما صدق عليه الاول
صدق عليه الثاني من غير عكس اي يلزم ان يصدق الاول على كل ما يصدق عليه الثاني

اما الاقل فظاهر واما الثاني فكما في ابن الاخ لاب ولم والاخ لاج فان الاخ
لا يقرب من ابن الاخ لاب وام لكن لا يصنف على ابن الاخ لا بولم انه يدي
الي الميت بواسطة الاخ لا ببل هو يدي اليه بواسطة الاخ لا بلام وام واعلم
ان في قوله الاقرب فالاقرب انما يمتشي عند اختلاف الدجة واما عند
تساوي الدجة فلا اعتبار لفرقة القرابة لا لقرب الدجة كالاخ لا بولم
والاخ لا ب فان الاخ لا ب لا يرتفع وجود الاخ لا ب وام قوله والمحرم
لا يجب الي اخره الشخص الذي صار محموا عن الارث بسبب صفة كانت
في ذاته كالقاتل والكافر والرفيق ومختلف الاداء لا يجب الميراث عن الارث
لا يجب النقصان ولا يجب الحرمان ولهذا ملق المصنف رحمه الله المحجب ليشمل
كل نوع المحجب وعند ابن مسعود رضي الله عنه محجب يجب النقصان اي المحرم
يجب الميراث من الارث يجب النقصان دون حجب الحرمان فلو ترك الميت
ابنا قاتلا ونوبة واخا لاب وام فنحن لا يجب الابن المحرم بسبب القتل
الرفقة من الربع الى الثمن بل يأخذ الزوجة الربع دون الثمن تكون الابن الموجود
كما المصنف وعند ابن مسعود تأخذ الثمن دون الربع لكون الابن موجودا
حقيقة ولكن لا يجب الاخ من العصبة عندنا وعندنا ايضا لهذا قيد المحجب

يجب النقصان قوله والمحجب يجب بالاتفاق اي الشخص الذي
صار محموا من الارث بوجود شخص آخر يجب هو ايضا الغير
من الارث سواء كان يجب النقصان او يجب الحرمان بالاتفاق
بيننا وبين ابن مسعود رضي الله عنه مثال يجب النقصان كالقرب
الميت اثنين من الاخوة والاحوات فصاعدا من اي جهة كانا اي سواء
كالانا لاب وام او لاب اولام وابا واماما فان الاثنين من الاخوة والاحوات
لا يرتان مع وجود الاب فيكونان محجوبين وهما ايضا محجبان الام
من ثلث الكل الى السدس كما مر ولم يذكر المصنف حمة امه مثال حجب الحرمان
اعتمادا على ما ذكره في فصل الجدات من قوله والقرب من اي جهة كانت
تجب للعبد في مثال انه ترك ام اب الام وام ام امه الام فالجدة الاولى
مجموعة لكونها فاسدة وهي ايضا محجب الجدة الثانية وهي صحيحة وانما تحجبها
كون الاولى قربة والثانية بعيدة وبوجود القربة تجب للعبد
حجب الحرمان قوله لا يرتان خبر مبتدأ محذوف تقديره هما لا يرتان
لا يرتان مع الاب **باب مخرج الفروض**
فما ج الفروض هي الاعداد التي تخرج الفروض الستة منها عند

المسئلة والعروض المذكورة وهي العروض الستة التي سبق ذكرها في صدر
الكتاب على نوعين وتقييدها بالمذكورة اختصاراً عن العروض الجامعة
كما السبع والتسع وغير ذلك مما سياتي في باب المعول وجعلها على نوعين
نوعين ليسنى عليها الاحكام الثلاثة من الاختلاطات الآتية بقوله
واذا اختلط المضاف من الاول الى اخر هذا الباب اما النوع الاول فهو المضاف
والربع والثمن واما النوع الثاني فهو الثلثان والثلث والسدس
علي التضعيف والتضخيم على ما مر في اول الكتاب لكن التضعيف
والتضخيم في النوع الاول بحسب الذات وبحسب المخرج وفي النوع
الثاني بحسب الذات دون المخرج اما التضعيف بحسب الذات في النوع
الاول فكما يقال الواحد ثمن الثمانية وتضعيفه الى الاثنين والاثان
ربع الثمانية وتضعيفها الى اربعة والاربعة مضف الثمانية وتضعيفها
تضعيفها الى الثمانية فعلم انه جائز التضعيف او اما التضعيف
بحسب الذات في النوع الاول فكما يقال الاربعة مضف الثمانية وتضعيف
الاربعة الى الاثنين والاثان ربع الثمانية وتضعيفها الى الواحد
والواحد ثمن الثمانية فعلم انه ممكن التضعيف ايضا فالثمن نصف

نصف المضاف والمضاف ضعيف ضعيف الثمن هذا هو التضعيف
والتضخيم بحسب الذات واما التضعيف بحسب المخرج فكما يقال
اقل مخرج المضاف من الاثنين وتضعيف الاثنين الاربعة واقل
مخرج الربع الاربعة وتضعيف الاربعة الثمانية والثمانية اقل مخرج
الثن ولما التضعيف بحسب المخرج فكما يقال تضخيم الثمانية الاربعة
والاربعة اقل مخرج الربع وتضعيف الاربعة اثنان والاثان اقل مخرج
النصف هذا هو التضعيف والتضخيم بحسب المخرج ايضا في النوع الاول
واما التضعيف في النوع الثاني بحسب الذات فكما يقال الواحد سدس
الستة وتضعيفه اثنان والاثان ثلث الستة وتضعيفها اربعة
والاربعة هي الثلثان من الستة واما التضعيف في النوع الثاني بحسب
الذات فكما يقال الاربعة ثلثان من الستة وتضعيفها اثنان والاثان
ثلث الستة وتضعيفها واحد والواحد سدس الستة واما التضعيف
والتضخيم بحسب المخرج في النوع الثاني ليس يمكن اصلاً لان مخرج الثلث
والثلثين متحد وهو الثلث فلو جرد التضعيف بحسب المخرج فيه لزم
ان يكون مخرج الثلث ضعف مخرج الثلثين كما كان في النوع الاول اي

اي كما ان يخرج الربع ضعف يخرج المضعف لكنه ليس كذلك لوجود
الاتحاد بين مخرج الثلث والتلثين فتعني قوله على التضعيف والتضيف
ليس بحسب الذات في كلا النوعين وبحسب المخرج ايضا في النوع
الاول قوله فاذا جاء في المسائل الخ هذا شروع في بيان محاج
العروض بحسب الانفراد والاختلاط اما بيان ما ورد في المسئلة
بحسب الانفراد فنقول اذا جاء في المسائل من هذه العروض التي هي
النوعان المذكوران احاد احاد فخرج كل فرض سمي ذلك العرض
اي يخرج كل فرض ما يشادك ذلك لفرض في الاسم من الاعداد مثله
كان في المسئلة ربع فخرجه سمي من الاعداد وهو الاربعه ولو كان
في المسئلة ثمن فخرجه الثمانية وقس عليه الثلث والتلثين والسدس
الا المضعف فانه لفظ ليس له مشاوك في الاسم من الاعداد حتى يقال
انه سمي بل يقال يخرج المضعف هو الاثنان واذا جاء في المسائل من
هذه العروض مثني مثني كما لمضعف والربع في المسئلة او جاثلاث
ثلاث كالربع والمضعف والثلثين في مسئلة والحال ان ما هو مثني
مثني وما هو ثلاث ثلاث يكون من نوع واحد من نوعي العروض

وهو احتراز عن مسايل الاختلاط فالحكم فيه ان يقال كل عدد
يكون مخرجا لجو فذلك العدد ايضا يكون مخرجا للمضعف ذلك الجو
ولا ضعا فيه كالسنة في النوع الثاني فانها مخرج للسدس ومخرج ايضا
لضعف السدس وهو الثلث ومخرج لضعف ضعف السدس و
هو الثلثان فالسنة تكون مخرجا للسدس ولضعفه ولضعف
ضعفه وكذا الثمانية في النوع الاول فانها مخرج للثلث ومخرج لضعفه
وهو الربع ومخرج لضعف ضعفه وهو المضعف فالثمانية مخرج للثلث
ولضعفه ولضعف ضعفه قوله واذا اختلط الخ اما بيان ما ورد
في المسئلة من العروض بحسب الاختلاط من النوعين فنقول اذا
اختلط المضعف من النوع الاول بكل الفا في اي يكون في المسئلة
مضعف مع التلثين والثلث والسدس جميعا او اختلط المضعف
من النوع الاول بغير النوع الثاني في اي يكون المضعف مع التلثين
او مع الثلث او مع السدس في المخرج من السنة اما يكون المخرج من
السنة عند اختلاط المضعف بغير النوع الثاني فلان مخرج المضعف
الاثنان ومخرج الثلث والتلثين الثلاثة وضرب الاثنين في

في الثلثة يكون ستة فالخرج هو الستة وكذا في المضعف السكس فان
مخرج المضعف الاثنان ومخرج السكس ستة وبين الاثنين والستة
موافقة نصفية وضرب نصف الاثنين الذي هو الواحد في الستة
يكون ستة فالخرج هو الستة واما كون المخرج هو الستة عند اختلاط
المضعف بكل النوع الثاني فلان مخرج المضعف الاثنان ومخرج السكس
الستة وبين الاثنين والستة موافقة نصفية وضرب الاثنين في
نصف الستة الذي هو ثلثه يكون ستة ايضا هذا حكم المضعف في الا
اختلاط بكل النوع الثاني او ببعضه ثم اذا اختلط الربع من النوع
الاول بكل النوع الثاني او ببعضه فالخرج من اثني عشر اما كون المخرج
من اثني عشر عند اختلاط الربع ببعض النوع الثاني فلان مخرج
الثلث من الثاني من الثلثة ومخرج الربع من الاول من الاربعة وضرب
الثلثة في الاربعة يكون اثني عشر واما كون المخرج من اثني عشر عند
اختلاط الربع بكل الثاني فلان مخرج السكس من الستة ومخرج الربع
من الاربعة وبين الستة والاربعة موافقة نصفية وضرب نصف
الستة الذي هو الثلثة في الاربعة يكون اثني عشر هذا هو حكم الربع

الربع في الاختلاط بكل الثاني او ببعضه ثم اذا اختلط الثمن من الاول
بكل النوع الثاني او ببعضه فالخرج من اربعة وعشرين اما كون
المخرج من اربعة وعشرين عند اختلاط الثمن ببعض النوع الثاني فلان
مخرج الثمن من الاول من الثمانية ومخرج الثلث من الثاني من الثلثة
وضرب الثلثة في الثمانية يكون اربعة وعشرين اما كون المخرج
من اربعة وعشرين عند اختلاط الثمن بكل النوع الثاني فلان مخرج
الثمن من الثمانية ومخرج السكس من الستة وبين الثمانية والستة
موافقة نصفية وضرب نصف الستة الذي هو الثلثة في الثمانية
يكون اربعة وعشرين لا يقال اختلاط الثمن بكل النوع الثاني غير ممكن
لان صاحب الثلث اما الام واما اولاد الام والام شريك من الثلث
من ابي السكس واولاد الام محرم من جميع الثلث عند وجودها
الثمن والثلثين لاننا نقول صحة هذه المسئلة انما هي على اصل ابن مسعود
رضي الله عنه وهو ان المحرم يحجب النقصان عندنا لعل اصلنا
تأمل في مسئلة فيها امراة وام واختان لاب وام واختان لام وابن
محرم وعندك اصل المسئلة من اثني عشر ونقول اني سبعة عشر وابن

كما لعدم وجود من اربعة وعشرين وتقول الى احدى وتلثين والابن يحجب
 الزوجية من الربع الى الثمن والله اعلم **باب العول الى اربعة**
 العول في اللغة رفع الابل ذنبه عند البول وفي الشروع عبارة عن
 ان يزداد جزء من اجزاء المخرج على المخرج او اضاف ذلك المخرج عن فرض
 وفي هذا التعريف مسامحة اذا زاد على المخرج ليس من اجزاء المخرج
 والاولى ان يقال العول ان يزداد على المخرج مثل اجزاء المخرج قوله
 واعلم تنبيه على ان ليس كل مخرج من الخابج يعول بل بعض منها يعول
 وبعضها لا يعول فاراد المصنف ان يعين كل واحد من النوعين واما التزم
 هذا التسمية لئلا يلزم التوقفي في تعيين المسئلة عند الاحتياج الى العول
 فنقول ان جميع المخارج التي تبنى عليها المسائل سبعة اربعة منها اي من السبعة
 لا تعول وهي الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية اما ان الاثنين لا يعول
 فلان الاثنين مخرج المضاف وفي المسئلة لا يجتمع المضاف حتى يحتاج الى
 العول بل المجمع هو المضافان او المضاف وما بقى واما ان الثلاثة لا تعول
 فلان الثلاثة مخرج الثلث والتلثين وفي المسئلة لا يجتمع الثلثان مع
 مثله ولا الثلث مع مثله والتلثين يحتاج الى العول واما ان الاربعة لا تعول

فلان الاربعة مخرج الربع وفي الاربعة لا يوجد اكثر من الربع والنصف
 حتى يصح العول واما ان الثمانية لا تعول فلان الثمانية مخرج الثمن
 وفي الثمانية لا يوجد اكثر من الثمن والنصف يحتاج الى العول فلا تعول
 هذه الاربعة وثلاثة من تلك السبعة تقول وهي الستة واثناعشر واربعة
 وعشرون اما الستة فهي تقول الى العشرة وقرأوا مشفعا مثلا تقول الستة
 تارة الى السبعة اذا كان في المسئلة النصف والثلثان وتارة تقول
 الى الثمانية اذا كان في المسئلة النصف والثلثان والسكر وتارة تقول
 الى التسعة اذا كان في المسئلة النصف والثلثان والثلث وتارة
 تقول الى العشرة اذا كان في المسئلة النصف والثلثان والثلث و
 السكر واما الاثنى عشر فهو يقول الى سبعة عشر وتارة ومن الشفع مثلا
 تقول تارة الى ثلثة عشر اذا كان في المسئلة الربع والثلثان والسكر
 وتارة يقول الى خمسة عشر اذا كان في المسئلة الربع والثلثان والسكر
 السدسان او الربع والثلثان والثلث وتارة يقول الى سبعة عشر
 اذا كان في المسئلة الربع والثلثان والثلث والسكر واما الاربعة والعشرون
 فانها تقول الى سبعة وعشرين لا غير عولا واحدا بمعنى انها لا تقول اقلا

وقد اشفعنا ثم الى السبعة والعشرين بل نقول الى سبعة وعشرين
 وفقة واحدة لا بالدفعات وهذا القول لما يكون في المسئلة المنيرة
 والمسئلة المنيرة هي التي ترك فيها ميت امرأة وبنتين وابوين ففي المسئلة
 الثمن والثلاثان والسدسان فاصل المسئلة من اربعة وعشرين تقول
 الى سبعة وعشرين وسبب تسمية هذه المسئلة منيرة هو ان امير المؤمنين
 عليا رضي الله عنه سئل عن هذا المسئلة فوقع المنبر فاجاب عنها بالبرهنة من
 نوقه بقوله صاد الثمن تسعا فنسبت الى المنبر بهذه التسمية قوله
 ولا يرد على هذا اي الخرج الذي هو اربعة وعشرون لا يزا وعند القول على
 سبعة وعشرين الا عند ابن مسعود رضي الله عنه فان عنده يزا والاربعة
 والعشرون الى احد وثلاثين ايضا بناء على اصل الذي ذكرناه انفا
 وهو ان المحرم يحجب حجب النقصان كما اذا ترك الميت زوجة واما
 واختين لاب وام واختين لام وانبا محروما فاصل المسئلة من اربعة
 وعشرين على اصل ابن مسعود ونقول الى احد وثلاثين او الابن المحرم
 يحجب المرأة من الربع الى الثمن ثم الاربعة والعشرين ثلثة للزوجة
 وسدسها اربعة للام وثلاثا لستة عشر للاختين لاب وام وثلاثا ثمانية

لا ولا للام والمجموع احد وثلاثون فيقال ما لت المسئلة الواحد
 وثلاثين فصلا في معرفة التماثل والتداخل والتوافق والتباين
 الى آخره هذا الفصل في معرفة اربعة مناسبات العددين وانما اخفرت
 على اربعة لان العددين اما ان يتساويا فالمناسبة بينهما هي المماثلة وان
 اختلفا فاما ان يفنى الاقل الاكثر او لا فان افناء ففى المداخلة وان لم
 يفنى فاما ان يفنىها جميعا عدد ثالث او لا فالاربعة موافقة والثاني مبالة
 وانما احتجنا الى معرفة هذه الاربعة لان الغرض الكل من هذا الفن تصحيح
 المسائل وتصحيح المسائل ووقوف على معرفة ما يستتبع لك ذلك فلا بد
 معرفة للشارع في هذا الفن فنقول التماثل بين العددين هو ان يكون
 احدهما مقساويا للآخر بحسب مقدار الاجزاء كالثلثة مع الثلثة والاربعة
 مع الاربعة وغير ذلك والتداخل بين العددين المختلفتين هو ان يعد
 اقلها اكثرهما اي يفنيه بمعنى انك تطرح من الاكثر مثل الاقل بحيث لا يبقى
 شئ منه كل السبعة مع الثلثة فانك لو طرحت من السبعة ثلثة ثلثة ثلاث
 مرات لم يبق من السبعة شئ هذا هو تعريف التداخل بحسب الاصطلاح فلا يرد
 علم الخلاف فان كل عددين مختلفتين فاقلهما داخل في الاكثر سواء كان الاقل الاكثر ام لم يعد

او نقول
 في الاكثر سواء كان الاقل الاكثر ام لم يعد

في تعريفه التداخل هو ان ينقسم أكثر العددين على اقلها قسمته
 صحيحة كالقسمته التي تنقسم على الثلثة قسمته صحيحة لا ثلاثة
 امثال الثلثة او تقول في تعريفه التداخل ان يزداد على اقل العددين
 مثله او امثاله فيساوي الاكثر كالثلثة مع التسعة فانه لو ازيد على
 الثلثة امثاله ليساوي التسعة او تقول في تعريفه التداخل ان
 يكون اقل العددين جزءا مفردا من الاكثر كالثلثة مع التسعة
 فان الثلثة جزء من التسعة لكونه ثلثة وانما قيدا للجزء المفرد احتراز عن
 غير المفرد كالجزئين فصاعدا فلما يكون بين الستة والتسعة تداخل اذا
 لستة ليس جزء مفردا من التسعة بل هو جزاها وتوافق العددين
 هو ان لا يعد الاقل منهما اكثرهما اي لا يعني الاقل الاكثر بطرح مثل الاقل
 او امثاله من الاكثر ولكن يعد الاقل والاكثر عددا ثالث اي يعنيهما
 بذلك المعنى كالتمانية مع العشرين فان العدد الثالث كالاربعة
 يعدها بطرح امثاله من الطرفين فالثمانية والعشرون متوافقان
 بالربيع لان العدد العاشر لكل منهما وهو الاربعة فخرج الجزء الوقف
 وهو الربيع فيقال بينهما موافقة ربعية وتباين العددين هو ان لا

الاقل والاكثر معا عدد ثالث اي لا يعني العددين عدد ثالث مع ان
 لا يعد الاقل الاكثر فالنتوين في معا عوض عن المضاف اليه كالشعة مع
 العشرة فانه لا عدد يعني التسعة والعشرة معا الا واحد والواحد ليس بعدد
 عند اهل الحساب لان الواحد مبداء العدد ومبداء الشئ خارج عنه
 فلا يكون عددا وقد يطلق على الموافقة اسم المشاركة وعلى المداخل اسم
 المبكبة فانهم قولهم وطريق معرفة التوافق والتباين بين المقدارين
 الخ هذا شروع في بيان طريق يعرف به التوافق والتباين السابقان
 بتفسيرهما بين المقدارين وانا اختار لعظم المقدارين على العددين
 لان المقدار اعم من العدد فيشتل العدد وغيره وهما بما يقع التباين
 بينهما ايضا كالثلثة مع الواحد فلا يلزم ان يقع التباين دائما بين
 العددين وذلك الطريق ان يرفع من الاكثر بمقدار لاقل من الجانبين
 مرارا حتى يتفقا في درجة فان اتفق المقداران في واحد فلا وفق
 بينهما اصلا بل بينهما تباين كالشعة مع العشرة وان اتفق المقدار
 ان في عدد فيهما متوافقان في ذلك العدد كما عرفت انفا كالتمانية
 مع العشرين قولهم ففي الاثنيتين اشارة الى توضيح اتفاق المقدارين

في عدد اي فان اتفقا في الاثنين فيهما متوافقان بالمصف كما لاربعة مع
 الستة فانها قد اتفقا في الاثنين لان الورد فمما من الجانبين مثنى مثنى
 لقابل الاثنان بالاثنيين فيكون بين العددين المتوافق النصفين ولو
 اتفقا في الثلاثة فيهما متوافقان بالثلاث كالسبعة مع الستة لان الورد
 وفما من الجانبين ثلاث ثلاث مرات لقابل الثلاثة بالثلاثة فيكون
 بينهما التوافق الثلاثي وكذا اتفقا في الاربعة فيهما متوافقان بالربيع
 كالثمانية مع اثني عشر فانك لو رفعت من الجانبين رباع رباع لا تفق
 العددان في الاربعة فيكون بينهما التوافق لرباعي هكذا الى العشرة اي
 الحكم فيما جاؤ من الاربعة الى العشرة كما حكم الذي بينناه في الاثنين
 والثلاثة والاربعة يعني يتفقان في الخمس والستين والسبع الى آخره
 قوله وفيها وراء العشرة الى آخره اي وان اتفق المقداران المختلفان
 فيما وراء العشرة في عدد فيهما متوافقان بالجزء اعني لو اتفقا في احد
 عشر مثلا فيهما متوافقان بجزء من احد عشر كالاثنيين والعشرين مع
 الثلاثة والثلثين فانها متوافقان في احد عشر اذ لو رفعت من الجانبين
 مقدار احد عشر لقابل احد عشر باحد عشر فيكون بينهما التوافق بجزء

من احد عشر وكذا ان اتفقا في خمسة عشر فيهما متوافقان بجزء من
 خمسة عشر كالثلثين مع الخمسة والاربعين فانها متوافقان في خمسة
 عشر لانك لو رفعت من الجانبين مقدار خمسة عشر لقابل خمسة عشر
 بخمسة عشر فيكون بينهما التوافق بجزء من خمسة عشر فاعتبر هذا اي
 فسر في سائر الاعداد بما قدرت وبنت لك فيما دون العشرة و
 فيما وراءها ما ج التصحيح الى آخره
 هذا الباب في بيان تصحيح مسائل هذا الفن وهو موقوف على بيان
 معنى التصحيح فنقول التصحيح في اللغة رفع السقيم عن المريض بالمعاجة
 وفي الشرع ازالة الكسر الواقع بين رؤس كل فريق وبين سهامهم من اصل
 المسئلة واذا تحقق هذا فاعلم انه يحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة اصول
 ثلاثة منها انما يكون بين السهام والرؤس واربعة منها انما يكون بين الرؤس
 والرؤس اما الثلاثة التي بين السهام والرؤس فاحدها الاستقامة وهي ان
 يكون سهام كل فريق مستقيمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب كما
 اذا ترك ميت ابوين وبنتين فاصل المسئلة من الستة سدس واحد
 للاب مستقيم عليهم والسادس الاخر للام كذلك وثلاثا اربعة للبنتين مستقيم

عليهما فلا مأخذ إلى الضرب والثاني من تلك الثلاثة الموافقة وهي أن يكون
الكسر على طائفة واحدة ولكن بين سهام هذه الطائفة وبين رؤوسهم توافق
في ضرب وفق عدد رؤوسهم في أصل المسئلة إذا لم يكن المسئلة عولية
أو يضرب وفق عدد رؤوسهم في عول المسئلة إن كانت المسئلة عولية
مثال المسئلة الغير العولية كما إذا ترك ميت أبوين وعشرين بنت فاصل
المسئلة من الستة سدسها واحد لاب مستقيم عليه والمسدس الآخر للام كذلك
وثلاثها للبنات وهما أربعة ودوسرهن عشرة والأربعة غير مستقيمة عليهن
لكن بين الأربعة والعشرة موافقة نصفية فنصف رؤوس هذه الطائفة
وهو الخمسة يضرب في أصل المسئلة الذي هو الستة فالخامس يكون
ثلاثين فالنتيجة من الثلاثين ومثال المسئلة العولية كما إذا ترك امرأة
زوجها وأبوين وست بنات فاصل المسئلة من اثني عشر تقول إلى خمسة
عشر الربع من اثني عشر ثلثة للزوج مستقيم عليه وسدسها الأربعة للأبوين
مستقيم عليهما وثلاثها ثمانية للبنات ودوسرهن ستة والثمانية غير مستقيمة
عليهن لكن بين الثمانية والستة موافقة نصفية فيضرب نصف رؤوس هذه
الطائفة الذي هو الثلثة في أصل المسئلة العولية الذي هو خمسة عشر فالمبلغ

يكون خمسة وأربعين فيكون التصحيح من خمسة وأربعين والثالث
من تلك الثلثة التي بين السهام والدوسر مباينة وهي التي لا يكون بين سهام
الطائفة التي وقع الكسر عليهم وبين رؤوسهم موافقة نصفية في يضرب كل
عدد رؤوسهم في أصل المسئلة كما إذا تركت امرأة زوجا وخمس أخوات
لاب فاصل المسئلة من الستة نصفها ثلثة للزوج مستقيم عليه وثلاثها الأربعة
للاخوات ودوسرهن خمسة والأربعة غير مستقيمة عليهن وليس بين الأربعة
والخمسة موافقة فيكون بينهما مباينة فإذا كان بين السهام والدوسر مباينة
فالحكم في أن يضرب كل رؤوس هذه الطائفة في أصل المسئلة ويكون الحاصل
تصحيح المسئلة كل رؤوس هذه الطائفة خمسة وأصل المسئلة من الستة فيعمل
إلى السبعة فيضرب الخمسة في السبعة فالمبلغ خمسة وثلاثون فيكون التصحيح
من خمسة وثلاثين قولكم وأما الأربعة الخ أما الأصول الأربعة التي هي بين
الدوسر والدوسر فأحدها المماثلة وهي أن يكون الكسر على ما يقتضيه أو أكثره
يكون بين أعداد الدوسر والمباينة بل يكون مساواة فالحكم في المسئلة وسهامهم
أن يضرب أحد الأعداد في أصل المسئلة كما إذا ترك ميت ست بنات وثلاث
جدات وثلاثه أعمام فاصل المسئلة من الستة سهام الجدات واحد وهو

ما بقي ورؤسهم ثلثة والواحد مباين للثلثة وكذا هذه الثلثة موقوفة و
 سهام البنات اربعة ورؤسهن ستة وبين الاربعة والستة موافقة نصيبه
 نصيبه فنصف رؤس هذه الطائفة موقوف وهو ثلثة هذا هو الظاهر بين السهام
 والرؤس في احوال الثلث الاستقامة والموافقة والمباينة ثم ينظر بين الرؤس
 والرؤس الموقوفة في احوال الاربع المماثلة والمداخلة والموافقة والمباينة
 فنقول الرؤس الموقوفة في ثلثة مواضع في كل موضع ثلثة ولا شك ان بين
 الثلثة والثلثة مماثلة فالحكم ان يضرب احدا لاعداد في اصل المسئلة
 ويكون المبلغ تصحيحا لاصل المسئلة واحد الاعداد ثلثة واصل المسئلة من
 الستة وضرب الثلثة في الستة يكون ثمانية عشر فالتصحيح من ثمانية عشر
 والثاني من تلك الاصول الاربعة التي هي بين الرؤس والرؤس الموقوفة
 هو المداخلة وهي ان يتداخل بعض اعداد الرؤس الموقوفة في البعض فالحكم
 في المسئلة ان يضرب اكثر الاعداد في اصل المسئلة كما اذا تراد اربع رؤس
 وثلاث جدات واثنى عشر عمّا فاصل المسئلة من اثنى عشر رُبْعاً ثلثة
 للرؤس اربع ورؤسهن اربعة وبين الثلثة والاربعة مباينة فالاربعة مو
 قوفة وسدسها اثنان للجدات ودسهن ثلثة وبين الاثنى والثلثة

مباينة فيوقف الثلثة وما بقي منها سهام الاعمام وهي سبعة ودسهم اثنى عشر وبين
 السبعة واثنى عشر مباينة فاثني عشر موقوفة فالوقوفات باس ثلثة واربعة
 واثناعشر والثلثة والاربعة داخلة في اثنى عشر فيضرب اكثر الاعداد في اصل المسئلة
 واكثر الاعداد اثنى عشر واصل المسئلة ايضاً اثناعشر وضرب احدها في الآخر يحصل
 منه مائة واربعة واربعون فتعين تصحيح المسئلة منها والثالث من الاصول
 الاربعة التي بين الرؤس والرؤس الموقوفة هو الموافقة وهي ان يضرب وفق بعض الاعداد في جميع
 الثاني ثم يضرب الحاصل منه في وفق لثالث وفق المبلغ الثالث والاضرب في كل الثالث
 ثم في كل الرابع ثم في اصل المسئلة فالحاصل يكون تصحيح المسئلة كما اذا تراد اربع زوجات فاما
 عشر بنتا وخمس عشرة جدة وستة اعمام فاصل المسئلة من اربعة وعشرين منها زوجات التي
 هي ثلث ثلثة ودسهن اربعة وبين الثلثة والاربعة مباينة فكل رؤس هذه الطائفة التي هي الاربعة
 موقوفة وسهام البنات التي هي الثلث اثنى عشر ودسهن ثمانية عشر وبين ثمانية عشر وثمانية
 عشر موافقة نصيبه فنصف رؤس هذه الطائفة الذي هي الستة موقوفة وسهام الجدات
 التي هي السدس اربعة ودسهن خمسة عشر وبنيها مباينة فكل رؤس هذه الطائفة التي هي خمسة
 عشر ايضاً موقوفة وسهام العصبات واحد ودسهم ستة وبين الواحد والستة مباينة
 فكل رؤس هذه الطائفة التي هي الستة موقوفة وهذا هو الظاهر بين السهام والرؤس في ثلاث

حالات ثم نظير بين الوكع الموقوفة في اربع حالات مماثلة ومخالفة ومباينة
 والوكع الموقوفة اربعة وستة وتسعة وخمسة عشر وليس بين الاربعة والستة مماثلة
 ومخالفة ومباينة فتعين ان يكون موافقة وهي الموافقة النصفية فالحكم ح ان يضرب
 وفق احدها في كل الاخرى ثم نظير بين مبلغ هذا الضرب وبين الوكع الموقوفة
 الثالثة في اربع حالات فنقول وفق احدها الذي هو مضاعفها اثنان وكل الاخرى
 ستة وضرب الاثنين في الستة اثناعشر فتظهر بين وبين الوكع الموقوفة الثالثة
 التي هي الستة في اربع حالات وليس بينهما الا الموافقة الثلثية فاذا كان بين
 المبلغ والوكع الموقوفة موافقة ثلثة فالحكم فيه ان يضرب ثلث احدهما في كل الاخرى
 فنظير بين الحاصل منه وبين الوكع الموقوفة الرابعة في اربع حالات ثلث احدهما ثلثة
 وكل الاخرى اثناعشر وضرب الثلثة في اثنى عشر ستة وثلثون فنظير بين هذا المبلغ
 والوكع الموقوفة الواحدة التي هي خمسة عشر في اربع حالات وليس بينهما ايضا الا
 الموافقة الثلثية ومتى كان بين المبلغ والوكع الموقوفة الموافقة الثلثية فالحكم فيه
 ان يضرب ثلث احدهما في كل الاخرى ثم يضرب لمبلغ منه في اصل المسئلة حتى يكون
 الحاصل منه قسمة المسئلة ثلثا احدهما خمسة وكل اخرى ستة وثلثون وضرب
 الخمسة في ستة وثلثين مائة وثمانين واصل المسئلة اربعة وعشرين وضرب

ثمانية عن ثمانية كل واحد منهما اربعة
 اربع درجات ستة اعمام كل واحد منهما
 خمسة عشر درجات كل واحد منهما

المائة والثمانين في اربعة وعشرين يحصل منه اربعة الآف وثلثمائة وعشرون
 لان عشرة العشرين اثنان وعشر المائة والثمانين ثمانية عشر وضرب الاثنين
 في ثمانية عشر ستة وثلثون ويتصور جميع الستة وثلثين مائة لان
 ضرب العشرات في العشرات مائة فيكون ثلثة الآف وستماية والاربعة التي
 هي الاحاد تضرب في ثمانية عشر فيحصل منه اثنان وسبعون والكل عشرات
 لان ضرب الاحاد في العشرات عشرات فيكون سبعمائة وعشرين وقد كان
 ثلثة الآف وستماية ايضا فالجوع اربعة الآف وثلثمائة وعشرين فيكون قسمة المسئلة
 من هذا المجموع والواحد من تلك الاصول الاربعة التي هي بين الوكع الموقوفة
 الموقوفة هو المباينة وهي ان يكون الاعداد متباينة يعني لا يماثل ولا يدخل
 ولا يوافق بعضها بعضا فالحكم ح ان يضرب احد الاعداد في كل الثاني ثم
 يضرب المبلغ في كل الثالث ثم يضرب المبلغ الاخير في كل الرابع ثم جميع الحاصل
 في اصل المسئلة حتى يكون المبلغ منه قسمة المسئلة كما اذا ترك زوجتين
 وست جدات وعشرين مائة وسبعة اعمام فاصل المسئلة من اربعة
 وعشرين سرام الزوجتين ثلثة لان ثمن ودرهما اثنان والاثنان
 مباين للثلاثة فالأثنان موقوف وسرام الجدات اربعة لان

سدس وروسم سنه وبين الاربعة والستة موافقة نصفية فنصف
 روكس هذه الطائفة موقوف ومضمر ثلثة فتوقف الثلثة وسهام البنات
 ستة عشر لهما الثلثان وروسم سنه عشرة وبين ستة عشر وعشرة موافقة
 نصفية فنصف روكس هذه الطائفة الذي هو الحسنه موقوف وسهام الاعمال
 واحد وروسم سبعة والواحد مابين السبعة وكل روكس هذه الطائفة التي
 هي السبعة موقوفة وقد كنا ننظر الى هذا الزمان بين السهام والروكس في ثلاث
 حالات فنظر الان بين الروكس والموقوف في اربع حالات مماثلة و
 مداخله وموافقة ومباينة وكل الموقوفات اثنان وثلثة وحسنه وسبعة
 فنظرنا بين الاثنين والثلثة ليس بينهما مماثلة ومداخله وموافقة فيكون
 مباينة فالحكم ان يضرب كل روكس هذه الطائفة في كل الاخرى ثم ننظر بين
 الحاصل منه وبين الموقوف الثالثة في اربع حالات كل احدها اثنان
 وكل الاخرى ثلثة وضرب الاثنين في الثلثة كاستية ثم ننظر بين المبلغ الذي
 هو الستة وبين الروكس الموقوفة الثالثة التي هي الحسنه في اربع حالات
 فليس بينهما الا مباينة فالحكم ان يضرب كل الروكس في كل الاخرى
 ثم ننظر بين الحاصل منه وبين الروكس الموقوفة والاربعة في اربع حالات

كل الاحدي ستة وكل الاخرى حسنة وضرب الستة في الحسنه ثلثون فنظر بين
 هذا المبلغ الذي هو الثلثون وبين الروكس الموقوفة الاربعة التي هي السبعة
 في اربع حالات فليس بينهما الا مباينة واذا كان بين المبلغ والروكس الموقوفة
 الاربعة مباينة فالحكم فيه ان يضرب كل الاحدي في كل الاخرى ثم يضرب الحاصل
 منه في اصل المسئلة ليكون المبلغ منه تصحيح المسئلة مكل الاخرى الاحدي ثلثون
 وكل الاخرى سبعة وضرب الثلثين في السبعة مائتان وعشرة لان ضرب
 الثلثة في السبعة احد وعشرون وكل عشرات واصل المسئلة اربعة وعشرون
 وضرب المائتين والعشرة في اربعة وعشرين حسنة الالف واربعون
 لان ضرب الاثنين من المائتين في الاثنين من العشرين اربعة الالف
 تكون ضرب المائتين في العشرات الوقفا وضرب العشرة في الاربعة اربعون
 لان ضرب الالف في العشرات عشرات وضرب الاثنين من المائتين في الاربعة
 ثمانية لان ضرب المائتين في الالف اربعون وضرب العشرة في الاثنين من العشرين
 عشرون وكل عشرات فيكون مائتين فالاجموع حسنة الالف واربعون فتصح
 المسئلة لا يكون الا منها فحكمه لا يوافق بعضا بعضا جلة موكلة للجملة المتقدمة
 عليها وهي قوله ان يكون الاعداد متباينة قوكم واذا اردت الخ اي واذا اردت

في اربع حالات

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح
التصحيح كما في مسئلة الممانلة المذكورة من قبل مثلاً اذا ترك ميت بنات وثلاث
جدات وثلاثة اعلم وانت تريد ان تعرف نصيب فريق البنات فاضرب سرام
ممن من اصل المسئلة التي هي الاربع في المضروب الذي هو الثلثة حتى يكون المبلغ
نصيبهن وهو اثني عشر وكذا اذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق الجدات فاضرب
سرامهن التي هي الواحد في المضروب الذي هو الثلثة فالاحاصل الذي هو الثلثة
يكون نصيب فريق الجدات وعلى هذا معرفة نصيب فريق الاعمام هذا هو
طريق معرفة نصيب كل فريق من التصحيح واما معرفة نصيب كل فرد في الثلثة
وجوه اما الاول فطريقه ان يقسم سرام كل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤسهم
ثم يضرب الخارج في المضروب ليكون الحاصل منه نصيب كل فرد من التصحيح
كما في المسئلة المذكورة فان سرام البنات فيما كانت اربعة رؤسهن ستة
فاذا قسمت الاربع على الستة يعلم ان الاربع ثلثا الستة ويضرب هذا
الثلثان في المضروب الذي هو الثلثة فيخرج منه ثلثة امثالا للثلثين وهي كما ان
فيكون نصيب كل فرد من التصحيح سرامين وعلى هذا معرفة نصيب كل فرد من

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح

من افراد كل فريق فوان يقسم المضروب على عدد رؤس كل فريق شئت ثم يضرب الخارج
منه في نصيب ذلك الفريق ليكون المبلغ الحاصل منه نصيب كل فرد من التصحيح فالمضروب
الذي هو الثلثة في المسئلة المذكورة يقسم على عدد رؤس فريق البنات الذي هو الستة
فالخارج من القسمة النصف فيضرب النصف في نصيب هذا الفريق الذي هو الاربع
فالمبلغ منه اربعة اضعاف اضعاف سرامهن ان نصيب كل فرد سرامان من التصحيح
قوله ثم اضرب بصيغة الامر عطف على قوله ان يقسم على تاويل الامر في معنى الخبر

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح

اي ثم تضرب وهذا مع عكسه كثيرا لوقوع قوله وجه آخر هذا هو الوجه الثالث
في معرفة نصيب كل فرد وهو ادفع الطريق لعدم الاختلاف الاحتياج فيه الى الضرب
والقسمة بخلاف الاولين اذ فيهما يحتاج الى المضرب والقسمة وذلك الوجه
هو ان تنسب سرام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم يعطى ثلث تلك
النسبة من المبلغ قياسا على المضروب كل فرد من افراد ذلك الفريق وهو
قوله مفردا منصوب على الحال من عدد رؤسهم اي تنسب الى عدد رؤسهم فيضرب ذلك
في حال افراد عند رؤس ذلك الفريق دون عدد جميع الورثة **فصل**
في قسمة تركته بين الورثة والفرار والى غيره المراد من قسمة التركة بين الطائفتين
هو القسمة بين افراد كل من كاتين الطائفتين بالاخصاص لا بين كاتيفة الورثة

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح

ان تعلم ان نصيب كل فريق من الورثة اي شئ هو من تصحيح المسئلة فطريقه ان يضرب
سرام كل فريق من اصل المسئلة في المضروب ليكون المبلغ نصيب كل فريق من التصحيح

وطائفة الغرماة بالاشتراك لعدم تصور ذلك بينهما لان التركة ان كانت وافية
لجميع الديون مع بقاء الزايد عنها يخرج الديون للغرماة ويقسم الباقي بين
الورثة واذا لم يكن وافية تقسم التركة بين الغرماة دون الورثة لعدم
الزايد فعلى كلا التقديرين لا يكون القسمة بين الغرماة والورثة معا فتعين
ان يكون بين افراد كل طائفة منهما واذا عرفت هذا فاعلم ان اذا اردت ان تعرف
نصيب كل فرد من التصحيح بالنسبة الى التركة تنظر بين التركة والتصحيح ان كان
بينهما مبانيئة تضرب نصيب كل فرد في كل التركة ويقسم على كل التصحيح فالخارج
نصيب كل فرد من التصحيح وان كان بينهما موافقة تضرب نصيب كل فرد
في وفق التركة ثم يقسم التركة على وفق التصحيح فالخارج نصيب كل فرد من التصحيح
من التصحيح مثلا في الصورة المذكورة اي ست بنات وثلاث جدات وثلاثة
اعمام كان التصحيح من ثمانية عشر ونفرض التركة ايضا ستة عشر وبين التصحيح
التركة موافقة نصفية واذا كان كذلك فالحكم فيه ان يضرب نصيب كل فرد
في نصف التركة ويقسم على نصف التصحيح فالخارج نصيب كل فرد من التصحيح
نصيب كل فرد من فريق البنات كان اثنين فمضرب في الاثنين في نصف
التركة الذي هو ثمانية فيصير ستة عشر فنقسم على نصف التصحيح الذي هو

الستة فيصير سهما كاملا وسبعة اشباع سهم فالخارج الذي هو سهم
وسبعة اشباع سهم نصيب كل فرد من فريق البنات فينقص ختمات
من السهمين الكاملين اذا السهم الواحد ستة اشباع اشباع وعلى هذا نصيب
كل فرد من فريق الجدات والاعمام ولو فرضنا التركة سبعة عشر فالحكم فيه
ان يضرب نصيب كل فرد من التصحيح في كل التركة ويقسم المبلغ على كل
التصحيح فالخارج نصيب كل فرد من التصحيح مثلا نصيب كل فرد من
فريق البنات اثنان فيضرب الاثنان في كل التركة التي هي سبعة عشر
فالمبلغ يكون اربعة وثلاثين ويقسم هذا المبلغ على كل التصحيح الذي هو
ثمانية عشر فنخرج سهم وثمانية اشباع سهم للاثنتي عشرة ثمانية اشباع
من ثمانية عشر فلو كان معه تسع اخر كان المجموع سهمين كالمين و
على هذا فريق الجدات والاعمام قوله في وجهين اي في وجهين
المبانيئة والموافقة فالالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه قوله هذا
معرفت نصيب كل فرد الخ هذا هو الطريق الذي كان لمعرفة نصيب
كل فرد من الافراد كل فريق من التصحيح اما الطريق لمعرفة نصيب كل فرد
من التصحيح فهو ان تضرب نصيب كل فرد في وفق التركة ويقسم المبلغ

دلالة الفرق

على وفق المسئلة فيكون الخارج نصيب كل فريق من التصحيح ان كان بين التركة
والمسئلة موافقة وان كان بينهما مباينة فيضرب نصيب كل فريق في كل التركة
وتقسم المبلغ على كل المسئلة والخارج نصيب ذلك الفريق من التصحيح فمع
صورة الموافقة مثلا كان المسئلة من ستة فنحضر ان التركة ثمانية في يكون بين
المسئلة والتركة موافقة نصفية فيضرب نصيب فريق البنات الذي
هو اربعة في نصف التركة الذي هو اربعة ايضا فيحصل ضرب الاربعة في الاربعة
ستة عشر ثم نقسم الحاصل على نصف المسئلة الذي هو ثلثة من الستة فالخارج
خمسة اسهم وثلث سهم فيكون نصيب البنات خمسة اسهم وثلث سهم و
على هذا نصيب كل فريق من الجدات والاعمام فان نصيب كل منهما واحد وضرب
الواحد في الاربعة اربعة فنقسم هذه الاربعة على الثلثة فيكون الخارج منه سهما
وثلث سهم فالانصباة الصحيحة خمسة اسهم وسهما فان يصير المجموع سبعة
والانصباة المنكسرات ثلثان وثلث آخر فيصير هذا المجموع سهما واحدا
وحملة المجموعات تكون ثمانية اسهم ثم ان كان التركة سبعة كان بين المسئلة
التي هي الستة وبين التركة التي هي السبعة مباينة فالحكم ان يضرب
نصيب فريق البنات الذي هو الاربعة في كل التركة التي هي السبعة فيكون

الحاصل منه ثمانية وعشرين فيقسم هذا الحاصل على كل المسئلة التي هي الستة فيكون
الخارج منه اربعة اسهم وثلث سهم وهذا هو نصيب فريق البنات وعلى هذا
نصيب كل فريق من الجدات والاعمام واحد وضرب في السبعة سبعة
فيقسم السبعة على الستة فيكون سهما وسدس سهم فالخارج منه الذي هو
سهم وسدس سهم يكون نصيب كل فريق من الجدات والاعمام والصحيحة
من الانصباة اربعة اسهم وسهما والمنكسرات الثلثان والسدسان
فيكون هذه المنكسرات سهما واحدا فالمجموع من الصحيحة والمنكسرات
سبعة اسهم قوله واما في قضاء الديون الخ هذا شروع في بيان
قسمة التركة بين العزماء ان لم يكن وافية بجميع الديون فعليك ان تعلم ان دين
كل غريم من العزماء بمنزلة سهام كل وارث من العوثة في حق العمل وهو
ضرب سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة او فقرا ومجموع الديون
بمنزلة التصحيح فالحكم فيه ان يضرب دين كل غريم في كل التركة وتقسم
المبلغ على كل ديون فالخارج من هذا النصيب ذلك الغريم من التصحيح
مثلا لو فرض ان لليت غريمين لكل واحد منهما ثلثة آلاف دينار
عليه ستة غرماء آخرين لكل واحد منهم الفان عليه والتصحيح كان

من ثمانية عشر ثم يفرض الزكاة ايضاً عشرين ثم ننظر بين الزكاة و
الديون في الحالتين الموافقة والمباينة فنظرنا بينهما لم نجد الموافقة
النصفية فنضرب بين كل عريم في نصف كل الزكاة ونقسم المبلغ على
نصف التصحيح فالخارج مضرب ذلك العريم فنقول مثلاً مضرب دين
كل عريم له ثلثة الآف دينار ثلثة فنضربها في نصف الزكاة الذي هو عشرة
فيكون المبلغ ثلثين ثم نقسم الثلثون على نصف التصحيح الذي هو تسعة
فيكون الخارج ثلثة اسهم امتناع سهم فنصيب هذين العريمين
اسهم وستة امتناع سهم وهي ايضاً ثلثا سهم فنصيب بين كل عريم
الغرماء الذين لكل منهم الفان عليه اثنان فيضرب الاثنان في نصف
الزكاة فيصير المبلغ عشرين ثم نقسم العشرين على نصف التصحيح الذي
هو التسعة فالخارج سهران وستعان سهم فيكون سهام هؤلاء الغرماء
الستة الذين لكل منهم الفان عليه اثنى عشر سهران واثنى عشر فتعاً وهي
ايضاً سهم وثلثة امتناع سهم اعني ثلث سهم مجموع سهام هذه الفئة
من الغرماء يكون ثلثة عشر سهران وثلث سهم وقد كان سهام العريمين
السابقين ستة اسهم وثلثي سهم فيكون مجموع سهام القايقتين

عشرين سهران كاملاً ولو فرضنا الزكاة تسعة عشر يضرب نصيب
دين العريم الذي له ثلثة الآف وهو ثلثة في كل الزكاة اعني في تسعة عشر
فيكون المبلغ سبعة وخمسين ثم نقسم هذا المبلغ على كل التصحيح الذي هو
ثمانية عشر فالخارج ثلثة اسهم وسدس سهم فنصيب ذلك العريم
الذي له ثلثة الآف يكون ثلثة اسهم وسدس سهم فيكون مجموع نصيب العريمين
ستة اسهم وسدس سهم وهما ثلثة امتناع سهم ثم يضرب نصيب
دين ذلك العريم من الغرماء الذين لكل منهم الفان وهو الاثنان في كل
الزكاة التي هي تسعة عشر فالبلغ يكون ثمانية وثلثين ثم نقسم هذا المبلغ
على كل التصحيح الذي هو ثمانية عشر فالخارج سهران وستع واحد فنصيب
كل عريم ذي الفين سهران وستع سهم فيكون نصيب الغرماء الستة
اثنى عشر سهران وستة امتناع سهم وهي ايضاً ثلثا سهم وقد كان للعريمين
السابقين ستة اسهم وسدس سهم والسدسان مع الثلثين سهم
واحد فيكون مجموع نصيب الغرماء تسعة عشر سهران **فصل في**
التخارج هذا الفصل في بيان حكم التخارج وهو ان يصالح الورثة بشئ
معتب من الزكاة على اخراج الحاكم البعض منهم من الارث ثم يقسم باقي

التركة بينهم بعد تحقق الأخراج فالحكم أي حين وقع التصالح بينهم بشئ
 معلوم على أخراج بعض من الورثة أن يطرح سهام ذلك البعض مما يتبع
 ثم يقسم الباقي من التركة على سهام الباقيين كما إذا تركت الزوجة زوجها
 وأباً وعماً فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بينهم فالحكم عند
 ذلك أن يطرح سهام الزوج التي هي النصف من التصحيح وهو الثلث ويقسم
 الباقي من التركة من بدل المصلح بين الأم والعم بقدر سهامهما من سهام الأم
 ثلثان من الستة وسهام العم واحد فيقسم التركة على ثلثة أسهم سهام
 للأم وسهم للعم **باب الذي إلى آخره** الرد في اللغة الرجوع
 والصرف وفي اصطلاح عرفه المصريان أحدهما أن الرد ضد العول
 لأن العول هو أن يزداد السهم على المخرج عند قيمته والرد أن يفصل المخرج
 على السهام عند فقدان ذوي السهم بعد أخذ من أخذ منهم سهامه فيكونان
 متضادين ونقول أن تحققاً لتضاديهما من حيث أن نصيب ذوي الزوج
 ينقص بالعول ويزاد بالرد ويجوز أن يكون قولهم وهو ضد العول
 حكماً متضمناً للتعريف ومستلزماً والتعريف الثاني ما فضل عن فرض
 ذوي الغروض ولا مستحق من العصبات يرد على ذوي الغروض بقدر

حقوقهم من النوع الأول والثاني إلى الزوجين فإنه لا يراد عليهما
 وإن كانا من أصحاب الفرائض وهذا القول قول جميع الصحابة رضي
 الله عنهم وبه أخذ أصحابنا في حقيقتهم وحجة الله وقول زيد بن ثابت كل
 ما فضل من فرض ذي الغروض عند انتفاء المستحق له فليس المال
 وبه أخذ مالك والشافعي رحمهما الله وإذا عرفت هذا فاعلم أن مسائل
 الرد أربعة المسألة الأولى أن يكون في المسألة من يرد عليهم من جنس
 واحد ولا يكون فيها من لا يرد عليه فالحكم أن يحمل مسئلتهم من ذويهم
 كما إذا ترك المييت بنتين فاصل المسألة من ثلثة ثلثاها اثنان للبنتين وباتى
 واحد يرد عليهما ومن يرد عليهم في المسألة من جنس واحد وليس فيها
 من لا يرد عليه فيحمل المسألة من ذوي من يرد عليه ويؤسهم اثنان فيحمل
 المسألة من اثنتين وعلى هذا ما يقع في مسألة اختين وحيثتين والمسألة
 الثانية من الرد هي أن يكون في المسألة من يرد عليهم بعضهم فضلاً عن عدم الرد
 عليه فالحكم أن يحمل مسئلتهم من سهامهم كما إذا ترك اختاً وأم وحيثتين فالمسألة
 من اثنتين لأن سديس الستة اثنان فلو كان في المسألة سكر وثلث فإ
 المسألة من الثلثة ولو كان نصف وسكر فالمسألة من اربعة ولو كان في المسألة

تركس او يصف وثلاث فالمسئلة من خمسة وهذا الجميع ظاهر يحتاج
 الى البيان والمسئلة الثالثة من الرد ان يكون في المسئلة من يرد عليه
 من جنس واحد مع من يرد لا يرد عليه ايضا اي مع احد الزوجين اذ لا تصور
 اجتماعهما في مسئلة واحدة فالحكم ان يعطى فرض من لا يرد عليه من اقل
 مخارج ثم يجعل الباقي من فرض من لا يرد عليه متقسما على عدد رؤس
 من يرد عليه فان استقام فيها اي خذ هذه الطريقة وهي الاستقامة ونفذت
 الطريقة او الحصلة هي من حيث انك تأمن من مؤنة الضرب كما اذا تركت
 زوجا وثلاث بنات ففي المسئلة ربع وثلاثان فاصل المسئلة من اثني
 عشر وبها ثلثة للزوج وثلثاها ثمانية للبنات وسابقى منها واحد فردة
 فعلنا ان المسئلة ودية وفيها من لا يرد عليه ومن يرد عليه من جنس واحد
 فالحكم ان يجعل مسلتين مسلتين بحيث يفصل بينهما مسئلة من لا يرد
 عليه عن مسئلة من يرد عليه فيجعل مسئلة من لا يرد عليه من اقل مخارج فرضه
 واقل مخرجه اربعة فمسئلة من لا يرد عليه ايضا من اربعة ويجعل مسئلة من يرد
 عليه من رؤسهم ثلثة فمسلتهم ايضا من ثلثة ثم يعطى فرض من لا يرد
 عليه من اقل مخارج فرضه وهو واحد فمسئلة من لا يرد عليه من اقل مخارج فرضه
 ويكون فرضه واحد فمسئلة من لا يرد عليه من اقل مخارج فرضه ويكون فرضه واحد

حالات مستقامة وموافقة ومباينة سلام الزوج اثنان وارأسه
 واحد ومستقيم الاثنان على الواحد فلا حاجة الى الضرب وسهام البنات
 ستة ودروسهن ايضا ستة والستة على الستة مستقيمة فلا حاجة الى الضرب
 ولو كان بين ما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه وبين مسئلة من يرد عليه
 مباينة فالحكم فيه ان يضرب كل مسئلة من يرد عليه في كل مخرج فرض
 من لا يرد عليه فيكون المبلغ منه تصحيح المسلتين كما اذا تركت زوجا و
 خمس بنات فنقول بذلك الطريق ما بقى من مخرج فرض من لا يرد
 عليه ثلثة ومسئلة من يرد عليه خمسة وبين الثلثة والخمسة مباينة فلحكم
 ان يضرب كل مسئلة من يرد عليه في كل مخرج فرض من لا يرد عليه وكل
 مسئلة من يرد عليه خمسة وكل مخرج فرض من لا يرد عليه اربعة وضرب الخمسة
 في الاربعة عشر من ثم يضرب نصيب من كان في مسئلة من لا يرد عليه له شئ
 في كل مسئلة من يرد عليه ويعطى الحاصل له وكذا يضرب نصيب من كان في
 مسئلة من يرد عليه له شئ فيما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه ويعطى الحاصل
 له وكان للزوج في مسئلة واحد وضرب الواحد في الخمسة خمسة فتعطى له وكان
 للبنات في مسئلة من خمسة وضرب الخمسة في الثلثة فتعطى لهن ^{بالاول في قوله} واعلم ان المأخذ

في ثلث بقرات السات السبع وهي الثلثة فصار ستة وثلثين ثم يضرب
 هذا البليغ في أصل المسئلة الذي هو اربعون فصار الف وأربعماية
 واربعمين ثم تصحح المسئلة بالنسبة الى كل فريق والى كل فرد من كل فريق
 والمضروب ستة وثلثون فحصل للجدات مائتان واثنان وخمسون
 وللزوجات مائة وثمانون وللبنات الف وثمانية فليلك بالتأمل
 ليظهر لك العوض المتام فان قيل لم لم يذكر الموافقة بين الباقي من مجموع
 فرض من لا يرده عليه وبين مسألة من يرده عليه في هذا القسم قلت انما
 لم يذكرها لعدم بقورها ههنا لان الباقي من مجموع فرض من لا يرده
 عليه سبعة اذا كان المجموع ثمانية وان كان مسألة من يرده عليه اثنين
 او ثلثة او اربعة او خمسة فلا موافقة بين هذا الاعداد بخلاف
 القسم الثالث **باب مقاسمة الجد الى آخره**
 المقاسمة مفاعلة من القسمة وهي لا تحصل الا بين الشركاء في المقتوم وهي
 انما يكون بين الاخوة والجد والاحوات علي قول ابي يوسف ومحمد
 رحمهما الله دون قول ابي حنيفة رحمه الله اذ لا وجود للمقاسمة عند
 قسمة فلا أبو بكر الصديق رضي الله عنه ومن تابعه من الصحابة رضي الله عنهم
 وسياقها

وبني العلات لا يرثون مع الجد وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعلم
 الفتوي وقال زيد بن ثابت رحمه الله انهم يرثون مع وجود الجد
 وهذا ايضا قول ابي حنيفة لكنه غير الفتوي وهو قول صاحبيه ومالك
 والشافعي رحمهم الله وعند زيد بن ثابت للجد مع بني الاعيان
 او مع بني العلات افضل الامرين اما المقاسمة واما ثلث جميع المال يعطى
 للجد مع وجود احدي الطائفتين خيرا الامرين فلو كان المقاسمة خيرا
 من ثلث جميع المال كان المقاسمة له وان كان ثلث جميع المال خيرا كان
 ثلث جميع المال وسياتي توضيح ذلك وتفسير مقاسمة الجد هو ان
 يجعل الجد في القسمة القسمة كاحد الاخوة والحال ان بني العلات
 يدخلون في القسمة مع بني الاعيان اخرار للجد فاذا اخذ الجد
 نصيبه من القسمة يخرج بنو العلات كما يبين بغير شيء ويكون
 الباقي بعد اخذ الجد نصيبه لبني الاعيان الا اذا كان من بني
 الاعيان اخت واحدة فتأخذ فرضها وهو نصف الكل بعد
 نصيب الجد فان بقي شيء كان لبني العلات وان لم يبق شيء
 فلا شيء لهم **قوله** نصف لكل نصيب علي انه يدرك من فرضها

بدل الكل من الكل واذا عرفت ذلك فنقول المسئلة الاولى كما اذا
ترك جذا واختا لاي واي واختين لاي فللمجد افضل الامرين اما المقاسمة
او ثلث جميع المال فلوا اعتبر المقاسمة كان للمجد سهمان ولو اعتبر ثلث جميع
المال كان له سهم وثلثا سهم فيكون المفاضلة خير للمجد من ثلث جميع المال
فالسهمان للمجد من خمسة ومضف الكل وهو سهمان ومضف لاخت لاي
واي ومضف سهم للاختين لاي لكل منهما ربع سهم فجاء الكسر على مخرج
المضف والربع ومخرج المضف داخل في مخرج الربع واقل مخرج الربع اربعة
واصل المسئلة من خمسة وضرب الاربعة في الخمسة كان عشرين وكان
للمجد في المسئلة اثنان وضرب الاثنين في الاربعة كان ثمانية فللمجد من
عشرين ثمانية وكان للاخت لاي واي سهمان ومضف سهم
وضربه في الاربعة عشرة فلا اختين اخت المذكورة عشرة من عشرين وكان
للاختين لاي مضف سهم وضربه في الاربعة اثنان فلا اختين المذكورتين
اثنان من عشرين وهو عشرة المال اذا تصحيح من عشرين وعشرة اثنان
قوله ولو كان الخ هذا هو المسئلة الثانية وهي مسئلة الاضرار للمجد يعني
لو كانت في المسئلة اخت واحدة لاي لم يكن له شئ من المال كما اذا ترك جذا

او اختا لاي واي واختا لاي فللمجد افضل الامرين اما المقاسمة ولما
ثلث جميع المال فلوا اعتبر المقاسمة للمجد كان له سهمان لان المسئلة ح من اربعة
اذا رويهم اربعة وللاخت لاي واي مضف لكل وهو ايضا سهمان ولم
يبق للاخت لاي شئ وانما قلنا ان المسئلة الاضرار للمجد لانه لو لم يكن الا
خت لاي في المسئلة كانت المسئلة من ثلثة وللمجد باعتبار المقاسمة سهمان
من ثلثة وهما ثلثان واذا كانت في المسئلة اخت لاي كانت المسئلة
من اربعة فباعتبار المقاسمة كان للمجد ايضا سهمان وهما ح مضف
الكل ولا شك ان الثلثين ازيد من المضف في وجود الاخت لاي يعني
اضرار للمجد في مضيه قوله واذا اختلف سهم ذوسهم الخ لو اختلفت ذوسهم
من اصحاب الغنائم بين العلامات كان للمجد ح بعد فرض نيل السهم افضل
الامور الثلاثة اما المقاسمة واما ثلث باقية واملح من جميع المال واما الصورة
التي فيها المقاسمة خير للمجد فكما اذا ترك زوجا وجدا واخا في المسئلة
بضف باقية فاصل المسئلة من اثنين مضفها واحد للزوج وباقى
بين الاخ والمجد في السوية فللمجد فيه افضل الامور المذكورة فلوا اعتبرنا
كما المقاسمة كان للمجد نصف سهم اذا رويهم اثنان ولو اعتبرنا ثلث

ما بقي كان للجد ثلث سهم ولو اعتبرنا سدس جميع المال كان له ايضا ثلث
 سهم فعلم ان المقاسمة خير له فيكون المصنف للجد والمصنف الآخر
 للاخ فجاؤا الكسر على مخرج المصنف واقل مخرج المصنف اثنان واصل
 المسئلة ايضا من اثنين وضرب الاثنين في ثلث اربعة فالنتيجة
 اربعة فنقول كان للزوج واحد وضربه في الاثنين اثنان والاثنان
 من الاربعة للزوج وكان للجد مصنف وضربه في الاثنين واحد فيكون
 له واحد من الاربعة وكان للاخ ايضا مصنف وضربه في الاثنين واحد
 فيكون له ايضا واحد من الاربعة واما الصورة التي فيها ثلث ما بقي خير
 للجد فهي كما اذا ترك جدها وجدة واختا واخوين فاصل المسئلة من
 الستة سدسها واحد للجد وما بقي منها خمسة فللجد منها افضل الامور
 الثلثة فلما اعتبرنا المقاسمة كان للجد سهم وثلثه اسباع سهم لان رؤسهم
 سبعة ونسبته الخمسة الى السبعة نسبة خمسة اسباع سهم والجد
 يقوم مقام الاختين فيكون للجد عشرة اسباع والخمسة تنقسم على
 السبعة يعني كل واحد من الخمسة يكون سبعة اقسام فينقسم
 على رؤسهم السبعة باعتبار كل واحد من الخمسة

اسباع فيكون للجد عشرة اسباع وهي سهم وثلثه اسباع سهم ولو
 اعتبر ثلث ما بقي كان للجد من الخمسة التي هي ما بقي سهم وثلثا سهم والراعي
 سدس جميع المال كان للجد من الستة سهم واحد فعلم ان ثلث ما بقي الذي
 هو سهم وثلثا سهم خير للجد من ثلث سهم وثلث سهم معطى فتعطي الاخت
 نصف لكل وهو ثلث سهم من ثلث سهم فجاؤا الكسر على مخرج الثلث واقل
 مخرج الثلث ثلثه واصل المسئلة من الستة وضرب الثلث في الستة ثمانية
 عشر كان للجد واحد وضربه في الثلث ثلثه فللجد ثلثه وضربه في الثلث
 تسعة وهي ايضا للاخت لاب وايم والاخوين ثلث سهم وضربه
 في الثلث سهم وهو ايضا لهما واما الصورة التي فيها سدس جميع المال خير
 للجد فلما اذا ترك جده وجدة او بنتا واخوين فاصل المسئلة من الستة
 سدسها واحد للجد ومصنف ثلثه للبنت وما بقي اثنان فللجد من الاثنين
 افضل الامور الثلثة فلما اعتبرنا المقاسمة ورؤسهم ثلثه كان للجد ثلثا سهم
 ولو اعتبر ثلث ما بقي كان للجد ايضا ثلثا سهم ولو اعتبر سدس جميع
 المال كان له سهم كامل فعلم ان سدس جميع المال خير للجد فيكون له
 سهم واحد والاخوين ايضا سهم واحد كل منها نصف سهم في الكسر على مخرج المصنف اثنان

وضرب الاثنين في الستة اثنا عشر فلهذا التصحيح من اثني عشر فنقول
 كان للجد في اصل المسألة واحد وضرب في الاثنين اثنان فللجد اثنان
 وكان للبنت ثلثة وضربها في الاثنين ستة وهي ايضا لها وللجد كان واحد
 وضرب في الاثنين اثنان فللجد ايضا اثنان وكان للاخوين ايضا واحد
 وضرب في الاثنين فكل واحد منهما واحد من الاثنين قوله ولو كان ثلث الباقي
 الى قوله في اصل المسألة متعلق بالمسألة التي فيها ثلث ما بقي خير للجد من
 المقاسمة وسكن جميع المال لا بالمسألة الاخيرة التي هي قوله فان تركت جودا
 الى آخره وان كان الظاهر يشعر على انه يتعلق بهذه فتأمل وقد اشار الى حله من
 قبل ولا يلزم باعادة ههنا اعانة المستفيدين اي لو كان في المسألة ثلث البنت في
 خير للجد ولم يكن للباقي بعد فرض ذي السهم ثلث صحيح كما في مسألة الجد
 والجد والاخت والاخوين لان اصل المسألة من الستة لان في المسألة
 السكس والنصف وما بقي السكس من الستة سهم للجد والباقي خمسة
 اسهم وثلثا سهم وللجد وللخت نصف الكل وهو ثلثة اسهم من ثلث
 سهم للاخوين فبين ان ليس للباقي ثلث صحيح فيضرب بحجم الثلث
 في اصل المسألة التي هي الستة فيكون الخط لم ثمانية عشر مائة
 الذي هو الثلث

قالوا

اخرى فيها سكن جميع المال خير للجد كما اذا تركت الزوج جودا وبنتا وزوجا وانما
 واختا اصل المسألة من اثني عشر وضربها ثلثة للزوج ونصفها ستة للبنت وسكن
 اثنان للام وما بقي منها واحد للاخت فللجد فيه افضل الامور الثلثة اما المقاسمة
 واما ثلث ما يبقى واما سكن جميع المال فلوا اعتبر المقاسمة وروثهم ثلثة
 فالثلثان من السهم للجد ولوا اعتبر ثلث ما يبقى كان للجد ثلث سهم ولوا اعتبر
 سكن جميع المال كان للجد سهمان فعلم ان سكن جميع المال خير للجد من
 المقاسمة ومن ثلث ما يبقى وعند اعتبار السكس للجد نفعل المسألة التي
 هي من اثني عشر الى ثلثة عشر او فيها سدسان سكر للجد وسكر للام
 ولا شر للاخت بوجود الجد فان قيل هذه المسألة لا تتعلق بما قبلها ولا
 بما بعدها فلم اوردنا ههنا احبيب كما اوردنا ههنا ليعلم محرومية الاخت
 عند الاضرار عن المقاسمة وعن اعطاء ثلث ما يبقى ليكون السكس خير للجد وعن
 جعلها صاحبة فرض بوجود البنت وبين على المسألة الاكدرية لان زيدا
 لم يجعل الاخت ذات فرض بوجد الجد الا فيها يريد ان يبين ذلك فقال واعلم
 ان زيدا بتأنيده لا يجعل الاخت لاروام اولاد صاحبة فرض مع وجود الجد
 الا في المسألة الاكدرية والمسألة الاكدرية هي اذا تركت زوجا واما وجد واختا

قوله فان تركت جودا والاخوين
 فقلت عليهم
 بقية المسألة
 ثمانية عشر مائة
 فيكون الخط لم
 الذي هو الثلث

واختلا بواج أو اختلا ب فاصل المسئلة من الستة مضفرا ثلثة للزوج و
ثلثا اثنان للام والمضف الآخر للاخت يعني ثلثة وسكرا واحد للجد فنقول
المسئلة الى التسعة ثم يفهم مضفب الجدة الذي هو واحد الى مضفب الاخت الذي
هو ثلثة فيصير اربعة ويقسمان للذكر مثل حظ الانثيين لان المقاسمة خير للجد
لكن المقسمة على روسهما ليست بصحيحة لان روسها ثلثة وسكراهما اربعة
وبينهما مباينة فنضرب الثلثة الى المسئلة العولية التي هي التسعة فصار تسعة و
عشرين فينقسم المسئلة يكون من تسعة وعشرين فنقول كان للزوج في اصل
اصل المسئلة ثلثة وضربها في الثلثة تسعة فللزوج تسعة وللأم كان اثنان ومن
ضرب الاثنين في الثلثة ستة وهي ايضا للام وللجد كان مع الاخت اربعة و
ضرب الاربعة في الثلثة كان اثني عشر وهي ايضا لهما فيقسم بينهما اثلاثا ثلثا
وهو الثمانية للجد وثلثا وهو الاربعة للاخت فامكن لزيد جعل الاخت ههنا
صاحبة فرض مع الجد بخلاف بالمركان مكان الاخت اخ او اختان فلا عول
ولا عول كدريته اما اذا كان مكانها اخ فلا عول لاني السكس خير للجدح فا
السكس الباقي له ولا ش للاخ كما في المسئلة الساجقة ولا كدريته ايضا اذا لافض
له حتى نكح جعل صاحب فرض بل عصبته فادى التوريث لهما حرمانا بالصدقة ^{واما اذا كان مكانها اثنان}

فلا عول ايضا اذ حق الام في التوريث ود من الثلث الى السكس ولا كدريته
لاستقامته استقامة اصول زير فيها ويمكن حمل قوله فلا عول على تقدير ان يكون
مكان الاخت اخ لانه ليس بنك يزني وحمل قوله ولا كدريته على تقدير ان يكون
مكان الاخت اختان لان المسئلة الاكبرية انما هي كدريته لتكونها واقعة امره
من بني اكبر هو هي اخت واحدة للاختان وقلا بعضهم وجه تسمية الاكبرية كدريته
هو ان كدريته في كون الاخت عصبته مع الجد في سائر المراضع وههنا صار
ذات فرض فتست كدريته لهذا الوجه **باب لمننا مسئلة بالآخر**
المناسخة معايلة من الفسخ وهو تبديل صفة شئ الى صفة اخرى او تبديل
حكم الى حكم آخر وفي اصطلاح اهل هذا العلم عبارة عن حصول الموت بعد
الموت فيورث المقتوم قبل المقتمة فلا بد ان تعرف ما الحكم فنقول
لو صار بعض الاقرباء قبل المقتمة ميتا كما اذا تركت امرأة زوجا وبنتا
واما ففي المسئلة ربع ومضف وسكس فاصل المسئلة من اثني عشر ومضف
ثلثة للزوج ومضف ستة للبنات وسكس اثنان للام وما بقي منها واحد
نزدده فعلم ان المسئلة درية وفيها من لا ير عليه ايضا ومن يرد عليه حنان
فاحكم ان يجعل مسئلتين كمال علم في باب الرد فمسئلة من لا ير عليه من اربعة

مسئلة من يرد عليه ايضا من اربعة وبين ما بقي من يخرج فرض من لا يرد عليه
وهو الثلثة وبين مسئلة من يرد عليه وهي اربعة مباينة فيضرب كل مسئلة من
يرد عليه التي هي اربعة في كل يخرج فرض من لا يرد عليه الذي هو اربعة فيكون ستة
عشرة فتصح المسئلة منها فنقضي ان كان للزوج في مسئلة من لا يرد عليه واحد وضرب
في الاربعة اربعة فللزوج اربعة وكان للبنت في مسئلة من يرد عليه ثلثة و
ضربها فيها بقي من يخرج فرض من لا يرد عليه وهو ايضا ثلثة يصير تسعة فهي للبنت
وكان للام في تلك المسئلة واحد وضرب في الثلثة ثلثة وهي للام فصار المجموع
سبعة عشرة اربعة للزوج وتسعة للبنت وثلاثة للام ثم مات الزوج قبل القسمة
وترك زوجة وابا واما ففي المسئلة رجع وثلث ما بقي وما بقي فاصل المسئلة من
اربعة رجعها واحد للزوجة وثلث ما بقي واحد للام وما بقي منها اثنان للاب
هذا علم القسمة ثم ننظر بين السهام والركوس في الاحوال الثلثة الاستقامة
والموافقة والمباينة سهم الواحدة واحد ورأسها ايضا واحد والواحد على
الواحد يستقيم فلا حاجة الى الضرب وسهم الام ايضا واحد ورأسها ايضا
واحد يستقيم كذلك وسهام الاب اثنان ورأسه واحد فتستقيم هو ايضا
ثم ننظر بين التقيج الذي هو اربعة وبين ما في يد الزوج من التقيج الاول وهو ايضا اربعة

في
الاربعة

في الاحوال الثلثة المذكورة ننظر ان الاربعة على الاربعة مستقيمة فلا حاجة
الى الضرب اذ للزوجة واحد وللام ايضا واحد وللاب اثنان ثم ماتت البنت
قبل القسمة وترك ابنتين وبنت واحدة ففي المسئلة سدس وما بقي فاصل المسئلة
من الستة سدسها واحد للزوجة وما بقي خمسة وهي للعصبات هذا هو عمل القسمة
ثم ننظر بين السهام والركوس في ثلثة احوال سهم الزوجة واحد ورأسها ايضا واحد
فيستقيم هو عليه فلا حاجة الى الضرب وسهام العصبات خمسة ورؤسهم ايضا
خمسة والخمسة على الخمسة مستقيمة فلا حاجة الى الضرب ثم ننظر بين التقيج الثاني
وهي ستة وبين ما في يد البنت في ثلاث حالات فنقول كل التقيج الثاني ستة وما
في يدها تسعة وبين الستة والستة موافقة ثلثة فالحكم ان يضرب ثلث
التقيج الثاني في كل التقيج الاول ليكون المبلغ منه تقيج المسئلتين وكل التقيج
الثاني ستة وثلثها اثنان وكل التقيج الاول ستة عشر وضرب الاثنين بخمسة
عشرة اثنان وثلثون ثم يضرب نصيب كل من كان له شئ من التقيج الاول
في ثلث التقيج الثاني فيعطي الحاصل منه له ويضرب نصيب كل من كان له
شئ من التقيج الثاني في ثلث ما في يده من التقيج الاول ويعطي الحاصل
منه له ففي التقيج الاول كان للام ثلثة وضربها في الاثنين اللذين هما ثلث التقيج

الثاني ستة فالسنة للام وكان للزوج في التصحيح الاول من نصيب الزوج واحد
 وضرب في الاثنين اثنان فللزوج اثنان وكان للام ايضا واحد وضرب في الاثنين
 اثنان فلام اثنان وكان للاب اثنان وضربها في الاثنين اربعة فلاب اربعة
 وفي التصحيح الثاني كان للجددة واحد وضرب في الثلاثة التي هي ثلث ما في يدك ثلث
 فللمدة ثلثة وللبنين والبنات كان خمسة وضرب في الثلاثة خمسة عشر لكل
 ابن ستة وللبنات ثلثة وهذه الجدة هي الام التي كان لها ستة واعطيناها
 الآن ثلثة ايضا فصار المجموع في يدك تسعة ثم ماتت الجدة قبل القسمة وتكون
 زوجا واخوين ففي المسئلة نصف وما بقى فاصل المسئلة من اثنين بنصف واحد
 للزوج وما بقى ايضا واحد للاخوين هذا هو عمل القسمة ثم ننظر بين السهام
 والروس في ثلثة احوال سهام الزوج احد ورأسه واحد والواحد على الواحد
 مستقيم فلا حاجة الى الضرب وسهام الاخوين ايضا واحد ورأسهما اثنان
 وبين الواحد والاثنين مباينة فيضرب الاثنان في اصل المسئلة الذي هو
 اثنان فيكون اربعة وكان للزوج واحد وضرب في الاثنين اثنان للزوج
 وكان للاخوين ايضا واحد وضرب في الاثنين ايضا اثنان لهما ثم ننظر
 بين الاثنين وبين الثاني مباينة فيضرب الثاني في اصل المسئلة الذي هو اثنان
 فيكون اربعة وكان للزوج اثنان وللأخوين ايضا اثنان لهما ثم ننظر
 بين الاثنين وبين الثاني مباينة فيضرب الثاني في اصل المسئلة الذي هو اثنان
 فيكون اربعة وكان للزوج اثنان وللأخوين ايضا اثنان لهما ثم ننظر

بين الاثنين وبين الثاني مباينة فيضرب الثاني في اصل المسئلة الذي هو اثنان
 فيكون اربعة وكان للزوج اثنان وللأخوين ايضا اثنان لهما ثم ننظر

بين التصحيح الثاني وبين مباينة فاحكم ان يضرب كل التصحيح الثاني
 بين الاثنين وبين الثاني مباينة فيضرب الثاني في اصل المسئلة الذي هو اثنان
 فيكون اربعة وكان للزوج اثنان وللأخوين ايضا اثنان لهما ثم ننظر
 بين الاثنين وبين الثاني مباينة فيضرب الثاني في اصل المسئلة الذي هو اثنان
 فيكون اربعة وكان للزوج اثنان وللأخوين ايضا اثنان لهما ثم ننظر
 بين الاثنين وبين الثاني مباينة فيضرب الثاني في اصل المسئلة الذي هو اثنان
 فيكون اربعة وكان للزوج اثنان وللأخوين ايضا اثنان لهما ثم ننظر
 بين الاثنين وبين الثاني مباينة فيضرب الثاني في اصل المسئلة الذي هو اثنان
 فيكون اربعة وكان للزوج اثنان وللأخوين ايضا اثنان لهما ثم ننظر
 بين الاثنين وبين الثاني مباينة فيضرب الثاني في اصل المسئلة الذي هو اثنان
 فيكون اربعة وكان للزوج اثنان وللأخوين ايضا اثنان لهما ثم ننظر

بين الاثنين وبين الثاني مباينة فيضرب الثاني في اصل المسئلة الذي هو اثنان
 فيكون اربعة وكان للزوج اثنان وللأخوين ايضا اثنان لهما ثم ننظر

وتسعين ستة وثلاثون مائة وثمانية وعشرين **قوله** وان مات ثالث
 او اربع الخ وان مات شخص ثالث او اربع قبل العشرة فاجل المبلغ الحاصل
 من التجميع الاول والثاني مقام الاول في اي مقام المسئلة الاولى واجل المسئلة
 الثالثة مقام المسئلة الثانية في حق العزل المسئلة الاولى والثانية لما اتحد
 مخرجها صارتا بمثابة الاولى في ضرورة يحمل الثالثة ثانياً **قوله** ثم الرابع
 والخامسة كذلك الى غير النهاية اي لما علمت بالثالثة مثل ما علمت ^{بالثانية} صار
 يخرج الجميع واحداً فيصير الاول والثانية والثالثة بمثابة الاولى فالاربعه تغير
 ثانياً ثم اذا علمت بالاربعه كما علمت بالثالثة صار يخرج الكل واحداً فالاولي
 والثانية والثالثة والرابعة يكون بمنزلة الاولى فيحمل الخامسة ثانياً هكذا الى
 ملائيقته من المساوية والسطة وغيرهما **باب توريث ذوي**
الارحام الى اخره ودور الرحم هو القريب الذي ليس بينك وبينه
 صاحب فرض ولا عصبة واعلم ان عامة الصحابة اعتقدوا ان ذوي الارحام
 يرثون واحكامنا عليه وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه انهم لا يرثون ويوضع
 المال في بيت المال والشاغي رحمة الله ايضاً عليه واذا عرفت هذا فاعلم ان
 ذوي الارحام اسم انصار ^{الصف الاول} هو الجماعة المشورة الي الميت وهو اربع طوائف اولاد ^{ذكر} كانوا

او اثناً واولاد بنات الابن كذلك والصف الثاني هو الجماعة المنسوب
 اليها الميت وهم ما يقتنان الاحداد الساقطون والجدات الساقطات
 والصف الثالث هو الجماعة المشورة الي ابوي الميت وهم عشرة طوائف
 اولاد اخوات لاب وام اولاد اؤلاد ذكوراً كانوا واناثاً وبنات الاخوة
 لاجوام اولاد اب اولاد وبنو الاخوة لام والصف الرابع هو الجماعة المشورة
 الي جدي الميت اب الاب واب الام او الي جدتيه ام الاب وام الام وهم
 ايضاً عشرة طوائف العمات والاعمام والاخوال والخالات سواء كانوا
 من طرف الاب او من طرف الام او من طرفها الا الامام فانهم من طرف الام لا غير
 منها الا اي الاصناف الاربعة التي هي الستة والعشرون طائفة وكل من بهم
 بالولادة من ذوي الارحام فقوله فهو لا منداه وقوله من ذوي الارحام خبره
قوله روي ابو سليمان الخ اي ابو سليمان روي عن محمد بن الحسن
 من الخليفة رحمة الله ان اقرب الاصناف الاربعة الي الميت بالميراث
 هو الصف الثاني وان علوا ثم الصف الاول وان سفلوا ثم الصف
 الثالث وان نزلوا ثم الصف الرابع وان بعدوا ووجه هذه الروية
 ظاهر فان الجد ابا الام اقرب من اولاد البنات ^{اذا كانت في ذمة} والام يكون صاحبة فرض ^{والا لغيره}

بن زياد ويعتبر الاصول ان اختلفت صفة الاصول يعني يعطى الفروع
 ميراث الاصول في العالمها كما اذا ترك ابن بنت وبنت بنت فعند
 ابو يوسف وحسن بن زياد المعتر هو ابدان الفروع فيقسم المال بينهما
 للذكر مثل حظ الانثيين وعند محمد كذلك المعتر ابدان الفروع لان صفة
 الاصول متفقة في الاثوة وهذا اذا ميت
 ولو ترك بنت ابن البنت وابن بنت بنت بنت
 البنت فعند ابو يوسف وحسن بن زياد ابن
 الثلثان للذكر والثلث للانثى لان المعتر عندهما الابدان وعند
 محمد رحمة امه لما كان المعتر الاصول كان المال منقسماً بين الاصول
 يعنى في البطن الثاني فالثلثان لبنت ابن البنت نصيب امها
 والثلث لابن بنت البنت نصيب امه وانما لم يعتر الابدان لاختلاف
 صفة الاصول بالذكورة والاثوة وصورة هكذا ميت
 قده وكذلك عند محمد اي محمد بن الحسن اذا كان بنت
 في اولاد البنات بطون مختلفة فيقسم هذه ابن
 المسئلة على خمسة اصول يبدأ في كل بطن وقع فيه بنت ابن

بنت
 بنت

بنت
 بنت
 ابن

الاختلاف وبعد العنقة يحمل الذكور طائفة والافات طائفة فما صاب
 للذكور بجميع ويقسم على اعيال الخلاف الذي وقع في اولادهم وكذلك ما اصاب للاناث
 الى ان ينتهي طواكن الاختصار في الابدان تحت الابدان واختصار السهام ان
 يبسط الابن الواحد الى بنتين في مسألة اجتماع البنين والبنات ثم ينسب التقدير
 والتحقيقات الى مجموع عدد الوكون فاي نسبة حصل من ذلك طلبة اخرج يوجب
 مجموع النسبتين ويحعل ذلك المخرج سراً مجموع عدد الوكون الحقيقية والتقديرية
 بهذه الصورة ميت
 اصله من ٧ وتصحيحه من ١١

فتخرج هذه المسئلة ابنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 عند محمد ان يقسم ٢ بن بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 المال في البطن ٣ بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 الاول اثماً شاة ١ بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 والبطن الاول ٢ بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 هو الطر الذي ١ بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 فيه ثلثة بنين ١ بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 وتسع بنات ٣ بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 وفيه اختصار ١ بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 الابدان من ١ بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 ١ بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 ٢ بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 ٣ بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 ٤ بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 اصله من ١٠ وتصحيحه من ١١

اصول من ١٠ وتصحيحه من ١١

وهو كما هو مبين عدد دور البين الاختصار السهام فيكون مجموع عدد دور
البنات خمسة عشر ستة منها تحقيقية وستة تقديرية واختصار السهام فيه
ان ينسب التحقيقات والتقديرية الى خمسة عشر ثم يطلب اقل يخرج يد
جد فيه النسبتان نسبة التحقيقات التي هي الستة الى خمسة عشر نسبة ثلاثة
اخمس الدور ونسبة التقديرية الى اربعة خمسة عشر دور فيخرج مخرجا اقل
بوجوده كلتا النسبتين وهو الخمسة فيجعل الخمسة سهام خمسة عشر هي عدد
الدور فالتحقيقات ثلثة من الخمسة وللتقديرية اثنتان ثم يترك نصيب
البين الى البطن الثالث الذي وقع فيه الاختلاف وفيه ابن وبناتان
بازاء البين فيقسم ما اصاب لهم على الابن والبين للابن سهم
وللبنتين سهم ثم يترك نصيب الابن الى بنت بنت البنت في البطن
الاخرى ويترك نصيب البنين الى ابن وبنات في البطن الخامس
ويقسم عليها اثلاثا لان النسبة فيه ممكن والواحد على الثلثة غير مستقيم
فتوزن الثلثة ثم يترك نصيب البنات التسع في البطن الاول الى ثلثة
بنين وست بنات في البطن الثالث ويقسم على المجموع انصافا لان
اختصار ابدان يمكن كمن الثلثة لا تقسم على اربعة فيكون في البطن الثاني
الاخر اثنتان

فالحكم ان يضرب احدهما في الاخرى فما حصل منه يضرب في اصل المسئلة
ليكون المبلغ تقسيم المسئلة فيضرب الاثنين في الثلثة ستة وضرب الستة
في اصل المسئلة الذي هو خمسة ثلثون فالمبلغ الذي هو الثلثون تقسيم
المسئلة فنقول كان للسفل واحد وضرب في الستة التي هو المضروب ستة وهي
للسفل من الثلثين وللابن والبنات ايضا في البطن الخامس كان واحد وفيه
في الستة ستة فيقسم الستة عليها للذكر مثل حظ الانثيين اربعة للابن واثنتان
للبنات ثم يترك نصيب الابن هو الاربع الى بنت في البطن الاخر ونصيب
البنت الذي هو الاثنان الى بنتا فيه ثم يضرب الثلثة التي في البطن الثالث
الموقوف في اثنان في الستة فيكون ثمانية عشر فيقسم على الطائفتين انصافا
سبعة للبنتين وسبعة اخرى للبنات ثم يترك نصيب البين الى ابن و
بنتين في البطن الرابع ويقسم عليهم انصافا لا مكان اختصار الابدان فيه والسبعة
على اثنين غير مستقيمة فيكون موقوف في اثنين ثم يترك نصيب البنات
التي هو السبعة الى ثلثة بنين وثلاث بنات في البطن الرابع وتقسم
بين الطائفتين اثلاثا لا مكان اختصار السهام فيه للبنين ستة وللبنات
ثلثة ثم يترك نصيب البين الى بنين وابن في البطن الخامس ويقسم عليهم انصافا لان اختصار الابدان يمكن فيه

والسنة على الاثنين مستقيمة الثلثة للابن والثلثة الاخرى للبنين ثم يترك
نصيب الابن الذي هو الثلثة الى بنته في البطن الآخر ونصيب البنين الى ابن
وبنت لهما في البطن الآخر فيقسم بينهما اثلاثا اثنان للابن وواحد للبنات ثم يترك
نصيب البنات التي في البطن الرابع وهو الثلثة الى ابن وبنيتين في البطن
لخمس ويقسم بينهما امصافا لكن الثلثة على الاثنين لا تقسم فالاثنا موقوف
قلنا الموقوف الموقوف ثانيا في موضعين احدهما اثنان وفي الآخر ايضا اثنان
وبينهما مائة واذا كان بين الورس والورس الموقوفتين مائة فالحكم ان يضرب
كل احدهما في كل تقسيم المسئلة ليكون الحاصل فيه تقسيم مائتا وكل احدهما اثنان
وتقسيم المسئلة ثلثون وضرب الاثنين في الثلثين ستون فيكون تقسيم
المسئلة من ستين فنقول كان للسفل ستة والمضروب اثنان وضرب الاثنين
ثمانية لعليا ولعليا كان اثنان وضرب الاثنين في الاثنين اربعة لعليا
العليا وللابن والبنين في البطن الرابع كان ستة وضربها في الاثنين ثمانية
عشر ويقسم امصافا ستة للابن تنزلها للبنت ستة وستة للبنين ستة
للابن وثلثة للبنت وكان للبنت التي فوق ذلك الابن واحد وضرب الواحد
في الاثنين اثنان فهو لها وللبنات التي فوق تلك البنت كان ثلثة وضربها في الاثنين

سنة فهي لها ايضا وللابن الذي فوقها كان اثنان وضربها في الاثنين اربعة
فهو له وكان للابن والبنين في البطن الخامس ثلثة وضربها في الاثنين ستة يقسم
بينهم امصافا ثلثة للابن تنزلها الى بنته وثلثة اخرى للبنين تنزلها الى اولادها
يقسم بينهما اثلاثا اثنان للبنات واحد في البطن الاخير الاختصار في
الابدان والافى السلام ويمكن تخريج هذه المسئلة في هذه الصورة من الجوانب الاربعة
تأمل تدقيقه وكذلك محمد بن محمد بن الحسن الشيباني يأخذ النصف من
الاصل والعدد من الفروع كانه النصف وهو صفة الذكورة والانثى اي يقسم مثل هذه
المسئلة خاصة اصولا اذا ترك ابن بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
وبنت بنت ابن بنت بهذه الصورة

بنت	بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت	بنت

قال ابو يوسف رحمه الله يقسم المال بين الفروع
اسباعا باعتبار الابدان اذا الفروع ابناء بنت
وثلاث بنات وبنين الا بنين فيكون ابني
الورس سبع بنات واما محمد رحمه الله فهو يقسم المال اسباعا في البطن الثاني
الذي هو اعلى الخلاوة باعتبار عدد الفروع في اصول اربعة اسباعه لبنت
بنت ابن البنت نصيب جدهما وثلثة اسباعه وهو نصيب البنين

ينقسم على ولديهما في البطن الآخر أيضا فاقصفا للبنت ابن بنت البنت نصيب
 ابها والمصنف الآخر لا ينفذ بنت بنت البنت نصيب ابها وتقع هذه المسئلة
 من ثمانية وعشرين لان محمد ارحمة الله يعتبر في الفتحة عدد الفروع في الاصول
 فيكون الابن في البطن الثاني اثنيتين في التقدير والبنت ايضا بنتين في التقدير
 فيقسم المالا علم اسباعا اربعة كذلك الابن الذي في التقدير ابنا وسهوان تلك
 البنت التي في التقدير بنتان رسهم للبنت التي في الوسط ثم تنزل الثلثة الحاطة
 للبنت الاولى والوسيلة الى البطن الثالث الذي فيه بنت مقدرة بنتين باعتبار
 الفروع وابن مبسوط الى بنتين باعتبار الفروع فيكون الدوس اربعة والثلثة على
 الاربعة غير مستقيمة فالحكم فيه ان يضرب الاربعة في السبعة فيكون ثمانية وعشرين
 ثم يضرب نصيب من كان له شيء من السبعة في المضروب الذي هو الاربعة
 فيعطي الحاصل له من ثمانية وعشرين فسرهم ذلك الابن الذي في البطن الثاني كانت
 اربعة وضربها في الاربعة ستة عشر فنزلها الى ابني البنتين والمساهام البنتين
 اللتين في البطن الثاني ثلثة وضربها في الاربعة اثنا عشر فيقسمها اضافة اعل
 ابن وبنت في البطن الثالث ستة لابن وستة للبنت وتنزلها الى اولادها
 وقال محمد بن الحسن اشهر الدوايتين عن ابي حنيفة رحمة الله في جميع ذوي الارحام

فصل قال علماؤنا رحمهم الله الخ اصحاب ابي حنيفة في توريث ذوي
 الارحام يعتبرون الجارات الا ان ابا يوسف يعتبر الجارات في الابدان الفروع
 ومحمد يعتبر الجارات في الاصول فمحمد يقسم مثل هذه المسئلة على سبعة اصود
 كما اخبرنا ذكرنا كما اذا ترك بنتي بنت بنت وبها ايضا بنتا ابنت وترك
 ايضا ابن بنت بنت بهذه الصورة
 فابو يوسف يقسم المالا بينهم اثلاثا ويوزع عليهم بنت بنت بنت
 ستة اسهم لانه صار كأنه ترك اربع بنات وابنا بنت ابن بنت
 مبسوطا الى بنتين فيعطي ثلثيه وهو اربعة اسهم ابنتي بنت
 للبنتين ويعطي سهمين لابن ومحمد يقسم المالا في البطن الثاني بين الابنتين
 وثلاث بنات اذا الابن في التقدير ابنا والبنت التي هي زوجته اعني
 بنت خالته في التقدير بنتان وفيه بنت اخري فتكون المسئلة من سبعة
 اربعة اسباعه لابن وثلثة اسباعه للبنتين وتنزلها الى البطن الثالث
 ونقسمها على ابن وبنتين والابن في التقدير بنتان فيكون الدوس اربعة
 وبين الاربعة والثلثة مباينة فالحكم ان يضرب الاربعة في الاربعة
 السبعة فيكون ثمانية وعشرين ثم يضرب نصيب من كان له شيء من السبعة في المضروب

الذي هو اربعة فيعطى الحاصل له من ثمانية وعشرين فنقول كان لابن في البطن
 الثاني اربعة وضربها في الاربعة ستة عشر وكان للبنتين فيه ثلثة وضربها في الاربعة
 اثنا عشر كل واحد ستة فالبنتين في البطن الثالث اثنا عشر وعشرون
 سبعة عشر من قبل ابها وستة اسهم من قبل امها وستة اسهم لابن والله اعلم
فصل في الصنف الثاني الى اخره اولي من ذوى الارحام بالميراث اقدم
 الى الميت من اي جهة كان اي سواء كان الاقرب من جهة الاب او من جهة
 الام كاب الام فانه اولى من اب ام الام في هذه الصورة ميت
 وعند استوائهم في القرب والبعد كان اولاً من يلي الى الميت
 بوارث عندنا سهل الفرضي واي فضل الجفاف وعلى اولى بن عيسى
 بن عيسى البصري كاب ام الام فانه اولى من اب اب الام في هذه الصورة
 ميت فان ام اقوى من اب الام لانه لا يرث مع وجودها فكان
 ابو اولى من ابها ولا تفضل له عندنا سليمان الجوزجاني واي
 بن علي البستي رحمه الله بل المال عندنا بين اب الام وبين ام
 بن الام اثلاً ثلثاً لثاء لاب الام وثلثه لام الام ثم يرث نصيب كل
 منها الى من يليه وان استوزلهم الكدر جازم قريباً وبغيرهم من يدي بوارث او كان كلهم يدلون

صفته من يدلون بهم اي صفة الذكورة والانثوية بان يدي كلهم
 بالذكور وبالاناث واتحدت قرابتهم بان يكون كلهم من جانب الاب
 او من جانب الام فالقسمة على ابدانهم للذكر مثل حظ الانثيين كما في
 صورة المدلين بغير وارث ميت او القسمة على ابدانهم با
 لتضييف كما في صورة المدلين ميت ميت
 بوارث وهذه الصورة لا تصح ميت ميت
 على الحقيقة الا على طريق الادعاء فتأمل وان اختلفت صفة من يدلون
 بهم في الذكورة والانثوية يقسم المال على اول بطن وقع الاختلاف فيه كما هو
 في الصنف الاول ثم ينقل نصيب كل واحد منهم الى البطون التي يدي
 بها وصورتها هكذا ميت فيقسم المال بين اب الام وبين ام الام اثلاً ثلثاً
 وهو البطن الثاني ثم يرث نصيبها الى اخر البطون
 وان اختلفت قرابتهم كرهذا الصورة ميت ميت
 القرابة الاب وهو نصيب الاب والثلث ميت لقراءة الام
 وهو نصيب الام ثم يقسم ما اصاب لكل ميت فريقتهم
 كما لو اتحدت قرابتهم على ابدان فالثلثان ميت ميت كين قرابة الاب

والثالث بين قرابة الام كما لو اتحدت قرابتهم وهو كما **فصل**
 في الصنف الثالث الى آخره الحكم في الصنف الثالث كما حكم في الصنف
 الاول يعني اوتيسهم بالميراث اقربهم الى الميت كهذه الصورة ميت
 فبنت الاخت يكون اولى من بنت بنت الاخ اذ هي اقرب ^{اخت} بنت ^{اخي}
 وان استوفوا في القرب وفيهم ولد العصبة فولد العصبة اولى بالميراث
 من ولد ذوى الارحام كهذه الصورة ميت ^{فان بنت ابن}
 الاخ اولى من ابن بنت الاخت ^{اخت} بنت ^{اخي} سواء كان كلا
 هما لاب وام او لاب او احدهما ابن بنت لاب وام
 والاخي لاب فالامام كله لبنت ابن الاخ لانها ولد العصبة وولد العصبة
 اقرب في الحكم من ولد ذوى الارحام فاذا قيل انما لم يقل فولد الوارث
 كما قال في الصنف الاول حتى يكون شاملا لولد صاحب الفخا جيب
 بان ولد صاحب العرض في درجات ولد ذوى الارحام غير متصور
 الموجود بخلاف ولد العصبة فانه يتصور في درجات ولد ذوى
 الارحام كبنت ابن الاخ مع ابن بنت الاخت قوله ولو كانا
 اي ولو كان ولد الاخ وولد الاخت من هذا الصنف كلاهما لام كان

المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين عند ابو يوسف رحمه الله باعتبار
 الابدان عملا بالاصل لان الاصل في المواريث تفصيل الذكر على الانثى
 اللهم الا اذا اتكنا بالنص كما في الاخوة والاحواة بقوله تعالى منهم شرَكَاء
 في الثلث ومحمد رحمه الله يقسم عليها انصافا من غير تفصيل احدهما
 على الاخر باعتبار الاصول عملا بالقرابة لان قرابة كل منهما قرابة الام وال
 سحفاً فتما بهذه القرابة على السوية فسوي بين الذكر والانثى لقسوة
 القرابة قوله وان استوفوا الى آخره اي وان استوي هذا الصنف
 في القرابة وليس بينهم ولد العصبة بل كلهم اولاد اصحاب العرفض
 كهذه الصورة ميت ^{او كانا كلهم اولاد العصبة كهذه الصورة}
 اخت لاب وام ^{اخت لاب وام} بنت ^{بنت} بنت ^{بنت} ^{او كان بعضهم اولاد العصبة}
 اخ لاب وام ^{اخت لاب وام} بنت ^{بنت} بنت ^{بنت} ^{او كان بعضهم اولاد العصبة}
 فان يوسف رحمه الله يميز الاقوى وهو اشهر قورا الى حنيقة وحمته اسم ^{اخت لاب وام} بنت ^{بنت} بنت ^{بنت}
 ففي هذه الاشكال الثلاثة المال كله لولد الاخ والاخت لاب وام ثم لمن كان لاب
 ثم لمن كان لام ومحمد رحمه الله يقسم المال اولا على الاخوة والاحواة مع اعتبار
 عدد الفروع والجرعات في الاصول فما لم يكن كل فريق يقسم بين فروعهم كما في

اخ لام لام اخ لام اخ لام اخ لام
 بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 فنداني بويوسف فقسم كل المال بين فروع يع اعيان ثم بين فروع
 بنى العلات ثم بين فروع بنى الاخياف للذكر مثل حظ الانثيين فخر الى الا
 ولوية فيقسم بين كل كائفة ارباعا باعتبار الابدان وعند محمد يقسم ثلث
 المال بين فروع بنى الاخياف على السوية اثلاثا لاستراء الاخول في الفتحة
 ويقسم الباقي بين فروع بنى الاعيان اضافة باعتبار عدد الفروع في الاصول
 المصنف لبنت الاخ مصيب ايها والمصنف الاخول ولدي الاخت يقسم
 بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان وتصح من ستة وهو
 ظاهر ولاشئ بنى العلات ولو ترك ثلاث بنات ابن اخوة متفرقين كما
 الصور في ميتة

اخ لاب و ام	اخ لاب	اخ لام
بن	بن	بن
بنيت	بنيت	بنيت

تتم هذا الصورة بمبتدئ		مبتدئ	
ختم لاب وام	خار لاب وام	خار لاب وام	خار لاب وام
عم لاب	خار لاب	خار لاب	خار لاب
عم لام	خار لام	خار لام	خار لام

قوله وان كانوا الى بعضهم ذكرا وبعضهم انثى واستوت قدرتهم معني كلهم
 لاب وام فلذلك مثل خطا اثنين باعتبار الابدان في العتمة لا كما في الاصول
 اذا العم والعمه يدلان بالاب والخال والخالة يدلان بالام وحورقة
 هكذا ميت ميت ميت ميت ميت
 عم لام عمه لام خال لام خال لام خال لام خال لام

فان الاربعة

قوله وان كان حيز قدرتهم مختلفا بان يكون بعضهم من جهة العمومة و
 بعضهم من جهة الخلة فلا اعتبار لقوة القرابة كعمه لاب وام خال لام او ام
 لاب وام وعمه لام فالثلثان لقوة الاب وهو نصيب الاب والثلث القرابة
 الام اعتبار الاصل ميت ميت ميت ميت ميت

كان ترك ابوين عمه لاب وام خال لام خال الاب وام عمه لام
 فالثلثان للاب والثلث للام فيقومون مقامهما ثم ما اصاب كل فريق قسم
 بينهم كالمواحدة حيز قدرتهم كما مر في الصنف الثاني او معناه انه اذا انفرد
 واحد منهم استحق ثلث المال ان كان من قبل الاب وثلث المال ان كان
 من قبل الام فاذا اجتمعوا فالقوى منهم اولى كما في كالم الانفراد فضل
 في اولادهم الى آخره الحكم في اولاد الصنف الرابع كالحكم في الصنف

الاول

الاول اعني اولهم بالميوث اقربهم الى الميت من اي جهة كان اي سواء كان
 الاقرب من جهة الاعداد من غير جهة الاعداد الميراث الموارد من كون
 الاقرب من جهة الاعداد او جهة الاقرب والاعداد كعمومة او الخلة
 ومن غير جهة الاعداد اختلاف جهتهما كعمومة والخلة كالمذاهب المصونة

ميت ميت ميت ميت ميت
 عمه عمه عمه عمه عمه
 خال خال خال خال خال
 بنت بنت بنت بنت بنت
 وان استورا في القرب وكان حيز قدرتهم متساويا لمكان له قوة

القرابة فهو اولى بالاجماع يعني ان ولد من كان لاب وام فهو اولى من ولد
 من كان لاب وهو اولى من ولد من كان لام هذا اذا لم يكن فيهم ولد عصبة
 اما اذا كان في اولوية من له قوة القرابة اختلاف وسيجي بيانه وصورة هكذا

ميت ميت ميت ميت ميت
 خال الاب وام خال الاب عمه لاب عمه لاب عمه لام
 خال الاب خال الاب بنت بنت بنت بنت بنت

قوله وان استورا الى اوان استورا
 في القرابة يعني في الدرجة والقرابة اي يكون كلاهما لاب وام او لاب
 اولادهم الخالان خيم قدرتهم محتيا في العمومة والخلة وكان فيهم
 اولادهم الخالان خيم قدرتهم محتيا في العمومة والخلة وكان فيهم

هذا هو الميراث الموارد من كون

بنت بنت

قال المال كله لبنت العم لانها ولدت العصبية وهو اقوي من ولد ذكور الارحام
 بناء على اعتبار القوة عند اتحاد الجنين وان لم يستحووا في القرابة بل كان
 احدهما لاب وام والاخر لاب وحينه القرابة يتخذ المال كله من كان
 له قوة القرابة في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة فلا اعتبار لولد العصبية
 ههنا كذا الصورة ميت فان ابن العمه اولى من بنت العم لقوة
 القرابة مع كونها ولدت الوارث ^{عمه لا يعلم} ^{بنت} تياسا على قالة لاب مع كونها ولد ذري رحم فانها ولدت لاب
 الام وهي اولى من الحالة لام لقوة القرابة مع كونها ولدت الوارث فانها ولدت الام
 لان الترجيح لمعنى فيه اى في ذاته وهو قوة القرابة اولى من الترجيح لمعنى في
 غيره وهو الادلاء بالوارث لا كقوله التيسر غير صحيح اذا الترجيح ليس
 لمعنى في ابن العمه لاب وام لان قوة القرابة ليست في ذاته بل في امه لا كقوله
 قوة القرابة تترك من امه وهي العمه الى نوعها وهو الابن فكانت في ذاته
 ايضا كما نسري قوة القرابة الى بنت العم لاب وام من ابيها فلهذا كانت
 هي اولى من بنت العم لاب مع تساويهما في كونها ولد عصبية قال بعض
 العلماء المال كله لبنت العم اب لانها ولدت العصبية والمراد من احدهما اب
 وام هو العمه ومن الاخر العم فيكون الاول اخ ابن العمه دون بنت العم اذ لا

اذا اختلف في انه اذا كان العم لاب وام والعمه لاب كان المال كله لبنت
 العم اب وام بالاتفاق لانها ولدت العصبية ولها ايضا قوة القرابة وانما يحرى الخلاف
 فيما ذكرنا فلا يبقى اللفظ على عمومه ^{بنت} قوله وان استووا اي وان استووا
 في القرب ولكن اختلف حينه قرابتهم بان يكون بعضهم من جهة العمه
 وبعضهم من جهة الخولة فلا اعتبار لقوة القرابة والولد العصبية في
 احد المختلفين حينه في ظاهر الرواية كهذا الصورة ميت
 تياسا على عمه لاب وام مع كونها ذات القرابتين ^{عمه لاب وام} ^{بنت} ^{بنت} خال اب
 وكونها ولدت الوارث من الجهتين فانها ولدت اب ابي الاب وهي ليست
 باولى من الحالة لاب مع انها ولد ذري الرحم في نكاح ولدت اب الام لكن الثلثان
 لمن يدي بقربة الاب ويعتبر فيهم اى في المدلين بقربة الاب قوة الاب
 القرابة لانهم لا نهم لا اخذوا نصيبهم صاروا كلهم متحدين في حينه قرابتهم
 فحقهم ولم يبق من الميت الا مقدار نصيبهم فيعتبر فيهم قوة القرابة ثم يعتبر
 ولد العصبية كما لو اخذ الخيرة في اصلهم والثلث لمن يدي بقربة الام
 ويعتبر فيهم ايضا قوة القرابة ولم يذكر المصنف ههنا اعتبار ولد العصبية
 لانه لم يتصور في قرابة الام وصورة الترجيح لقوة القرابة في الاب هكذا ميت

بخالة لاب وام
 بنت
 خال اب

ميت
 عم لاب وام عم لاب
 بنت بنت بنت

وعند الخوي سر درجة اسم ما اصاب كل فريق يقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار
 عدد الجهات في الفروع كما هو اصله وعند محمد درجة انه يقسم المال على اول
 بطن اختلفت مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول كما هو اصله
 في بحث المصنف اولال وصورة هكذا ميت

وتتبع هذه المسئلة من اثني عشر اذ	عم لاب	عم لاب	عم لاب	عم لاب
الثلثان لقراءة الاب والثلث	بن	بن	بن	بن
لقراءة الام والاثنتان لا يتقسم على	ابنان	بناتان	بناتان	ابنان

اربعة فتضرب الاربعة في الثلثة فيكون الحاصل اثني عشر فيضرب سهام من
 كان له من اصل المسئلة في المصروب ويعطى له هذا عند الخوي وسو وعند
 محمد يقسم الثلثان بين العم والعمة اخماسا لانه يقدر العم اربعة والعمة
 ثنتين بعد فروعها ثم ما اصاب العمة وهو الخمس ليعطي ابنها وما اصاب
 العم وهو اربعة الاخماس بين فروعها للذكر مثل حظ الانثيين ويقسم الثلث

بين الخال والخالة انصافا لانه يقدر الخال اثنتين والخالة اربعة لان كلا
 منهما مقدور بعد فروعها والمصنف الذي للخالة بين ابنها وبنتها اثلاثا اذا
 منها ايضا مقدور بعد فروعها فتقسم الثلثين بين فروع العم والعمة على ثلثين
 سهما لان رؤسهم ستة اربعة اقسام وعمتان باعتبار عدد الفروع وسهامهم خمسة
 وبين الستة والخمسة مائة فيضرب الستة في الخمسة فصار ثلثين وتسمى الثلث
 بين فروع الخال والخالة على ستة اسهم لان سهام واحد ورؤسهم ستة وضرب
 الواحد في الستة ستة والستة واخيه في الثلثين فتتبقى بالثلثين ونظرهما في
 مخرج الثلث يبلغ تسعين الثلثان من الفقرة الاب وهي الستون و
 الثلث لقراءة الام وهو الثلثون ويعطى من الستين اربعة اقسام ثمانية
 واربعون للعم لاب ثم نزل للبنت وتقسم على فروعها وهي ابنان وبناتان
 وهما في المعنى ابن واحد اثلاثا لكل واحد ستة عشر وبقى الخمس الآخر وهو الثلث
 اثنا عشر للعم لاب نزل للبنين ثم يقسم الثلثون على خال لاب وخالة
 اب انصافا خمسة عشر للخال منزلة على ابنه وهي للبنين وخمسة عشر للخالة
 منقسمة على البنات والابن خمسة للبنات منزلة للبنين وعشرة للابن منزلة

اخرى هكذا ميتة

وتصح هذه المسئلة من ثمانية

عشر لان عم لام عجمة لام فاللام فاللة لام اصل المسئلة من الثلثة

الثلثان فـ ين ين ين فـ ين فـ ين فـ ين لفقراتة لايب والثلث

ين ين ين ين ين ين ين ين ين

في الستة اشاعته فيقسم عليهم ستة للابن وستة للميتين ولقراءة الام كان

ثم ينتقل هذا الحكم الى جهة عمومة ابوي ابوية وخولتهما ثم الى اولادهم
مختصة بعمومة ابوي ابوية وخولتهما هكذا الصورة من اصله من سم

عنه قال نعم قال نعم قال نعم
عنه قال نعم قال نعم قال نعم
عنه قال نعم قال نعم قال نعم

كما هو المذكور في باب العصبية لانه توريث ذوي الارحام انما يكون بلاء

كل ربع سهما كما يكون ستة اسهم فللابن اربعة اسهم وللبنات سهما
 وللختى ثلثة اسهم او نقول جازا الكسر على مجموع الربع واقل بمخرج الربع
 اربعة فنضرب السهمين في الاربعة فيضرب ثمانية اسهم ثم يضرب المجموع
 في الاربعة فيكون سهما كما مالا فالمجموع ستة ثم نقول كان للابن واحد و
 ضربه في الاربعة اربعة اسهم للابن وكان للبنات مضاف سهم وضربه
 في الاربعة سهان فثلثت سهان وكان للختى ثلثة ارباع سهم وضربا
 في الاربعة ثلثة اسهم فهي للختى فكل المجموع ستة هذه عند ابى يوسف
 وقال محمد ياخذ للختى خمس المال في هذه المسئلة ان كان ذكرا وياخذ
 ربع المال ان كان انثى فياخذ نصف النصيبين باعتبار الحالين
 وذلك خسر ومن باعتبار الحالات وهي حالة الابن والبنات والختى
 فان بكل منهم مالتين باعتبار ذكورة الختى وانوثة لانه لو كان ذكرا
 فو سهم خمسة وسهامهم ايضا من خمسة فنصيب للختى خمس ان فياخذ
 المضاف من هذا النصيب وهو الخمس ولو كان انثى فو سهم اربعة
 وسهامهم ايضا من الاربعة فنصيب للختى سهم وهو المجموع فياخذ النصف
 من هذا المضاف ايضا وهو الثمن وتصح هذه المسئلة من اربعين

هذا هو الذي ارى ابي عبد الله في كتابه في المسائل

لان الحكم في هذه المسئلة ان ينظر بين مسلة الذكورة ومسلة الانوثة في ثلاث
 حالات استقامة وموافقة ومباينة فلو كان موافقة يضرب وفق احدهما
 في كل الاخر ولو كان مباينة يضرب كل احدهما في كل الاخر ثم يضرب الحاصل
 في الحالتين الذكورة والانوثة ثم يضرب مضرب من كل شيء في مسلة الذكورة
 في وفق مسلة الانوثة ويعطى له او يضرب في كل مسلة الانوثة ويعطى له وكذلك
 الممكن مسلة الذكورة خمسة ومسلة الانوثة اربعة وبينهما مباينة فيضرب
 الخمسة في الاربعة فصار عشرين ثم يضرب العشرين في الحالتين حالة الذكورة
 وحالة الانوثة فصار اربعين لان ضرب العشرين في الاثنين اربعون
 فنقول كان للابن في مسلة الذكورة اثنان وضربهما في الاربعة ثمانية فللابن
 ثمانية وكان للبنات واحد وضربه في الاربعة اربعة فهي لها وللختى كان اثنان
 وضربهما في الاربعة ثمانية فهي للختى ثم كان للابن في مسلة الانوثة اثنان وضربهما
 في الخمسة عشرة فهي للابن وكان للبنات واحد وضربه في الخمسة خمسة فهي لها و
 للختى كان ايضا واحد وضربه في الخمسة خمسة فهي ايضا فللابن في مسلة الذكورة
 ثمانية وفي مسلة الانوثة عشرة فيكون له ثمانية عشر سهما وللبنات في مسلة الذكورة
 اربعة وفي مسلة الانوثة خمسة فيكون لها ستة وللختى في مسلة الذكورة

ثمانية وفي مسألة الاثثة خمسة فيكون لها ثلثة عشر سهما **فصل في الحمل**
الى اخره اكثر مدة الحمل عند الامام ابي حنيفة رحمة الله ستمائة وعشرون
 بن سعد ثلث سنين وعند الامام الشافعي اربع سنين وعند الزهري
 سبع سنين واقل مدة الحمل عند الجميع ستة اشهر فحمله ويوقف هذا شروع
 في بيان مضيق الحمل عند فسخه التركة بين الورثة اي يحبس الحمل عند
 ابي حنيفة رحمة الله مضيق اربعة سنين وادبع نبات ايها اكثر ويحسب
 الورثة اقل المضيقين الحاصلين لكل منها بالنسبة الى مسألة الذكورة ومسألة
 الاثثة كما سياتي بيانه وبه اخذ الامام الشافعي رحمة الله وايضا رواه ابن المنك
 المبارك عن ابي حنيفة رحمة الله في روايته اعتبره اقصى ما يتوهم لان قسمته الميراث
 لا يكون الا باعتبار السنين ولم ينقل على المتقدمين ان امرأة ولدت اكثر من
 اربعة بنين واما اربعة بنين فتقال بجل ستمائة واثنتون بالكونة لا في سهل
 اربعة بنين من بطن واحد وتفسير اتحاد البطن ان لا يكون بين الولدين ستة
 اشهر فصاعدا وروي هشام عن ابي يوسف انه قال ولادة المرأة اربعة
 بنين في بطن واحد نادر فلا يشي الحكم عليه وانما يعتبر ما في العادة وهو
 ولادة ابن او اثنين وعند محمد رحمة الله يوقف مضيق ثلثة بنين رواه

ليث بن سعد وفي رواية اخرى انه يوقف مضيق اثنين وهو احدي
 الروايتين عن ابي يوسف رحمة الله التي رواها هشام وروي الحنفية
 عن ابي يوسف انه يوقف مضيقا من واحد لان العام الغالب ولادة
 الواحد من بطن على ذلك بين الحكم ما لم يظهر خلافه وعليه الفتوى وبها خذ
 الفاضل من الورثة كميل معلوم وهو الزيادة على مضيق الابن على قول
 ابي يوسف لان الفاضل يحفظ به قضاء ويظهر من هو عاجز عن النظر لنفسه
 وهو الحمل لاجل الاسترداد عند ظهور الاكثر كما في مسألة الحنفية اذا ترك ابنا
 وحنتي فانه يعطى للحنتي الثلث وللابن الثلثان ويؤخذ كميل من الابن
 احتياطا لانه لو ظهر علامة الذكورة في الحنتي كان مستحقا لما زاد على النصف
 من مضيق الابن فيحتاج فيه للاسترداد فلذلك الحمل فحمله فان كان الحمل
 الى اخره هذا بيان حكم الحمل بالتفضيل فان كان الحمل من الميت اي يكون
 فرع وجازت به ولد لاقل من اكثر مدة الحمل ولم تكن المرأة متوة بانتضاء
 المدة اي عرة وفاة الزوج يرث الحمل ويرث غيره ايضا منه وان اقرب
 بانتضاء المدة لكنه بعد مدة ينصوب فيها انتضاء المدة لا يرث ولا يرث
 منه لان ما يعلم ان الحمل ليس من الميت وان جاءت به ولد في تمام اكثر مدة

وكان للزوجة في مسألة الذكورة ثلثة وضربها في الثلثة التي هي ثلث مسألة
 الانوثة سبعة وان كان لها في مسألة الانوثة ايضا ثلثة وضربها في الثمانية التي
 هي ثلث مسألة الذكورة اربعة وعشرون فيعطى لها اربعة وعشرون وبوقف
 من نصيبها ثلثة لانها هي المفضلة على الاقل من النصيبين لها وكان لكل واحد من
 الابوين في مسألة الذكورة اربعة وعشرون وضربها في الثلثة يبلغ ستة وثلثين
 وكان لها في مسألة الانوثة اربعة ايضا وضربها في الثمانية اثنان وثلثون
 فنصيب كل منهما اثنان وثلثون فتوقف الفضلة من نصيبها او هي اربعة
 وكان للعصبات في مسألة الذكورة ثلثة عشر وضربها في الثلثة مائة وسبعة
 عشر وفي مسألة الانوثة كان للبنت مع الحمل ستة عشر وضربها في الثمانية مائة
 وثمانية وعشرون فيعطى للبنت ثلثة عشر لان الموقوف في حقها نصيب اربعة
 بنين كما هو عند ابي حنيفة لان البنين اذا كانوا اربعة فتدبرهم ثمانى
 بنات باليسر وفي الواقع ايضا بنت حقيقية فيكون تسع بنات
 فيقسم ثلثة عشر وهي الباقية من مسألة الذكورة التي هي اربعة وعشرون
 على الثلثة فخرج العشرة للبنت يكون سها واربعة اشباع سهم وضرب
 السهم في الثلثة يخرج تسعة البنت يكون سهم في ثلثة اشباع سهم
 السهم في الثلثة يخرج تسعة البنت يكون سهم في ثلثة اشباع سهم

السهم في الثلثة يخرج تسعة البنت يكون سهم في ثلثة اشباع سهم
 السهم في الثلثة يخرج تسعة البنت يكون سهم في ثلثة اشباع سهم

فللبنت ثلثة عشر سها من المبلغ الذي هو مائة وثمانية وعشرون والباقي منه
 موقوف للحمل وهو مائة وخمسة عشر اربعة عشر سها موقوف بين اصحاب الفوايض
 المذكورين ههنا فحقه فان ولدت بنتا هذا بيان حكم الحمل بعد ظهور
 من البطن اي فان ولدت الحامل بنتا واحدة او اكثر فجميع الموقوف
 للبنت لان طهر ان الموقوف حقها او نصيبها من الثلثان فيقسم بما للبنت
 وهو ثلثة عشر الى المائة والخمسة عشر فيقسم المبلغ وهو مائة وثمانية وعشرون
 على التسوية وان ولدت ابنا واحدا او اكثر فيعطى للمرأة والابوين ما كان موقفا
 من نصيبهم لانهم قد كانوا اخذوا من مسألة الانوثة وقد وقف الفضلة على مسألة
 الذكورة فاذا ولدت ابنا واحدا او اكثر تبين ان نصيبهم كان من مسألة الذكورة
 فحيز عليهم الموقوف من نصيبهم فما بقي منه يقسم بين الاولاد فيعطى للمرأة
 الثلثة التي وقفت من نصيبها من مسألة الانوثة اذ نصيبها في سبعة وعشرون
 وقد كانت اعطيت اربعة وعشرين ووقف ثلثة ويعطى لكل واحد من الابوين
 اربعة التي وقفت من نصيبه فكان لكل منهما ستة وثلثون لان الحمل قد جعل
 في حقهم اثني واعطوا اقل النصيبين فاذا طهر الحمل ذكر اعلم ان حقهم اكثر
 من نصيبهم فيكون الموقوف في ثلثة اشباع سهم في ثلثة اشباع سهم

السهم في الثلثة يخرج تسعة البنت يكون سهم في ثلثة اشباع سهم
 السهم في الثلثة يخرج تسعة البنت يكون سهم في ثلثة اشباع سهم

لذا كوسل خط الانثيين لان الباقي من مسئلة الذكورة كان ثلثة عشر وضربها
في وفق مسئلة الانوثة الذي هو الثلثة صاد مائة وسبعة عشر فنقسم بين الاولاد كما
هو المعلوم قوله وان ولدت اي وان ولدت الحاصل الحامل سيتا فيعطي
من جميع الموقوف وهو مائة وخمسة عشر للمرأة والاوين كل ما كان موقوفا من
نصيبهم وهو احد عشر سهما ثلثة للمرأة وكل واحد من الاوين اربعة بنقي مائة
واربعة فيعطى للبنث الى تمام المصنف لانه حرة وانما المصنف مائة وثمانية وقد
كانت اخذت عشر منغيرها خمسة وتسعين سهما ايضا فبقي ثلثة وهي ايضا
للأب بالتصويب لان مع البنث فرضا وتصيبا واعلم ان هذا الاصل
انما يخفى فيما تغير فرض الوارث بالحمل واما اذا لم يتغير فرض الوارث به
كما اذا ترك المرأة حاملا وابنا فانه يعطى للمرأة الثمن اذ فرضا لا يتغير فلا يوقف
شي من نصيبها وكذا اذا كان الوارث من حيث قطعه في احد الحالين فانه
لا يعطى شيئا لان الاستحقاق مشكوك والتوريث في موضع الشك غير جائز كما
اذا ترك امرأة حاملا وانما او عا فانه لا يعطى للاخ او العم شي لان مكان ان يكون
الحمل ذكرا فينقط كل منها فصل في المفقود الى الحق اعلم ان المفقود
هو الغايب المجهول الموت والحياة لكنه حي في ماله حتى لا يرث منه احد ويوقف

٧٢
ماله حتى يصح اي يتبين موته او يحصى مدة يحكم فيها بموته واختلخت واختلفت
الدواية في تلك المدة ففي ظاهر الدواية عن ابي حنيفة انه اذا لم يبق احد من
اقوانه حكم بموته وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان تلك المدة مائة
وعشرون سنة من يوم ولد فيه وقال محمد مائة وعشر سنين وقال ابو يوسف
مائة وخمسين سنة وقال بعضهم تسعون سنة وقال بعضهم موقوف الى اجتراء
الامام قوله وهو موقوف للحكم عطف على قوله حتى اي المفقود موقوف حكمة
في حق الغير حتى يوقف نصيب المفقود من ماله مورثا كما في الحمل فاذا مضت
المدة فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته وما كان موقوفا لاجل من ماله مورث
يذهب الى وارث مورثه الذي وقف من ماله قوله الاصل اي الطريق في تصحيح
مسائل المفقود ان تصحيح المسئلة على تقدير حيوة ثم تصحيح المسئلة على
تقدير وفاته وباقي العمل ما ذكرناه في الحمل اي في تصحيح مسئلة الحمل معتي
لا فرق بين طريق التصحيح لمسئلة المفقود وبين طريق تصحيح مسئلة الحمل
غير ان كنا نظرها في تصحيح مسئلة الحمل بين حالتى الذكورة والانوثة وهاهنا
ننظر بين حالتى الحيوة والمماتة فنظر في المسئلتين فان توافقتا فيصوب
وفق احدهما في كل الاخرى وان تبانتا يصب كل احدهما في كل الاخرى ثم يصب

مضرب من كان له شيء من مسألة الرفاة في مسألة الحياة او في وفاته
 يعطى لكل وارث اقل المضربين كنه الصورة ^{مفقود}
 فتصبح مسألة الحياة من اثني عشر لان اصل أم زوج اذ بق اخوة الابدان ولهم
 المسألة من ستة ويحجر الكسر فيخرج المصروف فتضرب الاثنين في اصل المسألة
 فصار اثني عشر وتصبح مسألة الرفاة من ثمانية عشر لان اصل المسألة من ستة
 ويحجر الكسر على الثلثة فيضرب رؤسهم الثلثة في اصل المسألة فصار ثمانية عشر
 بين الاثني عشر والثمانية عشر موافقة بالسلس فيضرب وفق احداهما في كل الاخر
 فبلغ ستة وثلاثين فمنه تصبح المسائلين فعلى كلا التقديرين للزوج ثمانية
 عشر وللأم ستة اذ فرضنا لا يتغير حياة المفقود ومما تاملنا اخوة فقي مسألة
 الحياة لكل منهم سهم وضوي في وفق مسألة الرفاة ثلثة وكان في مسألة الرفاة
 لكل منهم سهمان وخوبها في وفق مسألة الحياة اربعة يعطى لكل اخ ثلثة
 ويوقوف من نصيبه سهم فان ظهر حيوة استحق الثلثة الموقوفة والكل
 اخ منهم سهم الذي وقف من نصيبه **فصل في الميراث في الحرب** اذا مات
 الميراث او قتل او حارب في الحرب وقضوا التقاضي لجمعته بداد الحرب فالمال
 الذي اكتسبه مال الاسلام يكون لورثته المسلمين والمال الذي اكتسبه

في حال دية يوضع في بيت المال عند ابي حنيفة رحمة الله وعنده ابي يوسف
 ومحمد الكسبان جميعا اي الكسب مال الاسلام والكسب مال الولاية
 لورثته وعنده الشافعي الكسبان جميعا يوضع في بيت المال والمال
 الذي اكتسبه بعد لحوقه بد الحرب فهو في اي غنمة بالاجماع واما كسب
 المرتدة جميعا سواء حال الاسلام او حال الردة فلورثته المسلمين لا
 خلاف بين اصحابنا واما الردة فلا يرث من احد من مسلم ولا من مرتدة
 مثله ولا من كاف او صلي وكذا المرتدة اللهم اذا ارتد اهل ناحيته باجمعهم
 فانهم خيتوارثون **فصل في الاسير** حكم الاسير حكم ساير المسلمين في
 الموات ما لم يفارق دينه فاذا فارق دينه حكمه حكم المرتد فان لم يعلم دينه
 ولا حيوة فحكمه حكم المفقود **فصل في الخزي والحرق** اذا مات جماعة
 ولم يعلم ايهم مات او انقضت انهم ماتوا جميعا دفنوا واحدة فمال كل واحد
 منهم لورثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات عن بعض وهذا هو
 المختار واما امير المؤمنين علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما فقالا لا يرث
 بعض الاموات عن البعض الا انما ورث كل واحد منهم من مال صاحبه
 كما اذا عوق اخوان اكبر واصغر وترك كل واحد منهم اما وبنتا ومولي كنه الصورة

بيت
 أم بنت مولي

وتلك كل واحد منهما ستين ديناراً فنفدنا يقسم تركه كل واحد منهما لأمه
 منها السكس خمسة عشر ديناراً والابنة المصف خمسة واربعون ديناراً
 ولولاه ما بقي وذلك ثلثون ديناراً وعند علي وابن سعود رضي الله
 عنهما في احد الروايتين قد ربا مائتا الاكبر والاوجاء الاصغر تقسيم
 تركه الاكبر للام منها السكس خمسة عشر ديناراً والابنة المصف خمسة واربعون
 وللاصغر ما بقي وذلك ثلاثون ثم مائتا الاصغر والاوجاء الاكبر فيقسم تركه
 الاصغر كلفه وقد بقي من تركه كل واحد منهما ثلثون وهو ما وردت كل واحد منهما
 من صاحبه فلا من ذلك السكس خمسة دنانير والابنة المصف خمسة عشر
 والباقي للمولى بالعصوبة لان كل واحد منهما لا يرث من صاحبه ولا صاحبه منه
 فاجتمع لام كل منهما عشرون ديناراً والابنة ستون ولولاه عشرة دنانير
 هذا الحكم انما يحكى اذا لم يعلم موت احدهما او لا اما اذا علم ولكن جهل
 عينه اعني كل واحد علي التخين فيوقف المشكوك حتى يتقن او تحيط بهما
 والحمد لله على تمام والرسول افضل والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
 ثم الكتاب شريفه بعون الله تعالى والحمد لله توفيقه كتب ابراهيم بن خليل
 واسمه اعلم بالصواب اتا ريح ثمانية مائة واربع خمسين والله المرجع والملا

تمت اليوم لا ربعا
 في وقت العصر

يا خالي انا عمك يرموك اني وهو جدك صورة رجل ابن وامرأة لها بنت وتزوج
 الرجل بابنه المرأة وزوج المرأة لابن فولدت ابنا وابنة ايضا وقال ابن البنت لابن المرأة

